

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

التقرير السنوي حال القدس 2016

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

مراجعة وتحرير
هشام يعقوب

إعداد
هشام يعقوب
براءة درزي
علي إبراهيم

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية

الطبعة الأولى

2017 م – 1438 هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978 -9953 -0- 4068- 4

مؤسسة القدس الدولية

تلفون 751725 1 961 +

تلفاكس 751726 1 961 +

بريد إلكتروني: info@alquds-online.org

الموقع: www.alquds-online.org



التقرير السنوي
حال القدس 2016

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية

آذار/مارس 2017

التقرير السنوي
حال القُدس 2016
قراءة في مسار الأحداث والمآلات

مراجعة وتحرير: هشام يعقوب

المشاركون في إعداد التقرير
(وفق ترتيب الفصول)

هشام يعقوب

بـــراءة درزي

علي إبراهيم

التصميم والإخراج الفنّي

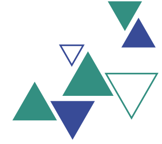
آية قبلاوي

قسم الأبحاث والمعلومات

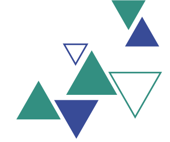
مؤسسة القدس الدوليّة

آذار/مارس 2017

المحتويات









حال القدس 2016

المقدّمة

«عام الاستيطان وهدم البيوت واقتحامات الأقصى»... بهذه الكلمات القليلة يمكن أن نختصر مشهد القدس خلال عام 2016. في كلّ عنوان من هذه العناوين شهدت القدس اعتداءات لم تشهد مثلها منذ نحو 50 عامًا، تاريخ احتلالها بالكامل. شهوة الاحتلال لتسجيل أرقام قياسيّة في جُلّ مسارات تهويد القدس فرّغها على شكل مشاريع استيطانية وتهويدية غير مسبوقة، واعتداءات على الأقصى تتصدر مثيلاتها منذ احتلال المسجد عام 1967. لقد كان عام 2016 ميدان الاختبار الفعليّ لقدرة الاحتلال على فرض ما يريد في الأقصى، وتنفيذ ما يشاء من مشاريع تهويدية في القدس، وتحدّي أي قرارات من أي جهة كانت حتى لو كانت مجلس الأمن، ويبدو أنه نجح إلى حدٍّ بعيد في كلّ تلك الاختبارات، وهو بصدد تطوير أدائه ميدانيًّا بما يخدم رؤيته للقدس كعاصمة يهودية، وتطوير أدائه سياسيًّا بما يوجد له غطاء لتنفيذ ما يخطط له بالاستناد إلى الدعم الأمريكيّ المرتقب من قبل إدارة ترمب المتحمس لتصحيح خطأ سلفه أوباما المتهم بالتخلّي عن دولة الاحتلال، حليفة أمريكا، وطعنها في ظهرها رغم كل الدعم الذي قدمه أوباما أثناء حكمه. وليس الموقف الأمريكيّ وحده المعوّل عليه لدى الاحتلال لتشكيل غطاء لجرائمه في القدس، فثمّة رهان على تطوّر كبير في العلاقات التطبيعية مع العرب والمسلمين، ورهان على انفتاح أكبر على مساحات واسعة من التنسيق مع السلطة الفلسطينية عبر بوابة "التنسيق المدني" و"لجنة التواصل الاجتماعي". ولكنّ نجاح الاحتلال في التهويد ومحاولات فرض سيطرته على الأقصى لم ينسحب بصورة ترضيه على محاولاته لإخماد انتفاضة القدس التي اندلعت في تشرين أول/أكتوبر 2015، وبقيت شعلة الانتفاضة تقاوم ظلم الاحتلال رغم بعض التراجع الذي انتابها جرّاء انعدام الدعم العربيّ والإسلامي، وضعف أداء

الفصائل والقوى الفلسطينية في القدس، وتكثيف الإجراءات الانتقامية التي نفّذها الاحتلال بحقّ بيئة الانتفاضة وحاضنتها ومنبعها، وجهد السلطة الفلسطينية لوقفها ومنع تمددها. وظلت هذه الانتفاضة خلال عام 2016 تنتظر من يستثمر إنجازاتها لكنّ غياب الرؤية السياسية الجامعة في البيت الفلسطيني ضيّع فرصة الانتفاضة.

لم تكن انتفاضة القدس الفرصة الوحيدة التي يضيّعها العرب والمسلمون، فثمّة أوراق رابحة أعادت للقدس بعض الاعتبار على مستوى المواقف الدوليّة لم تُستثمر بصورة مناسبة، ومن ذلك قرار اليونسكو في 2016/10/18، وقرار مجلس الأمن في 2016/12/23؛ وهو ما يعكس فقدان الرؤية والاستراتيجية المطلوبة لنصرة القدس وليس عقم الوسائل المقتصرة على الخطابات فقط.

يصعب على تقرير من صفحات قليلة بالمقارنة مع حجم الوقائع في القدس أن يحيط بكل تفاصيل المشهد في المدينة المحتلة، فزخم التهويد أكبر من أن ينحصر في تقرير أو كتاب؛ لأن آثاره تتبدّى في كلّ ناحية صوّبت وجهك نحوها في القدس. ولكنّ هذا التقرير محاولة متواضعة لوضع أبرز المعطيات والأرقام والإحصائيات المتعلقة بتطور التهويد والمواقف والأحداث في القدس خلال عام 2016 بين يدي صنّاع القرار، والمؤثرين، والإعلاميين، والباحثين، والعاملين للقدس، والمهتمين بشأنها عسى أن ينجح في رسم صورة لواقع الحال في المدينة المحتلة خلال العام المنصرم.

ميزة هذا التقرير أنه مكثف ومركز ودقيق فهو يُجري مقارنات ومقاربات بين المصادر المختلفة وعلى مدار أعوام وأشهر مختلفة، ويقدم مادة خالية من التفاصيل ليلبّي حاجة المختص المتعمق، والإعلامي الباحث عن مادة للإعداد، والمسؤول الذي يبحث عن رسم موقفه بدقة بالاستناد إلى معطيات موثقة. وهناك مصادر متعددة ومختلفة في معطياتها وقد اجتهدنا في التحليل والدراسة والمقارنة للوصول إلى نتائج دقيقة وموثقة.



هذا التقرير يتوجه إلى كلّ من يعنيهم أمر القدس ليتنبهوا إلى الخطورة الكبيرة التي تستهدف هويّة القدس، ومكانة الأقصى والمقدسات، والوجود الفلسطيني برمّته في المدينة المقدسة، وهو يقرع ناقوس الخطر بأنّ الوقت ليس لمصلحة القدس، وكلّ يومٍ يتأخر فيه الدعم الحقيقي للقدس والمقدسيين يتقدم فيه الاحتلال خطوات في طريق اقتلاعهم، وتحويل القدس إلى مدينة المستوطنين، وعاصمة يهودية للاحتلال.

هشام يعقوب

رئيس قسم الأبحاث والمعلومات



خلاصات
التقرير السنوي
حال القدس 2016

يتناول التقرير أبرز الأحداث التي جرت في القدس خلال عام 2016، ويحاول استشراف المآلات والتطورات خلال عام 2017 مع تقديم التوصيات المناسبة للجهات المعنية.



تطور مشروع التهويد

شهد عام 2016 أعلى عدد لمقتحمي الأقصى من المتطرفين اليهود منذ احتلاله عام 1967، وبلغ عددهم 14806 مقتحمًا. وقد زادت نسبة المقتحمين خلال 2016 بنسبة 28% عن نسبتهم عام 2015، فيما زادت نسبتهم 150 % بالمقارنة مع عام 2009. أما عدد من يسميهم الاحتلال «السياح» الذين يقتحمون الأقصى فقد بلغ 217620. يضاف إلى ذلك 1165 جنديًّا اقتحم الأقصى خلال عام 2016.



- أخطر الاقتحامات الإسرائيلية للأقصى حصلت في العشر الأواخر من رمضان إذ جرت العادة منذ خمس سنوات أن تمنع الشرطة الاقتحامات في العشر الأواخر.

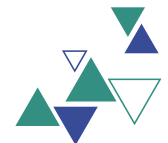
- ترجع أسباب هذه الزيادة الكبيرة في عدد مقتحمي الأقصى إلى نجاح الاحتلال إلى حدّ كبير في تقييد يد المصلين والمرابطين والمرابطات وحراس الأقصى، وحظر وإغلاق عشرات المؤسسات الداعمة للأقصى.

- استغلّت الجماعات اليهودية المتطرفة تكبيل يد المصلين والمرابطين واستطاعت تنظيم «مراسيم الزواج التلمودي» و«مراسيم البلوغ اليهودي» بكثرة داخل حرم الأقصى.

- شهد المسجد الأقصى إدخال سيارة كهربائية إسرائيلية لتأمين الاقتحامات وهو أمر لم يحصل منذ احتلال المسجد، وأبلغت سلطات الاحتلال دائرة الأوقاف في القدس بزيادة ساعة على الأوقات الصباحية المخصصة للاقتحامات.

- أبعدت سلطات الاحتلال نحو 258 من روّاد الأقصى عن المسجد لفترات تتراوح بين ثلاثة أيام وستة أشهر. وتستمر سلطات الاحتلال في منع 60 مرابطة مقدسيّة من دخول الأقصى منذ شهر 2015/8.

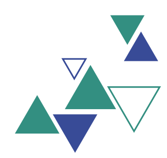
- تصاعدت التصريحات والإجراءات التحريضيّة ضد الأقصى من قبل مسؤولين سياسيين ودينيين وقضائيين، وبرزت تعهدات للحاخام يهودا غليك، عضو «الكنيست»، بالعمل على إقرار «حق» اليهود في الصلاة في «المعبد» من داخل «الكنيست». وفي هذا السياق افتتحت وزيرة الثقافة ميري ريغيف، ونير بركات رئيس بلدية الاحتلال في القدس وشخصيات دينية وسياسية أخرى نفقًا يمتدّ من سلوان جنوب الأقصى إلى باب المغاربة في سوره الغربي. وقد نظمت جماعات «المعبد» مؤتمرًا استضافه «الكنيست» وتخللته خطابات تحريضيّة وعدائيّة ضد الأقصى.



- أقرّ الائتلاف الحكومي الإسرائيلي في 2016/11/13 قانون منع الأذان الذي يمنع رفع الأذان في مساجد القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 عبر مكبرات الصوت من الساعة 11 مساء إلى 7 صباحًا.
- أغلقت سلطات الاحتلال سبع مؤسسات وهيئات فلسطينية في القدس والأراضي المحتلة عام 1948 بسبب دعمها للقدس والمقدسيين والمرابطين في الأقصى.
- هدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي نحو 190 بيتًا و121 منشأة في القدس، وأصدرت نحو 227 أمر هدم؛ ما أدى إلى تهجير نحو 1243 مقدسيًّا. وقد زاد هدم البيوت عام 2016 بنسبة 94% عن عام 2015.
- لا توافق سلطات الاحتلال على أكثر من 2% من الطلبات التي يقدمها المقدسيون للحصول على تراخيص بناء، ويستغرق وقت الحصول على رخصة في حال وافق الاحتلال بين 8 و12 سنة، فيما تبلغ تكلفة رخصة شقة بمساحة مئة متر مربع بين 60 و70 ألف دولار أمريكي.
- شهد عام 2016 إعلان سلطات الاحتلال عن مخططات وعطاءات ومنح تراخيص لنحو 18257 وحدة استيطانية جديدة في القدس وكلها في مرحلة البناء أو التخطيط أو المصادقة. وقد زاد الاستيطان في القدس بنسبة نحو 40%.
- أقرّ «كنيست» الاحتلال في 2016/12/5 بالقراءة الأولى قانون «تسوية المستوطنات»؛ ما يعني شرعنتها لتنسجم مع القوانين الإسرائيلية.
- ازداد عدد المستوطنين في القدس بنسبة 40% منذ عام 2009 حتى تشرين أول/أكتوبر 2016، فيما ارتفع عدد المستوطنين في البلدة القديمة بنسبة 70% خلال السنوات السبع الماضية.
- اعتقلت سلطات الاحتلال 2029 مقدسيًّا خلال 2016، واختتم العام على بقاء 40 مقدسيًّا في قيد «الحبس المنزلي»، وقد بلغ عدد الأسرى المقدسيين 515 أسيرًا أقدمهم سمير أبو نعمة الذي أمضى في السجن 30 عامًا.



- استمر الاحتلال في التضييق على المسيحيين في القدس، والاعتداء على مقدساتهم. وقد تراجع عددهم إلى نحو 10000 أي ما نسبته 1 % من سكان القدس. وقد اعتدى الاحتلال ومستوطنوه على عدد من كنائس القدس والمعالم المسيحية خلال عام 2016، وكتبوا عبارات مسيئة للمسيحيين وللمسيح، وأحرقوا بعض الكنائس، ودمروا جزءًا من مرافق بعضها.
- أسفرت سياسات الاحتلال الهادفة إلى أفقار المقدسيين إلى زيادة نسبة الفقر بين الأفراد في القدس إلى 82 %، في حين وصلت النسبة بين العائلات إلى 76 %. وبلغ معدل البطالة بين المقدسيين عمومًا نحو 31%، في حين بلغ المعدل 25% بين خرّيجي الجامعات من شباب القدس.
- تشير المصادر الإسرائيلية إلى أن نسبة الفلسطينيين في القدس هي نحو 36 % بينما تشير مصادر فلسطينية إلى أنها 39 %. وبحسب المصادر الفلسطينية فأنه في مطلع عام 2016 بلغ عدد سكان القدس بشطريها نحو 829 ألف نسمة، بينهم 307 آلاف فلسطيني يشكلون 39 % من سكان القدس.
- بلغت ميزانية بلدية الاحتلال في القدس لعام 2016 نحو 5.1 مليار شيكل (1$ = 3.61 شيكل)، وأضيف لها نحو 580 مليون شيكل كهبة ودعم من قبل وزارة المالية الإسرائيلية، في حين بلغت ميزانية البلدية عام 2015 نحو 4.9 مليار شيكل وخصص لها نحو 20 مليار شيكل كميزانية حكومية تصرف لمشاريع المواصلات والبنية التحتية.



انتفاضة القدس

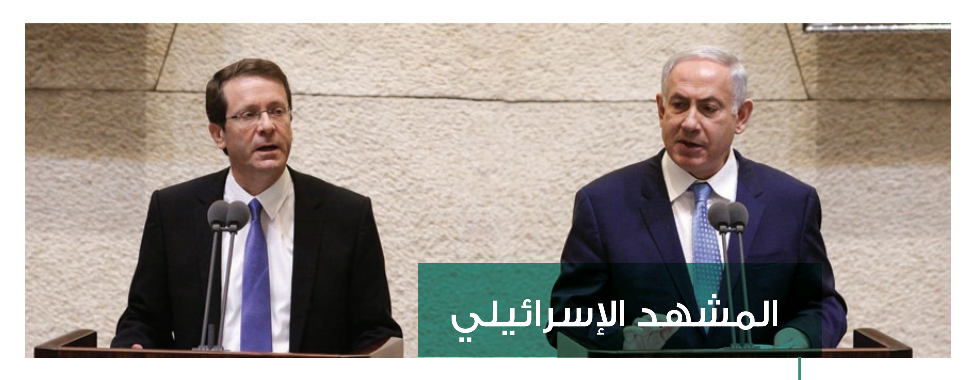
- استمرت انتفاضة القدس خلال عام 2016 على الرغم من الإجراءات التي اتخذها الاحتلال للقضاء عليها، وعلى الرغم من غياب الدعم العربي والإسلامي علاوة على انضمام السلطة الفلسطينية إلى الاحتلال في جهود إنهاء الحراك.

- تمكن فلسطينيون من تنفيذ عمليات نوعية كلما نجحوا في تجاوز الإجراءات الاستخبارية والميدانية المفروضة من قوات الاحتلال ومن أمن السلطة الفلسطينية.

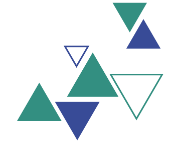
- منذ اندلاع انتفاضة القدس في تشرين أول/أكتوبر 2015 حتى نهاية عام 2016 بلغ عدد شهداء انتفاضة القدس 271 منهم 126 استشهدوا عام 2016 فيما قتل من المستوطنين وجنود الاحتلال 16 خلال عام 2016.



- صعّدت السلطات الإسرائيلية من إجراءاتها ضد الفلسطينيين منذ اندلاع انتفاضة القدس ضمن محاولات خلق بيئة رادعة تساعد في القضاء على أي عمل مقاوم ضدها عبر سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على الفلسطينيين.
- غلب على الإجراءات طابع الانتقام الجماعي، عبر إجراءات تمس بعوائل الشهداء بما يروّج لحالة من الخوف بين الفلسطينيين تمنعهم من تنفيذ عمليات تحسبًا لما قد يلحق بعائلاتهم في حال استشهادهم، وشملت هذه الإجراءات هدم منازل منفذي العمليات، وسحب الهوية المقدسية، واحتجاز جثامين منفذي العمليات.
- من المرجح استمرار الانتفاضة خلال عام 2017 الذي شهدت أشهره الأولى استمرار المواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، بالإضافة إلى عدد من عمليات الدهس والطعن.

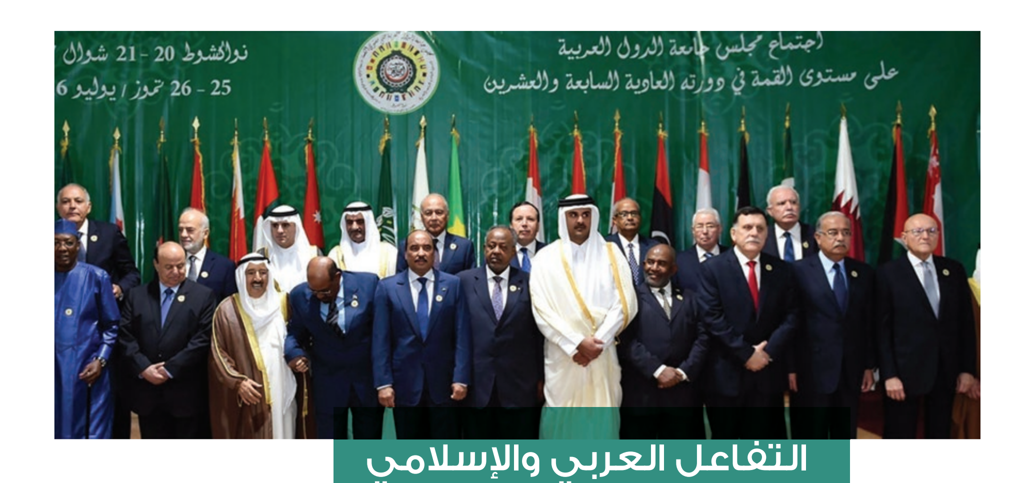


- يتفاقم تحدي الانقسامات الداخلية للمجتمع الإسرائيلي عامًا بعد عام حيث تحاول كل مجموعة أن تفرض أفكارها وتوجهاتها على سائر المجموعات، ومن أمثلة ذلك العام الماضي الأزمة التي اندلعت على خلفية صيانة القطارات يوم السبت، وهو الأمر الذي ترفضه التيارات اليهودية الدينية.



- محاولات نتنياهو توسيع الائتلاف الحكومي عبر التفاوض مع حزب العمل انتهت بضم حزب «إسرائيل بيتنا»، ولم يخلُ الأمر على مدى العام من تهديدات من الأحزاب المشاركة في الحكومة بالاستقالة من الائتلاف الحكومي لتحقيق مطالبها، ومنها تهديد بينت بالاستقالة في حال سحب حقيبة القضاء من حزبه، أو تهديد الأحزاب الدينية بالاستقالة على خلفية قانون «منع الضجيج» قبل تعديله.
- إقرار قانون تبييض الاستيطان الذي يشرعن حوالي 4000 وحدة استيطانية بناها مستوطنون على أراض فلسطينية خاصة في الضفة الغربية تشكل 53 بؤرة استيطانية وتمتدّ على مساحة 8 آلاف دونم في الضفة الغربية، ضمن سياقات تحدي القرارات الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن 2334 بخصوص الاستيطان.
- اعتماد سياسة التقارب مع بعض الأنظمة العربية كمقدمة لتصفية القضية الفلسطينية، وتوصية من معهد أبحاث الأمن القومي بتحسين العلاقات مع «الدول العربية السنية».
- تفاؤل على المستوى السياسي بفوز دونالد ترمب بانتخابات الرئاسة الأمريكية واعتباره رافعة لسياسات الاحتلال، لا سيما في الاستيطان والتهويد.
- أظهر استطلاع «مؤشّر السلام» أنّ 61% من اليهود الإسرائيليين يعتقدون أنّ القدس مدينة مقسمة إلى قسمين شرقي وغربي، وليست عاصمة موحّدة في مقابل 44% قالوا إنها كذلك عندما طرح المعهد السؤال لأول مرة عام 1999.





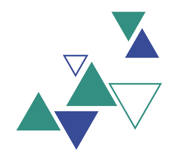
التفاعل العربي والإسلامي

- وجدت السلطة الفلسطينيّة بأن الانتفاضة تخلّ بمسار التسوية، وتقدم فرصةً لتعزيز حضور خصومها على الساحة الفلسطينيّة، فعملت على تعزيز التنسيق الأمني مع الاحتلال، وساهمت في قمع الانتفاضة.

- جمع لقاءٌ في 2016/1/16 في القدس المحتلة، مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين، تباحثوا خلاله في السبل الممكنة لوقف الانتفاضة، ومساهمة السلطة في ذلك مقابل تسهيلات اقتصاديّة عديدة.

- تتعقب أجهزة السلطة الأمنيّة من يحاولون تنفيذ العمليات على شبكات التواصل الاجتماعي، أو عبر الملاحقة الأمنيّة الاستخباريّة، حيث تصل المعلومات في بعض الأحيان من المخابرات الإسرائيليّة.

- برز خلال 2016 «التنسيق المدني» إلى جانب الأمني، وجمعت لقاءات عدة سياسيين فلسطينيّين وآخرين من حكومة الاحتلال، لأهدافٍ مختلفة ذات طابع مدني، في إطار من التنسيق الاجتماعي والاقتصادي.



عاد التطبيع المدني عبر تفعيل «لجنة التواصل الاجتماعي»، والتي تضمّ شخصيات من السلطة ومنظمة التحرير. وقامت خلال 2016 بعقد لقاءاتٍ تطبيعيّة مع شخصيات سياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة ودينيّة وأفراد من المجتمع الإسرائيلي.

برّرت أوساط مقربة من السلطة الفلسطينية «التطبيع المدني» بأنه محاولةٌ لإحداث اختراق للمجتمع الإسرائيلي، ولكن هذه المحاولات لا تصبّ إلا في مصلحة الاحتلال، فهو لا يسمح لها إلا من بوابته الرسميّة، وأصبحت نموذجًا للتطبيع الناعم في الأوساط العربيّة.

يعاني القطاع الصحي في القدس بشدة نتيجة عدم دفع السلطة الفلسطينيّة المبالغ المترتبة عليها، ما هددّ عمل هذه المؤسسات والخدمات الصحيّة التي تقوم بتقديمها لآلاف المقدسيين المرضى.

تتجنب السلطة الدخول في معركةٍ سياسيّة مع الاحتلال حول إمكانية إجراء الانتخابات المحليّة في القدس المحتلة، مع أن محاولة إجراء أي انتخابات، سوف تذكّر العالم بأن القدس مدينةٌ محتلة.

شكل تفاعل الفصائل الفلسطينية مع المستجدات في القدس نموذجًا للتعامل عبر ردات الفعل، حيث غلب التعامل مع ما يجري في المدينة، عبر بيانات الشجب والاستنكار، ومباركة العمليات الفرديّة.

أوقف الأردن مشروع تركيب الكاميرات في الأقصى في 2016/4/18، بعد رفضٍ شعبي فلسطيني للمشروع.

يتابع الأردن بشكلٍ حثيث ما يحدث في المسجد الأقصى والقدس، ولكنه تفاعلٌ يدور في فلك رصد الحدث ورفضه، من غير أي حراك عمليّ قادرٍ على تغيير الواقع أو عرقلة الاحتلال إلا ما ندر.

شدّد الملك الأردني بأن الأردن يتعامل مع الاعتداءات التي تقوم بها «إسرائيل»، ومحاولاتها لتغيير الوضع القائم. وأكد بأنه سيقف في «وجه أية محاولات للتقسيم الزماني والمكاني للأقصى».



- شهدت العلاقات المصرية مع الاحتلال تحسنًا ملحوظًا خلال 2016، وبرز اهتمام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالقضية الفلسطينيّة كمفتاح لتطوير علاقته مع «إسرائيل».

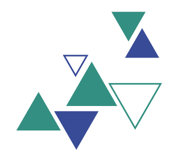
- شهدت العلاقات العربيّة مع الاحتلال تناميًا خلال 2016، وكشفت مصادر عبريّة بأن مسؤولين إسرائيليين يتجولون في العالم العربي بوتيرة غير مسبوقة، وأشارت إلى لقاءات سريّة مع مسؤولين عرب.

- استمر الانفتاح المصري على الاحتلال بالتصاعد مع زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري للاحتلال في 2016/7/10، وهي الزيارة الأولى على هذا المستوى منذ 9 سنوات. ووصلت العلاقة لاستعداد الاحتلال دعم الاقتصاد المصري والمساهمة في تحسين البنية التحتيّة.

- زار وفدٌ سعودي غير رسمي دولة الاحتلال، ضم أكاديميين ورجال أعمال، ترأسه الجنرال المتقاعد أنور عشقي، التقى الوفد خلال الزيارة أعضاء من «الكنيست» بهدف «تشجيع الخطاب في إسرائيل، حول مبادرة السّلام العربيّة».

- شارك عددٌ من الدول العربية والإسلاميّة في مساعدة الاحتلال على إخماد الحرائق التي اشتعلت مع نهاية شهر 2016/11، حيث أرسلت كل من السلطة الفلسطينيّة والأردن ومصر وتركيا، طواقم إنقاذ، وأرسل بعضهم طائرات.

- عبّرت القمة العربيّة التي انعقدت في العاصمة الموريتانية نواكشوط في 25-2016/7/26، عن حالة التردي التي تعيش فيها الدول العربيّة على المستوى الرسمي. كرّر البيان الختامي للقمة المطالبات نفسها، من دون تقديم أي خططٍ عملية لمواجهة الاحتلال وحملات التهويد.





التفاعل الدولي

حاول المرشحان الأمريكيان للرئاسة التودد للاحتلال، وانحازت تصريحاتهما بشكل كبير لـ «إسرائيل» في إطار الحشد الانتخابي، وجذب الناخبين. وكان شعار "حماية إسرائيل" أولويّة في حملة كلينتون، في حين كان نقل السفارة الأمركيّة من «تل أبيب» إلى القدس، المرتكز الأساس في حملة ترمب الانتخابية.

استقبل الاحتلال فوز ترمب بترحيبٍ كبير جدًا، ومع اقتراب تسلمه الرئاسة بدأ فريقه الرئاسي بالتصريح عن قرب نقل السفارة الأمريكية من «تل أبيب» إلى القدس، وروّج الاحتلال بأن النقل لا يحتاج إلا إلى تغيير اليافطة التعريفيّة. وعيّن ترمب مستشاره ديفيد فريدمان ليصبح سفير بلاده في الدولة العبريّة، ويُعرف عنه بأنه من الداعين لنقل السفارة للقدس، وتربطه علاقات وطيدة مع قيادات الاحتلال.

أحدث قرار الاتحاد الأوروبي وسم منتجات المستوطنات، أزمة دبلوماسية مع الاحتلال الذي صعد تصريحاته ضد الاتحاد. وبرزت خلال 2016 أزمة أخرى، على خلفية استمرار الاحتلال بهدم المنازل

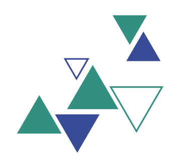


قدمت فرنسا مبادرةً للسلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتعتمد المبادرة على «حلّ الدولتين» طريقةً لإنهاء الصراع، عبر إقامة دولة فلسطينيّة مستقلة قابلة للحياة، بالإضافة لتحديد سقف زمني لأي مفاوضات مستقبلية بين الطرفين، وتحديد بنود التفاوض، والمواضيع الخلافية التي يجب حلها.

لم يوافق الاحتلال على المبادرة الفرنسية، فهي مع سقفها المتدني لم ترضِ أطماعه، وقد قامت الدبلوماسية الإسرائيلية بثني عدد من الدول عن المشاركة في المؤتمر. وأظهر الرفض الإسرائيلي عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على الضغط على الاحتلال برغم الإمكانات التي تتوافر له، وبأن مبادرة فرنسا لعب في الوقت الضائع.

شهد اليونسكو إصدار قرارين عن القدس والمقدسات فيها، وقد وصف القراران واقع المدينة ومعالمها بالمصطلحات الإسلاميّة متجاهلًا التسميات العبريّة، واستنكر اعتداءات الاحتلال في القدس والأقصى. أظهرت ردود مسؤولي الاحتلال سلوكًا هستيريًا، وفي هذا الإطار اتهم الاحتلال اليونسكو بمعاداة السامية وبأن القرار «غير لائق»، فيما وصفه رئيس وزراء الاحتلال بأنه «سخيف».

صدر القرار رقم 2334 عن مجلس الأمن في 2016/12/23، وقد أدان الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربيّة بما فيها القدس، وأدان جميع التدابير الرامية إلى إحداث تغيير ديمغرافي في الأراض الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها بناء وتوسيع المستوطنات، ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين.



الاتجاهات والمآلات

- ستستمر الانتفاضة مدفوعة بعوامل ذاتيّة وفي وجه تصعيد الاحتلال لسياساته التهويديّة، لا سيما مع انسداد أفق التسوية السياسية.
- أمام انسداد أفق المفاوضات، من المرجح تعزيز السلطة التنسيق مع الاحتلال بشقيه «الأمني» و«المدني»، وتناميهما بشكل أكبر خلال 2017.
- سيشهد عام 2017 مزيدًا من التطبيع العربي مع الاحتلال، على الصعد الرسميّة وشبه الرسميّة.
- لن يتخلى ترمب عن فكرة نقل السفارة للقدس، ولكنه سيقوم بتأجيلها في انتظار الظروف المناسبة على الصعيدين الدولي والمحلي - الفلسطيني الإسرائيلي-.



التوصيات

السلطة الفلسطينية

وقف التّنسيق الأمني والمدني مع الاحتلال، ودعم انتفاضة القدس، وتحويلها لورقة قوة في وجه الاحتلال. والالتفات للقطاعات الحياتيّة في القدس، لما في ذلك من تثبيتٍ ودعم للمقدسيين. والمضيّ في تنظيم الانتخابات المحليّة في القدس، وعدم الرضوخ لضغوطات الاحتلال.

الفصائل والقوى الفلسطينية

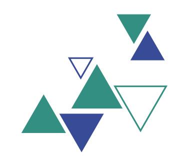
الخروج من حالة الركود ورفع مستوى تفاعلها مع قضايا القدس والأقصى، عبر خطط العمل وتنظيم الفعاليات، والانخراط أكثر بالانتفاضة.

الأردن

التجاوب مع نبض الشارع الفلسطيني والأردني والإسلامي الرافض لواقع التطبيع مع الاحتلال، والعمل على تعزيز موقع الأردن كوصيّ على المقدسات في القدس، وتفعيل مواجهة الاحتلال على مختلف الصعد لمنعه من نزع الوصاية الأردنية على المقدسات في القدس.

الدول العربية والإسلامية

إيقاف حالة الانزياح تجاه الاحتلال، والاتجاه المتنامي نحو التطبيع معه. والعمل الجاد على دعم القدس والمقدسيين والمقدسات، وتحريك رؤوس الأموال والجهود العربيّة لمواجهة خطر التهويد المحدق بالمدينة.



1- الفصل الأول: تطوّر مشروع تهويد القدس في عام 2016

الاعتداءات على المسجد الأقصى:

منذ احتلال المسجد الأقصى في حزيران/يونيو 1967 عصفت بالمسجد أحداثٌ جسيمة، وترسخت في تاريخ المسجد أعوامٌ شكلت منعطفات خطيرة باتجاه تهديد وجوده ورمزيّته. ربما بإمكاننا اعتبار عام 2010 المنعطف الأخطر نحو شروع الاحتلال ببناء المعالم اليهوديّة الضخمة في محيط الأقصى؛ إذ شهد افتتاح «كنيس الخراب» في آذار/مارس، وهو أضخم كنيس يهوديّ في البلدة القديمة، وشهد كذلك بداية ربط الحفريات الإسرائيليّة ببعضها تمهيدًا لتحويلها إلى مزارات وقاعات سياحيّة ودينيّة واجتماعيّة للترويج لتاريخ يهودي مختلق، وذلك في سياق بناء مدينة يهوديّة كاملة أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه. أما عام 2015 فربما كان العام الأخطر كونه شهد أشرس محاولة جديّة لفرض التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف حظر الاحتلال في 2015/9/8 ما أسماه «تنظيم المرابطين والمرابطات» وحلقات طلاب العلم التي كانت تُعقد في مصاطب الأقصى وباحاته، وحظرَ الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي في الأراضي المحتلة عام 1948 مع نحو 17 مؤسسة تابعة لها في تشرين ثانٍ/نوفمبر من العام نفسه.

شكلت الاعتداءات الإسرائيليّة المتواصلة على المسجد الأقصى، وعلى روّاده من المرابطات والمرابطين والمصلين، ومحاولات الاحتلال لتقسيم الأقصى وغير ذلك من صنوف استهداف المسجد دافعًا رئيسًا لاندلاع انتفاضة القدس في مطلع تشرين أول/أكتوبر 2015. وقد أدرك الاحتلال مركزيّة الأقصى لدى الفلسطينيّين عمومًا، والمقدسيّين خصوصًا فعمد إلى تطبيق خطة صارمة تقضي بإقصاء المسجد عن مجمل الدوافع التي



تحرك الشعب الفلسطينيّ للانتفاض في وجهه؛ وهذا يعني ضرورة التخلص من كلّ عقبة تعترض طريقه نحو تقسيم الأقصى، وفرض السيطرة الكاملة عليه، وتثير في وجهه موجة من الاعتراض والتصدي والمواجهات. لم يتأخر الاحتلال في إقرار سياسات وإجراءات تقيّد حركة التفاعل مع المسجد الأقصى وداخله، وقد بدأت بواكير هذه الإجراءات القاسية منذ منتصف عام 2015 تقريبًا، وكان عام 2016 ميدان الاختبار الحقيقيّ لجدوى هذه الإجراءات وفاعليتها، ويبدو أنّها أثبت فاعليّتها إلى حدٍّ كبير في ظلّ ضيق مساحة الخيارات البديلة التي يمتلكها روّاد المسجد، وحَمَلَة راية الدفاع عنه ومنع تقسيمه وسيطرة الاحتلال عليه.

أ- اقتحامات المسجد الأقصى:

يعتمد الاحتلال الإسرائيليّ على اقتحامات الأقصى كأداة أساسيّة لفرض سيادته الكاملة على المسجد، وصولًا إلى التحكم بحركة الدخول إليه والخروج منه. منذ حزيران/يونيو 1967 يستولي الاحتلال على مفتاح باب المغاربة، ويستغلّ هذا الباب الواقع في سور الأقصى الغربيّ لإدخال أفواج المستوطنين و«السيّاح»[1] الذين يقتحمون الأقصى. ورغم الهبّات الفلسطينيّة، والاعتراضات العربيّة والإسلاميّة والدوليّة على محاولات الاحتلال لتغيير الوضع التاريخي القائم منذ العهد العثماني والذي ينصّ على أنّ إدارة الأقصى هي شأن إسلاميّ خالص، إلا أنّ الاحتلال يبدو متمسكًا بشدة بمواصلة اقتحامات الأقصى كوسيلة ناجعة لفرض أمر واقع في الأقصى يصبح بموجبه «الوجود اليهوديّ» في المسجد «دائمًا وشرعيًّا ومعتادًا»؛ مدَّعِيًا أنه «حق اليهود في الصّعود إلى جبل المعبد».

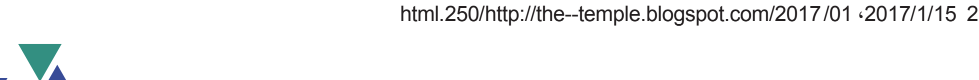
1 نقصد بهؤلاء «السيّاح» من كانوا من اليهود المقيمين في دول العالم، أو ممّن يقتحمون الأقصى بأجندة دينيّة وسياسية داعمة للاحتلال؛ ولذلك نصنّفهم في خانة «المقتحمين» وليس الزوّار. هؤلاء لا يدخلون الأقصى بهدف السياحة فقط، ومصطلح «سيّاح» ليس سوى غطاء يستعمله الاحتلال لتسهيل دخول المقتحمين.

تميّز عام 2016 عن غيره بأنّه شهد أعلى أعداد لمقتحمي الأقصى منذ عام 1967، وسجل عدد المقتحمين خلال عام 2016 أرقامًا قياسيّة تصدرت فيها ما سواها على مدار 50 عامًا من احتلال الأقصى.

وقد احتفلت المنظمات اليهوديّة المتطرفة بزيادة نسبة مقتحمي الأقصى من المتطرفين اليهود خلال عام 2016 بـ 148% بالمقارنة مع عام 2009، وبزيادة قدرها 30% بالمقارنة مع عام 2015، وقد بلغ عدد هؤلاء 71675 مقتحمًا من 2009 حتى 2016. وذكرت مصادر هذه المنظمات أنّ عدد مقتحمي الأقصى من المتطرفين اليهود كان 5658 عام 2009، في حين بلغ عددهم 14054 عام 2016[1]. وقالت هذه المصادر العبريّة إنّ أعداد «السيّاح» الذين اقتحموا الأقصى انخفضت بنسبة 41% من 306947 عام 2009 إلى 217620 عام 2016[2].

جدول بأعداد مقتحمي الأقصى من اليهود المتطرفين، و«السيّاح»
بين عامي 2009 و 2016 حسب مصادر منظمات يهودية

العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
مقتحمو الأقصى من اليهود المتطرفين	5658	5792	8247	7724	8528	10906	10766	14054	**71675**
مقتحمو الأقصى من «السيّاح»	306947	401872	370240	312302	282012	235262	192998	217620	**2319253**

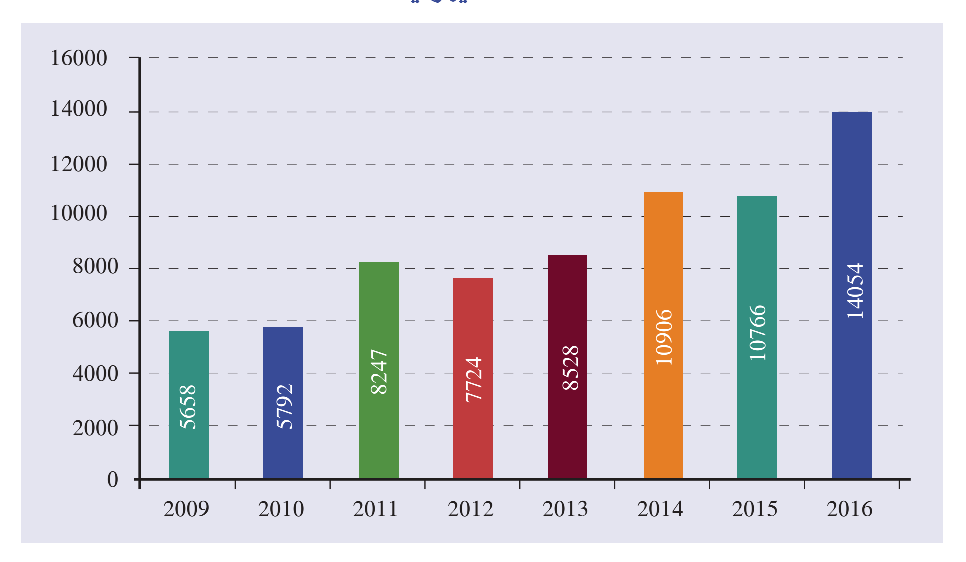


1 لا تحصي المنظمات الإسرائيلية اقتحامات الطلاب اليهود، أو اقتحامات عناصر المخابرات والشرطة بلباس مدني أو الجنود بلباس عسكري.

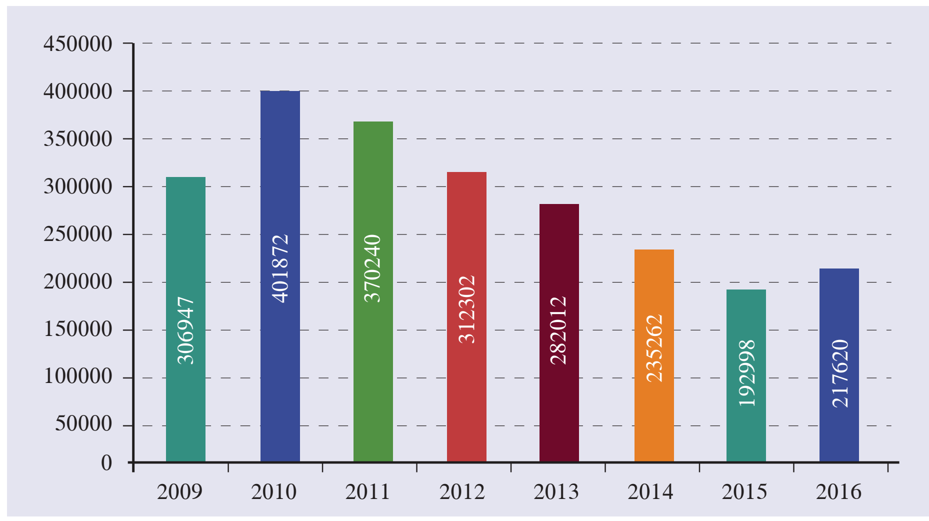
2 2017/1/15، html.250/http://the--temple.blogspot.com/2017/01



رسم بياني لمقتحمي الأقصى من اليهود المتطرفين بين عامي 2009 و2016 حسب مصادر منظمات يهودية



رسم بياني لمقتحمي الأقصى من «السيّاح» بين عامي 2009 و2016 حسب مصادر منظمات يهودية





من الملاحظ التزايد المضطرد نسبيًّا في أعداد المقتحمين من اليهود المتطرفين، بينما ثمّة انخفاض مضطرد في أعداد المقتحمين من «السيّاح» منذ عام 2010؛ وربما يمكننا أن نعزو هذا الانخفاض في أعداد «السيّاح» إلى توجّسهم من تصاعد المواجهات بين المصلين وشرطة الاحتلال في باحات الأقصى خلال الأعوام القليلة الماضية. ومن الملاحظ أيضًا أنّ ارتفاعًا بنسبة 31% تقريبًا طرأ على المقتحمين «السيّاح» خلال عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015.

وتجدر الإشارة إلى أنّ كثيرًا من المقتحمين اليهود المتطرفين يتكرر اقتحامهم على مدار السنة هم أنفسهم، وهم أتباع المنظمات المتطرفة، وموظفوها، والمتطوعون فيها.



جانب من اقتحامات المستوطنين المتطرفين وجنود الاحتلال للأقصى

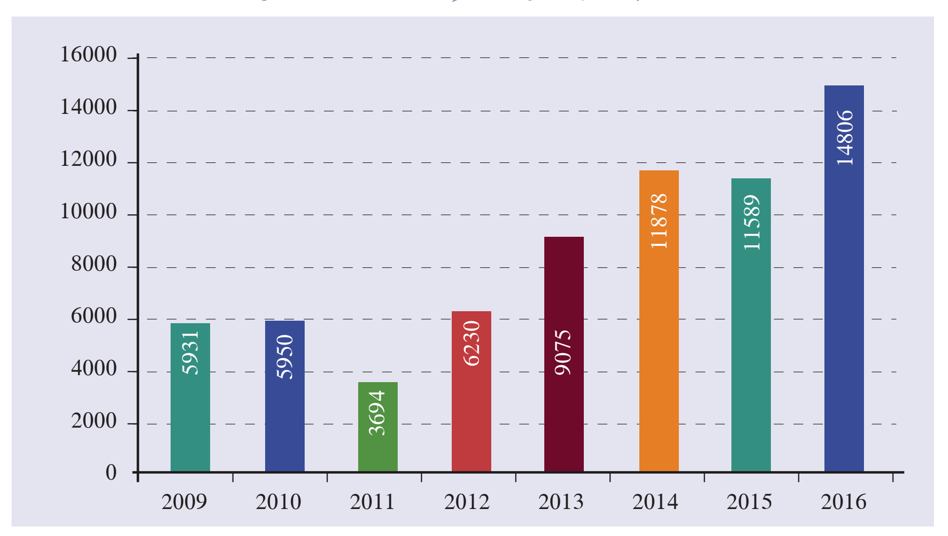
وبالنظر إلى المصادر الفلسطينيّة فقد أشارت الأرقام الصادرة عن دائرة الأوقاف الإسلاميّة في القدس إلى أنّ عدد مقتحمي الأقصى من المتطرفين اليهود خلال عام 2016 هو 14806 حيث يزيد هذا الرقم بنحو 3217 عن عدد المقتحمين عام 2015؛ ما يعني أنّ نسبة مقتحمي الأقصى ارتفعت بنسبة 28% تقريبًا عن عام 2015، بينما ازدادت بنسبة 150% تقريبًا عن عام 2009. وقد بلغ عدد مقتحمي الأقصى منذ 2009 حتى 2016 نحو 69153 مقتحمًا[1]:

1 وكالة أنباء الأناضول، 2016/12/31، goo.gl/Mjhn3c، و 2016/12/12، https://goo.gl/p6N1Vh، و 2016/1/16، https://goo.gl/o1GSnz





رسم بياني لأعداد مقتحمي الأقصى من المتطرفين اليهود بين عامي 2009 و 2016 حسب دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس

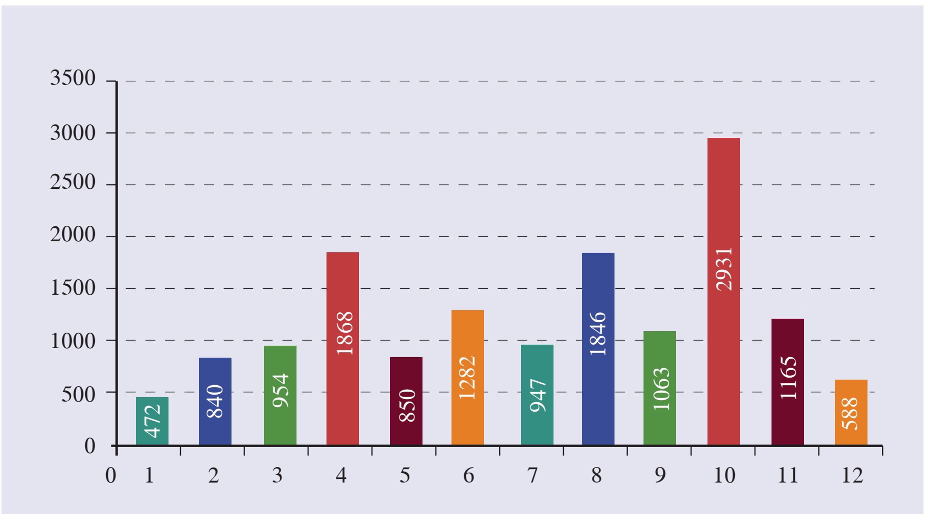


ثمّة جهات عديدة ترصد اقتحامات الأقصى، منها فلسطينيّة وأخرى إسرائيليّة، وثمة بعض التفاوت في الأرقام التي تصدرها هذه الجهات[1]. بالعموم، تراوح عدد مقتحمي الأقصى حسب المصادر الفلسطينيّة خلال عام 2016 بين 14806 و 17602، وهو العدد الأكبر منذ احتلال الأقصى عام 1967. وتفاوتت أعداد المقتحمين من شهر إلى آخر حيث تزداد

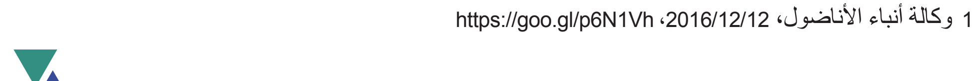
1 تذكر دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس أن عدد مقتحمي الأقصى خلال عام 2016 هو 14806 (وكالة أنباء الأناضول، 2016/12/31، goo.gl/Mjhn3c)، وحسب مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيليّ والفلسطيني فإن العدد هو 16220 (وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2017/1/1، https://goo.gl/5McBsP)، وحسب مركز معلومات وادي حلوة فإن العدد هو 15878 (مركز معلومات وادي حلوة، 2017/1/1، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/76755/ar)، ويذكر موقع «ديلي 48» في تقرير خاص به أن العدد هو 17602 (موقع daily 48، 2016/12/29، https://goo.gl/8IBEuy)، بينما تذكر الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات أنّ عدد مقتحمي الأقصى عام 2016 كان نحو 16000 (العربي الجديد، 2017/1/3، https://goo.gl/Ha0a8d)، وبحسب إحصائية خاصة بموقع قدس برس فإن العدد هو 17474 (وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2017/1/1، http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=27018).

الاقتحامات في الأعياد والمناسبات اليهوديّة. وحسب دائرة الأوقاف الإسلامية فإنّ أعداد المقتحمين على مدار أشهر السنة توزعت كالآتي[1]:

رسم بياني لأعداد مقتحمي الأقصى من المتطرفين اليهود على مدار أشهر عام 2016 حسب دائرة الأوقاف الإسلاميّة في القدس



وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الإحصائية الصادرة عن دائرة الأوقاف الإسلاميّة في القدس قد صدرت في 2016/12/12، وأوردت مصادر دائرة الأوقاف أنّ عدد مقتحمي الأقصى حتى التاريخ المذكور هو 511، وقد اجتهدنا في تحرّي العدد النهائي لمقتحمي الأقصى خلال شهر كانون أول/ديسمبر بالنظر إلى أنّ العدد النهائي لإجمالي المقتحمين هو 14806 حسب دائرة الأوقاف، فتبيّن أنه 588 مقتحمًا. ولكنّ مصادر أخرى كمركز معلومات وادي حلوة وثّقت اقتحام نحو 1909 من المستوطنين المتطرفين للأقصى خلال الشهر المذكور، ونحن نرجح هذا الرقم على الرقم الصادر عن دائرة الأوقاف لأنّ هذا الشهر تضمّن عيد «الأنوار - الهانوكاه» اليهوديّ في 25-2016/12/31 حيث ترتفع أعداد المقتحمين في مثل



1 وكالة أنباء الأناضول، 2016/12/12، https://goo.gl/p6N1Vh



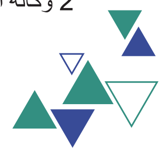
هذه الأعياد. ونورد في الجدول الآتي الأشهر التي شهدت أعلى أرقام لمقتحمي الأقصى بسبب المناسبات والأعياد اليهوديّة حسب إحصائيات مركز معلومات وادي حلوة[1]:

جدول يوضح الأشهر التي شهدت أعلى أرقام للمقتحمين خلال عام 2016 مع بيان الأعياد والمناسبات اليهوديّة التي تزامنت معها

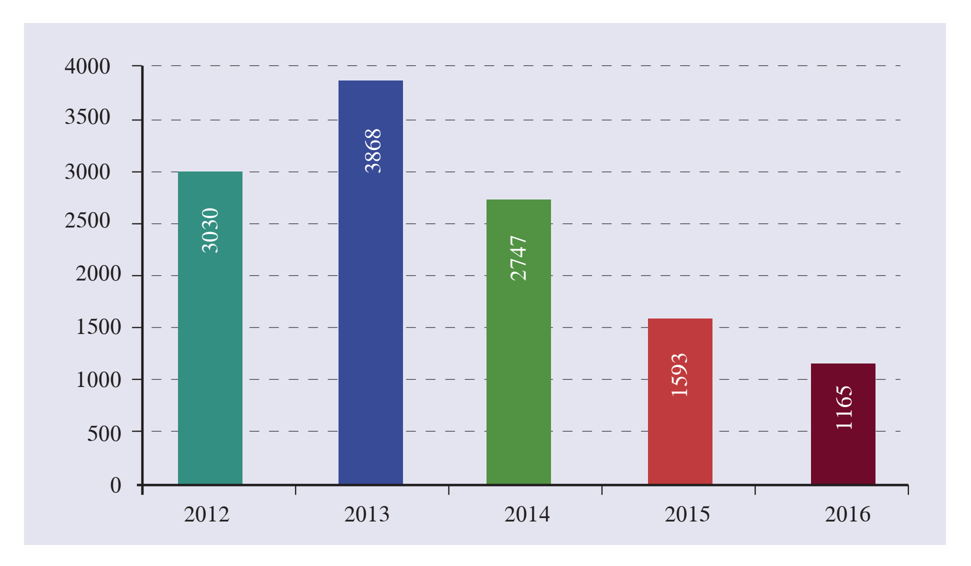
الرقم	الشهر	عدد المقتحمين	الأعياد والمناسبات اليهوديّة
1	تشرين أول/أكتوبر	2933	«عيد الغفران»، و«رأس السنة العبرية»، و«العُرش»
2	كانون أول/ديسمبر	1909	«عيد الأنوار- الحانوكاه»
3	نيسان/أبريل	1868	«عيد الفصح اليهودي»
4	آب/أغسطس	1811	ذكرى «خراب الهيكل» المزعوم
5	حزيران/يونيو	1282	ذكرى احتلال القدس وذكرى «نزول التوراة»
المجموع		9803	

يضاف إلى اليهود المتطرفين الذين يقتحمون الأقصى أعداد أخرى للشرطة الإسرائيلية وعناصر المخابرات الذين يقتحمون المسجد، وقد ذكرت مصادر دائرة الأوقاف الإسلاميّة في القدس أنّ أكثر من 1165 شرطيًّا وجنديًّا إسرائيليًّا اقتحموا الأقصى خلال عام 2016. ويظهِر الرسم الآتي أعداد الجنود الإسرائيليين الذين اقتحموا الأقصى منذ عام 2012 حتى 2016[2]:

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2017/1/1، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/76755/ar
انظر أيضًا: وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2017/1/1، https://goo.gl/5McBsP
2 وكالة أنباء الأناضول، 2016/12/12، https://goo.gl/p6N1Vh



رسم بياني لأعداد مقتحمي الأقصى من جنود الاحتلال بين عامي 2012 و2016 حسب دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس



وربما بإمكاننا إرجاع أعداد المقتحمين للأقصى من عناصر الشرطة وجنود الاحتلال خلال عام 2016 بالمقارنة مع الأعوام السابقة إلى شعور السلطات الإسرائيليّة أنه لا حاجة إلى أعداد كبيرة من الشرطة والمخابرات بعد تفريغ المسجد من المرابطين والمرابطات وحلقات العلم، وشبه غياب أيّ مجموعة فلسطينيّة تتصدى للاقتحامات داخل المسجد، لا سيما بعد حظر المرابطين والمرابطات والحركة الإسلامية.

ورغم محاولات الاحتلال إظهار صورة المقتحمين للأقصى على أنها زيارات عادية «لمكان مقدّس لدى اليهود» ولا تحمل أي استفزازات للمسلمين، إلا أنّ الرصد الميدانيّ يثبت عكس ذلك، فقد تغاضت الشرطة الإسرائيليّة عن أداء المقتحمين لصلوات تلمودية علنيّة وسريّة داخل المسجد، وارتداء ملابس دينيّة خاصة، ووضع قلادة «الشمعدان» أثناء تجولهم في باحات الأقصى[1]. حالة «الارتياح» هذه شجعت منظمات يهودية متطرفة على تنظيم

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2017/1/1، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/76755/ar



«مراسيم الزواج التلمودي» لنحو 110 أزواج من اليهود داخل الأقصى، فيما أجرى نحو 25 يهوديًّا «مراسيم البلوغ اليهوديّ» في المسجد[1]. وقد كشف الحاخام المتطرف بنتسي غوفشتاين، زعيم منظمة «لاهافا» الإرهابيّة أن ابنه إلياشيف قد عقد قرانه داخل المسجد الأقصى معتبرًا أنّ هذه الخطوة تأتي لتأكيد «حق اليهود الديني في إعادة بناء المعبد». وفي 2016/4/13 كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبريّة عن تنظيم مستوطنين متطرفين مراسم عقد زواجهم داخل الأقصى موضحة أن «معهد المعبد» هو الجهة التي نظمت هذه المراسم[2].

وفي سلوك يعكس تطور جرأة المتطرفين في الدعوة لأداء الصلوات التلمودية داخل الأقصى، وتعكس أيضًا حجم انزعاج المنظمات اليهوديّة المتطرفة من قلة عدد المقتحمين رغم كل الدعوات التي تُطلق، وتسهيلات الشرطة، أعلنت جماعة «عائدون إلى جبل المعبد» أنها ستقدم مبلغًا بقيمة 550 دولارًا أميركيًّا لكل مستوطن يُعتقل داخل المسجد الأقصى أثناء محاولته أداء الطقوس الدينيّة اليهوديّة، وأطلقت المنظمة حملة تحت شعار «صلِّ في جبل المعبد واجمع نقودًا»[3].

ولا شكّ في أنّ إجراءات الاحتلال بحقّ روّاد الأقصى وحرّاسه والمؤسسات العاملة له هي التي أدّت إلى إيجاد هذا الجوّ المريح للاحتلال ومنظّماته المتطرفة لتكثيف الاقتحامات، والقيام بطقوس دينيّة، وإحياء مناسبات اجتماعيّة ودينيّة في باحاته. وقد عكس عضو الكنيست يهودا غليك في تصريحات له حالة الارتياح هذه قائلًا إنّ ثمّة خطوات تم اتخاذها لتحسين الوضع مع حظر الحركة الإسلاميّة في الأراضي المحتلة عام 1948، ومنع مجموعات المرابطين والمرابطات من دخول المسجد. كذلك، عبّرت منظّمات «المعبد» عن سرورها بهذه الخطوات في تدوينات نُشرت على مواقع التّواصل الاجتماعي عكست ارتياح نشطاء

1 الجزيرة نت، 2016/11/4، https://goo.gl/HqaY0N

2 تقرير عين على الأقصى العاشر (آب/أغسطس 2016)، هشام يعقوب، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط1، ص 132.

3 وكالة أنباء الأناضول، 2016/12/12، https://goo.gl/p6N1Vh



«المعبد» لأجواء «الهدوء» التي سادت الأقصى في اقتحامات رأس السنة العبريّة حيث عزوا ذلك إلى «اختفاء المرابطين والمرابطات من الأقصى خلال الاقتحامات وعدم تصدّيهم لهم، ومنع عدد من المسلمين من دخول المسجد»[1].

حالة «الارتياح» و«الهدوء» التي تغنّت بها الجماعات المتطرفة الداعية إلى اقتحامات الأقصى شجّعت سلطات الاحتلال على التجرؤ بفرض زيادة ساعة على الأوقات الصباحية المخصصة للاقتحامات، وقد أبلغت سلطاتُ الاحتلال دائرةَ الأوقاف الإسلاميّة في القدس بهذا القرار في 2016/12/4، وشرعت بتنفيذه في 2016/12/12 حيث فتحت باب المغاربة الذي تستولي على مفاتيحه منذ 1967 أمام المقتحمين تمام الساعة السابعة والربع صباحًا (قبل ربع ساعة من الوقت المعتاد)، وأغلقته تمام الساعة العاشرة والنصف صباحًا (بعد نصف ساعة من الوقت المعتاد)[2]. ويرمي الاحتلال من وراء هذه الخطوة إلى تكريس سيادته على الأقصى، وتحكمه بحركة الدخول والخروج منه، ومن شأنها أيضًا أن تؤدي إلى زيادة في أعداد مقتحمي الأقصى من المتطرفين اليهود. يُذكر أن الاحتلال يخصص عدة ساعات صباحيّة لاقتحام الأقصى، وساعة أخرى بعد الظهر.

وتشترك في اقتحام الأقصى جهات وفئات متعددة، أبرزها: المستوطنون، و«الطلاب اليهود» ضمن برنامج الإرشاد السياحي، ومخابرات الاحتلال بلباس مدني، والشرطة الإسرائيليّة بلباس مدني، وجنود الاحتلال بلباس عسكري، وموظفو سلطة الآثار الإسرائيليّة، وما يسمى «السيّاح»، فيما تتصدر المنظمات اليهوديّة المتطرفة، لا سيما «ائتلاف منظمات المعبد» الجهات التي تدعو إلى تنفيذ اقتحامات الأقصى[3].



1 تقرير حال القدس الرابع 2016، هشام يعقوب (محرر)، مؤسسة القدس الدوليّة، بيروت، 2017/1/16، ص 4، http://alquds-online.org/userfiles/File/hal_alquds/Season/20170116_81430.pdf
2 الجزيرة نت، 2017/1/1، https://goo.gl/BDt1k6
وكالة شهاب للأنباء، 2016/12/12، http://shehab.ps/post/4768
3 موقع daily 48، 2016/12/29، https://goo.gl/8IBEuy



الجهات التي تقتحم الأقصى

"السيّاح"

المستوطنون

الطلاب اليهود

مخابرات الاحتلال بلباس مدني

شرطة الاحتلال بلباس مدني

جنود الاحتلال بلباس عسكري

موظفو سلطة الآثار الإسرائيلية

ويتحدث مراقبون عن زيادة ملحوظة في أعداد «الطلاب اليهود» الذين يقتحمون الأقصى، وتضخم في ظاهرة اقتحام جنود الاحتلال للأقصى وهم مدجّجون بالسلاح.[1]

لم يكن قرار الاحتلال بإضافة ساعة على الأوقات الصباحيّة المخصصة لاقتحام الأقصى هو الوحيد من حيث الخطورة البالغة، فقد شهد المسجد حدثان لا يقلّان خطورة خلا عام 2016. تمثّل الأول بإدخال سيارة كهربائيّة إسرائيليّة إلى الأقصى، وتمثّل الثاني باقتحام الأقصى في العشر الأواخر من رمضان.

1 موقع 48 daily، 2017/1/1، http://bit.ly/2iTex2A
موقع 48 daily، 2016/12/ 29، http://bit.ly/2ilvOeC





سيارة كهربائية إسرائيلية داخل الأقصى

في 2016/6/8 أدخلت سلطات الاحتلال سيارة كهربائية من باب الأسباط في السور الشمالي للأقصى من دون تنسيق مع دائرة الأوقاف الإسلاميّة، وتذرّعت سلطات الاحتلال بأنّ الغرض من استعمال السيارة هو نقل الطعام والشراب لعناصر الاحتلال المتمركزين في الساحات وعند الأبواب. ولكنّ زيف الاحتلال سرعان ما انكشف، وظهر الهدف الحقيقي من إدخال السيارة حيث عمدَت شرطة الاحتلال إلى دهس أحد حراس الأقصى، لؤي أو السعد، بهذه السيارة أثناء عمله قرب باب القطّانين في السور الغربي للأقصى؛ ما أدى إلى إصابته بجروح نقل على إثرها بسيارة إسعاف إلى مستشفى المقاصد في جبل الطور للعلاج[1]. وفي السياق نفسه أدخلت سلطات الاحتلال عنوة السيارة الكهربائية من باب المغاربة في 2016/6/12 لحماية مئة مستوطن اقتحم الأقصى في ذلك اليوم. تحوّلت هذه السيارة إلى أداة أساسية يستعملها جنود الاحتلال لمراقبة أرجاء الأقصى ومرافقه المختلفة، وتصوير ما يجري فيه، ومراقبة أعمال دائرة الأوقاف، وملاحقة المصلين، وتسيير دوريات أمنية استفزازية داخل الأقصى، وتأمين اقتحامات المستوطنين المتطرفين، وقد تكرر استعمالها مراتٍ عديدة منها في 2016/7/10 و2016/7/24 و2016/7/26 و2016/7/31. ولا تزال هذه السيارة تستعمل من قبل الشرطة الإسرائيليّة، وهي مركونة أمام مخفر الشرطة الإسرائيلية في ساحة قبة الصخرة داخل الأقصى. ليس هذا الحدث عاديًّا فهو اعتداء صارخ على حرمة المسجد، وتكريس للسلوك الأمني الوحشيّ فيه، ويمهد لإدخال آليات إسرائيليّة أخرى، وقد بدأ الاحتلال

1 موقع كيوبرس، 2016/6/8، https://goo.gl/4qQ44v



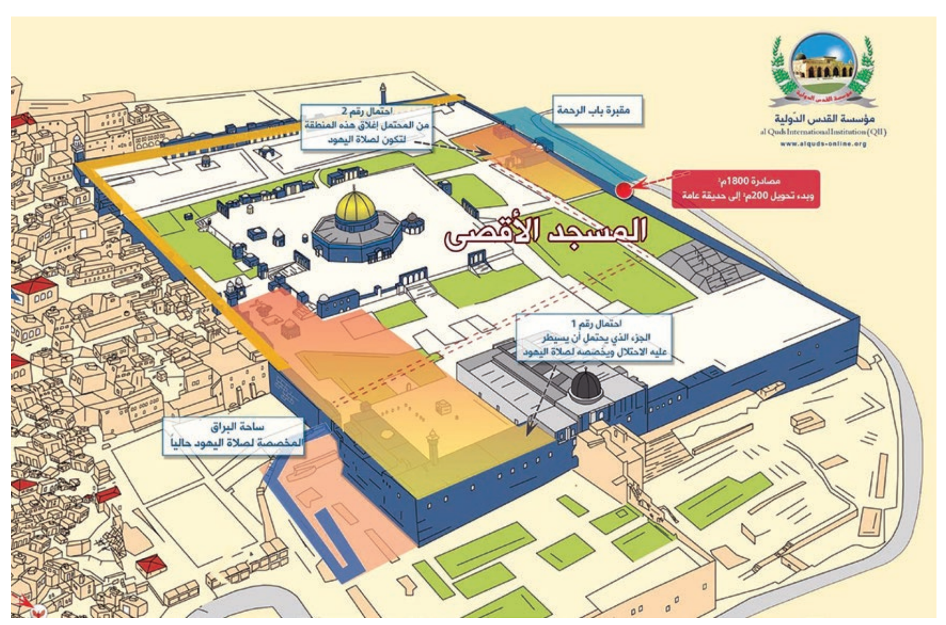
بالفعل بذلك حين أدخل حائطًا حديديًّا مصفّحًا لقمع تصدي المصلين للاقتحامات في 2016/9/28[1]. يذكر أنّ هذا الأمر يحصل لأول مرة منذ احتلال الأقصى عام 1967 أي منذ 49 عامًا.

أمّا الحدث الثالث الخطير فكان تعمُّد الاحتلال تنفيذ اقتحامات للأقصى في العشر الأواخر من رمضان بعد امتناع دام خمس سنوات عن مثل هذه الاقتحامات في هذا التوقيت، ففي 26 و2016/6/27 الموافق لليومَيْن الأول والثاني من العشر الأواخر من رمضان اقتحمت مجموعات من المستوطنين والجنود الإسرائيليين المسجد الأقصى، واندلعت مواجهات مع المصلين الذين حاولوا التصدي للاقتحامات، واعتدى جنود الاحتلال على المصلين والمعتكفين وحراس الأقصى وموظفي دائرة الأوقاف الإسلاميّة؛ ما أسفر عن إصابة 67 فلسطينيًّا برضوض وجروح[2]. وتأتي هذه الخطوة الإسرائيليّة في إطار مواصلة الاحتلال لفرض وقائع جديدة في الأقصى على مستوى إدارته، وكسر أي حاجز يعترض تدخله في شؤون الأقصى في أي وقت يشاء.

يبقى أن نشير إلى أن مجموعات المستوطنين الذين يقتحمون الأقصى يدخلون من باب المغاربة ويسيرون بمحاذاة المسجد القبلي وصولًا إلى الزاوية الجنوبيّة الشرقية عند المصلى المرواني ثم ينعطفون شمالًا ليصلوا إلى المنطقة المحاذية للسور الشرقي للأقصى، مقابل قبة الصخرة حيث يحاولون أداء طقوس تلموديّة هناك، وهي المنطقة التي يسعى الاحتلال للسيطرة عليها بصورة كاملة لتخصيصها للمتطرفين الذين يقتحمون المسجد، ثم يخرج المقتحمون من باب السلسلة أو باب المغاربة في السور الغربي للأقصى. وفي ما يأتي صورة للأقصى تبيّن مسار الاقتحامات والمنطقة الشرقيّة الشمالية المقابلة لقبة الصخرة والتي تسعى المنظمات اليهودية المتطرفة للسيطرة عليها:

1 تقرير عين على الأقصى العاشر (آب/أغسطس 2016)، ص 137، 139.
موقع 48 daily، 2017/1/1، http://bit.ly/2iTex2A
2 المصدر نفسه، ص 140.





صورة توضح مسار الاقتحامات والمنطقة التي يخطط الاحتلال للسيطرة عليها

وبهذه الإجراءات والاعتداءات مجتمعة لم يعد أي معنى لمصطلح «الوضع القائم» الذي كان يعني حصرية إشراف إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس على شؤون المسجد الأقصى؛ إذ يتعمّد الاحتلال تفريغ هذا المصطلح من مضمونه عمليًّا فيما يستمرّ في تضليل الرأي العام بقوله إنه ليس لديه نيّة بتغيير «الوضع القائم» في الأقصى.



أمّا أبرز الاقتحامات التي شهدها الأقصى خلال عام 2016 فكانت كالآتي[1]:

تاريخ الاقتحام	التفاصيل
2016/2/2	اقتحم 117 مستوطنًا الأقصى تحت حراسة مشددة، وقام جنود الاحتلال بتصوير الجامع القبلي أثناء الاقتحام.
2016/2/17	اقتحم 122 مستوطنًا الأقصى بحماية عسكرية، وحاول بعض المستوطنين كسر أغصان الزيتون، وقد أدّوا رقصات تلمودية بعد خروجهم من الأقصى من جهة باب السلسلة.
2016/3/1	اقتحام الحاخام المتطرف يهودا غليك للأقصى بعد منع دام 18 شهرًا برفقة بعض المستوطنين تحت حراسة أمنية مشددة.
2016/4/29-22	نحو 800 مستوطن متطرف وجندي إسرائيليّ اقتحموا الأقصى بمناسبة ما يسمى «عيد الفصح». وفي 2016/4/24 وحده اقتحم المسجد 158 مستوطنًا وحاول 13 منهم أداء طقوس تلموديّة لكنّ حراس الأقصى تصدوا لهم. وقد شارك في هذا الاقتحام المتطرف يهودا عتصيون الذي اعتقل سابقًا بتهمة محاولة تفجير الأقصى.
2016/5/23	الحاخام المتطرف يهودا غليك يقتحم الأقصى معتبرًا هذا الاقتحام الأخير قبل أن يتسلم منصبه رسميًّا كعضو في «الكنيست» عن حزب «الليكود» بعد استقالة موشيه يعلون، وأعلن أنه سيلتزم بقرار منع الاقتحامات السياسية الذي أصدره نتنياهو في 2015/10/8، لكنه سيسعى إلى دعم «حق اليهود في الصلاة في جبل المعبد» من داخل «الكنيست».
2016/5/23	في الذكرى الـ49 لاستكمال احتلال القدس وصل عدد المقتحمين إلى 307، وقد اقتحموا المسجد في مجموعات متتالية ويتقدمهم حاخامات، وبحراسة أمنية مشددة من عناصر الوحدات الخاصة والتدخل السريع بشرطة الاحتلال، وقد رافق الاقتحام محاولة أداء طقوس تلمودية واستفزاز للمصلين.

1 تقرير عين على الأقصى العاشر (آب/أغسطس 2016)، ص 136 - 140.
الجزيرة نت، 2016/3/1، https://goo.gl/T9KR50
تقرير حال القدس الثاني 2016، هشام يعقوب (محرر)، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ص 7 و 9،
http://alquds-online.org/userfiles/File/hal_alquds/Season/20160711_16538.pdf
تقرير حال القدس الثالث 2016، هشام يعقوب (محرر)، مؤسسة القدس الدولية، بيروت ص 9،
http://alquds-online.org/userfiles/File/hal_alquds/Season/20161018_18568.pdf
موقع 48 daily، 2016/12/29، http://bit.ly/2itoRLc



2016/6/12	اقتحم نحو 100 مستوطن الأقصى بمناسبة ما يسمى بـ «عيد الشفوعوت»، وساد المسجد توتر بعد تصدي حراس الأقصى وطلبة حلقات العلم بالتكبير لمحاولة المستوطنين أداء شعائر تلمودية، فيما أدى عشرات المستوطنين المتطرفين طقوسًا خارج الأقصى بمحاذاة أبوابه. وقد أدخلت شرطة الاحتلال سيارة كهربائية للمسجد حيث عملت على تأمين الاقتحامات، واستعملها عناصر الشرطة لتسيير دوريات أمنية داخل المسجد، والتمهيد لاقتحامات المستوطنين المتطرفين، وقد تكرر استخدامها في 2016/7/10 و2016/7/24 و2016/7/26 و2016/7/31.
2016/6/20	اقتحم 62 مستوطنًا وجنديًّا الأقصى في شهر رمضان، ورافق الاقتحام شروحات تلمودية لجنود الاحتلال الذين كانوا يلبسون زيّهم العسكريّ. وفي هذا اليوم منع الاحتلال إدخال وجبات السحور المخصصة للمعتكفين في المسجد إمعانًا في حصارهم والتضييق عليهم.
2016/6/26 الموافق لليوم الأول من العشر الأواخر من رمضان	مجموعة مستوطنين تقتحم الأقصى بحماية قوات الاحتلال الخاصة التي اعتدت على المصلين والمعتكفين؛ ما أدى إلى إصابة 24 منهم برضوض وجروح.
2016/6/27 الموافق لليوم الثاني من العشر الأواخر من رمضان	شهد المسجد الأقصى مواجهات عنيفة بين جنود الاحتلال من جهة والمصلين والمعتكفين من جهة ثانية؛ ما أدى إلى إصابة 43 فلسطينيًّا. وقد اعتدى جنود الاحتلال على حراس المسجد، وموظفي الأوقاف وعملوا على تفريغه من المصلين لتأمين اقتحامات المستوطنين المتطرفين.
2016/7/12	اقتحم الأقصى نحو 285 مستوطنًا بحماية الوحدات الخاصة والتدخل السريع في الشرطة. وسبق اقتحام المستوطنين اقتحام جنود الاحتلال للأقصى لتأمين المكان للمستوطنين.
2016/8/14	اقتحم الأقصى ما يزيد على 400 مستوطن، وحاول عضو «الكنيست» أوري أريئل اقتحام المسجد ولكن الشرطة لم تسمح له بذلك عملًا بالحظر المفروض على دخول أعضاء «الكنيست» إلى الأقصى فقرأ «الصلاة» عند باب القطّانين.



2016/9/14	بمناسبة ما يسمى «رأس السنة العبرية» اقتحم الأقصى نحو 200 جندي إسرائيليّ من الوحدات الخاصة ترافقهم وحدة المستعربين، ووصلوا إلى الجامع القبلي داخل الأقصى واعتدوا على المعتكفين فيه، وأطلقوا الرصاص الحيّ وقنابل الصوت والغاز، وتعمّدَ جنود الاحتلال تدمير بعض معالم الجامع القبلي وأحدثوا أضرارًا في شبابيكه وأبوابه التاريخية.
2016/9/15	اقتحم الأقصى نحو 250 جنديًّا إسرائيليًّا من القوات الخاصة واعتدوا على المصلين والمرابطين الذين أصيب منهم 26 بالرصاص وقنابل الصوت. وحطّم جنود الاحتلال بعض بوابات الأقصى التاريخية، ووصلوا إلى منبر نور الدين زنكي المعروف بمنبر صلاح الدين حيث دارت مواجهات مباشرة داخل الجامع القبلي بين الجنود والمعتكفين.
2016/9/28	اندلعت مواجهات عنيفة داخل الأقصى بعد اقتحام نحو 200 جندي إسرائيلي من القوات الخاصة والشرطة للمسجد، واستعمل جنود الاحتلال الأعيرة النارية وقنابل الصوت والغاز؛ ما أسفر عن إصابة 22 من المصلين والمرابطين، وقد تمركز بعض قناصة الاحتلال على أسطح الأقصى. ولأول مرة استخدم جنود الاحتلال حائطًا مصفّحًا متنقلًا لتأمين حمايتهم، وآلات حفر كهربائية لتدمير أبواب الجامع القبلي ونوافذه.
25 - 2016/12/29	اقتحم نحو 665 مستوطنا وجنديًّا المسجد الأقصى بالتزامن مع عيد «الحانوكاه» العبري. وشهد شهر 2016/12 محاولات حثيثة من قبل المستوطنين لأداء طقوس تلمودية في أنحاء متفرقة من الأقصى.

ب- استهداف حرّاس الأقصى، والمرابطين والمرابطات والمُصلّين:

يُعَدُّ حرّاس الأقصى وروّاده رأس الحربة في التصدي لاقتحامات المتطرفين اليهود للأقصى، ولمحاولات الاحتلال فرض أمر واقع تصبح بموجبه السيادة على المسجد حصرًا بيد السلطات الإسرائيليّة. ولا تغيب هذه الحقيقة عن الاحتلال الذي شنّ حملة شرسة لإزاحة «عقبة» حراس الأقصى، والمرابطين والمرابطات من طريقه ليمضي في تنفيذ مخططاته ضدّ الأقصى من دون عقبات تعرقله. ويمكن القول إنّ عام 2015 كان عام استهداف المرابطين والمرابطات ليس عبر الاعتقال والتنكيل والإبعاد وحسب، بل وصل الأمر حدّ تشريع إجراءات الاحتلال بإبعاد روّاد الأقصى عبر حظر وجودهم في الأقصى في 2015/9/8.

وقد استمرّ مسلسل الاستهداف والتضييق عام 2016 مع ملاحظة تشديد التضييق ضد حرّاس المسجد الموظفين في دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس التابعة لوزارة الأوقاف الأردنيّة. وتتعدد أشكال استهداف حرّاس الأقصى، وروّاده، والمرابطين والمرابطات فيه، ومن هذه الأشكال:

أشكال استهداف الاحتلال لحراس الأقصى وروّاده والمرابطين والمرابطات

- منعهم من الصلاة في الأقصى
- الإبعاد
- الحظر
- الاعتقال
- حجز بطاقات هوياتهم
- الضرب والتنكيل
- الحبس المنزلي
- الضرائب والغرامات
- اقتحام بيوتهم ليلًا
- تلفيق التهم لتهجيرهم



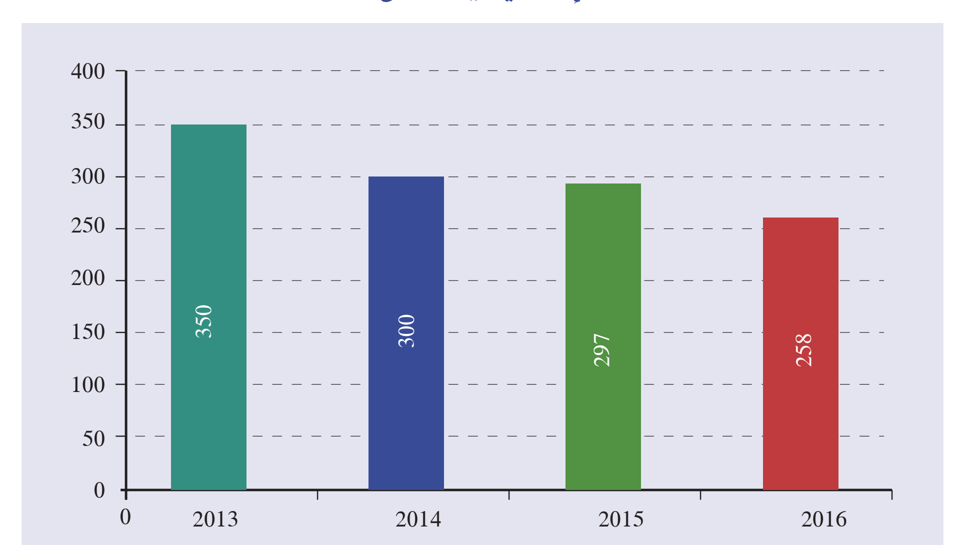
أمّا الجهات التي تعمر الأقصى، وتعمل على حمايته بصورة مباشرة والتي يستهدفها الاحتلال، فهي: موظفو دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وحرّاس الأقصى، والمرابطون والمرابطات، والمصلون والروّاد، وطلاب حلقات العلم، ورموز الدفاع عن القدس والأقصى، وطلاب الرحلات المدرسية والجامعية، إلخ.

وبالنظر إلى إحصائيّات عام 2016، فقد بلغ عدد الذين أبعدهم الاحتلال عن المسجد الأقصى نحو 258، من بينهم 23 سيدة، و25 قاصرًا، و45 من كبار السِّنّ، و11 من موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية. وتراوحت فترات الإبعاد عن الأقصى بين 3 أيام و6 أشهر مع ملاحظة قابلية هذه الفترات للتجديد بناء على قرار من سلطات الاحتلال[1]. ولم يقتصر الاحتلال بقرارات الإبعاد التي يصدرها على إبعاد روّاد الأقصى عنه، بل تعدّى ذلك عبر قرارات إبعاد عن البلدة القديمة كلّها، فقد أصدر الاحتلال قرارات إبعاد بحق 39 شخصًا بينهم 25 من فلسطينيّي الأراضي المحتلة عام 1948، و3 أتراك، وبريطانيان اثنان، وفتاة، و13 من موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس منهم مدير مشاريع الإعمار في الأقصى، ومدير العلاقات العامة فيه[2].

1 وكالة أنباء الأناضول، 2016/12/12، https://goo.gl/p6N1Vh
انظر أيضًا: مركز معلومات وادي حلوة، 2017/1/1، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/76755/ar

2 مركز معلومات وادي حلوة، 2017/1/1، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/76755/ar

رسم بياني لأعداد المبعدين عن الأقصى بين عامي 2013 و2016 حسب دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس[1]



وتجدر الإشارة إلى أنّ سلطات الاحتلال لا تزال تمنع نحو 60 مرابطة مقدسيّة من الدخول إلى الأقصى منذ منتصف شهر آب/أغسطس 2015 حتى كتابة هذا التقرير، ويُصطلح على تسمية هؤلاء المرابطات «القائمة الذهبيّة» ردًّا على الاحتلال الذي أطلق عليهنّ اسم «القائمة السوداء». وتشكل قائمة الممنوعين من دخول الأقصى بعض الرجال أيضًا، وتعمَد سلطات الاحتلال إلى منع هؤلاء جميعًا من دخول الأقصى في كل الأوقات حتى الساعات أو الأيام التي لا توجد فيها اقتحامات مثل يومي الجمعة والسبت[2].

1 وكالة أنباء الأناضول، 2016/12/12، https://goo.gl/p6N1Vh
2 تقرير عين على الأقصى العاشر (آب/أغسطس 2016)، ص 145.
انظر أيضًا: المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/1/1، https://www.palinfo.com/193615



إلى جانب الإبعاد، يفرض الاحتلال قيودًا يمنع بموجبها مَن تقلّ أعمارهم عن 45 عامًا من دخول الأقصى[1]، ويشدد الاحتلال من هذا القيد أحيانًا ليمنع من هم أقل من 35 عامًا من الصلاة في الأقصى. وتدفع هذه الإجراءات الإسرائيلية الجائرة المصلين والمرابطين المبعدين والممنوعين من دخول المسجد إلى الرباط وأداء الصلوات عند أبواب الأقصى، لا سيما باب السلسلة في السور الغربي للأقصى.


الاحتلال يعتقل المرابطة المقدسية سحر النتشه

ويعتمد الاحتلال سياسة رفع ثمن الرباط في الأقصى لا سيما على كاهل المرابطات اللواتي يتعرّضن للضرب والإهانات المختلفة والاعتقال والإبعاد، وليس آخر هذه الإجراءات اقتحام بيوتهنّ وفرض غرامات باهظة عليهنّ. ومِن بين مَن تعرّضن لهذه السياسات الجائرة المرابطة المقدسية سحر النتشة التي اعتقلتها سلطات الاحتلال في 2016/3/21، ثم دهمت منزلها في بيت حنينا في 2016/3/23، وفتشته، واستمرت في احتجازها 11 يومًا، ووجهت إليها تهمة اتباع منظمة محظورة وتأييدها، والتحريض على «فيسبوك»، وإثارة الشعب في الأقصى. وأطلقت المحكمة سراح النتشة في 2016/3/31 بعدما فرضت عليها الحبس المنزلي إلى حين انتهاء المحاكمة، وفرضت عليها أيضًا دفع كفالة مادية بقيمة 5 آلاف شيكل. وفي 2016/3/23 اعتقلت قوات الاحتلال المرابطة المقدسية هنادي حلواني أثناء انتظارها جلسة محاكمة

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/1/1، https://www.palinfo.com/193615



سحر النتشة، ثم أصدرت محكمة الصلح قرارًا في 2016/3/28 بالإفراج عنها بشروط. لكن شرطة الاحتلال أبلغت حلواني بالإبعاد عن الأقصى ومداخله كافة لمدة 6 أشهر[1].

وفي قرار خطير صادر عن محكمة الاحتلال المركزية في القدس في 2016/9/29 قضت هذه المحكمة بسجن مقدسيين وفلسطيني ثالث من أم الفحم (الداخل المحتل) لمدة 14 شهرًا ودفع غرامة مالية بقيمة 4000 دولار بتهمة الانتماء إلى «تنظيم محظور» أي «المرابطين والمرابطات» حسب تصنيف الاحتلال. وكانت سلطات الاحتلال قد اعتقلت هؤلاء الفلسطينيين الثلاثة في آذار/مارس 2016[2].

ت- المواجهات واعتداءات الاحتلال على المصلين والمسجد الأقصى:

تتسبب إجراءات الاحتلال، واقتحامات الأقصى بمواجهات بين جنود الاحتلال وروّاد المسجد والمصلين فيه الذين يتصدون لهذه الإجراءات والاقتحامات. ويلجأ الاحتلال إلى أساليب وحشيّة وقمعيّة قاسية للتنكيل بالمصلين والمرابطين والمرابطات وحراس الأقصى، وتسفر هذه المواجهات عادة عن تخريب وتدمير جنود الاحتلال لبعض مرافق المسجد، وأثاثه. ولا شكّ في أنّ المواجهات التي تحصل داخل الأقصى لها خصوصية تميزها عن تلك التي تحصل في أحياء القدس المختلفة؛ فالاحتلال يسعى إلى ضرب هيبة المسجد، وتدنيس حرمته وصولًا إلى إغلاق مساحات معينة من باحاته تكون خاصة بالمستوطنين ليؤدوا فيها طقوسهم الدينية.

وقد رصدت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس أبرز المواجهات التي شهدها الأقصى خلال عام 2016 ونوضّحها في الرسم الآتي بالمقارنة مع مثيلاتها في الأعوام السابقة:

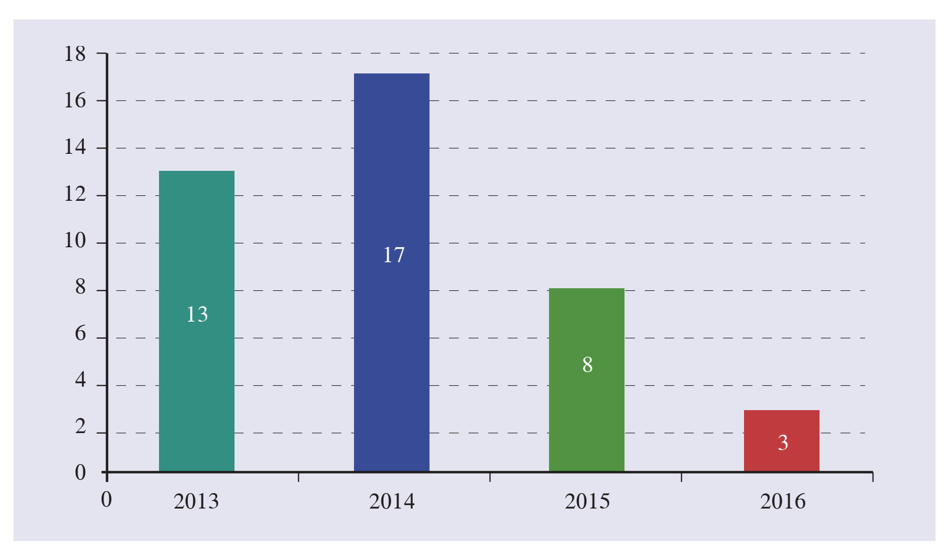
1 تقرير حال القدس الأول 2016، هشام يعقوب (محرر)، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ص 10، http://alquds-online.org/userfiles/File/hal_alquds/Season/20160425_35485.pdf

2 تقرير حال القدس الثالث 2016، ص 4





رسم بياني لأعداد المواجهات الشديدة في الأقصى بين عامي 2013 و2016 حسب دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس[1]



ولا يشير انخفاض المواجهات الشديدة خلال عام 2016 عن الأعوام السابقة إلا إلى نجاح الإجراءات الجائرة التي فرضها الاحتلال على الفلسطينيين في تكبيل أيديهم، وتكميم أنفاسهم خلال الأشهر الماضية على الأقل؛ فحراس الأقصى والمرابطون فيه يتعرضون للإبعاد والاعتقال والحظر، والمصلون يتعرضون للتضييق والمنع من دخوله.

ث- التحريض ضد الأقصى:

لا يقل التحريض ضد الأقصى الذي تقوم به جهات مختلفة لدى الاحتلال خطورة عن أيّ إجراء أو اعتداء إسرائيليّ آخر. جملة الأفعال والأقوال التحريضية تشكل بيئة عدائية تضغط على المستوى السياسي الرسمي، والشرطة الإسرائيلية، والمحاكم الإسرائيلية، والمرجعيات الدينية الرسمية من أجل فتح المجال أمام المستوطنين المتطرفين ليقتحموا

1 وكالة أنباء الأناضول، 2016/12/12، https://goo.gl/p6N1Vh



الأقصى ويؤدوا فيه شعائر تلمودية. ولا تتوقف التصريحات والأفعال العدائية الصادرة عن نواب في «الكنيست»، أو وزراء في الحكومة، أو مسؤولين في أحزاب ومنظمات متطرفة، أو جهات قضائية وأمنية ودينية.

ويتصدر وزير الزراعة أوري أريئل (من «البيت اليهودي») وزراء الحكومة بتصريحاته وجهوده الحثيثة من أجل فرض السيادة الإسرائيلية على الأقصى، وقد شارك في 2016/8/13 في المسيرة السنوية التي نظمها المستوطنون حول أسوار البلدة القديمة في القدس لتذكر «خراب المعبدين الأول والثاني»، والدعوة إلى بسط السيادة اليهودية على كل «أرض إسرائيل». وقال أريئل إن الوقت قد حان لوقف النحيب والتحرك بشكل فعليّ. وشارك في المسيرة أيضًا كل من نائب وزير الجيش الحاخام إيلي بن داهان، وعضو «الكنيست» السابق عن حزب الاتحاد الوطني أرييه إلداد (صاحب مشروع التقسيم الزمني للأقصى)، وقال بن داهان في كلمة ألقاها في المسيرة «إنّنا لسنا محرجين من القول إنّنا نريد أن نعيد بناء المعبد على جبل المعبد». وقال «إن القدس لا يمكن أن تبنى بشكل كامل إن لن يتم إعادة بناء المعبد واستعادة جبل المعبد». وفي المناسبة، أطلق «معهد المعبد» مقطع فيديو بعنوان «التاسع من آب: وقت البناء» محرِّضًا على العمل من أجل بناء «المعبد»[1].

وقد دفعت بيئة التحريض والضغوطات من جانب الجماعات اليهودية المتطرفة وزير الأمن جلعاد أردان إلى القول إنّ الحظر قد يرفع تحت شروط معينة، منها أن يبلغ أعضاء «الكنيست» الشرطة مسبقًا بزيارة المسجد. واعتبر أردان أنه عند السماح بالزيارات مجددًا ينبغي الانتباه إلى التوقيت بحيث لا تتم الزيارات في وقت الاضطرابات فتثير المزيد من عدم الاستقرار. وأضاف أنه ليس من صلاحيته تغيير الوضع القائم الذي تمّ تشويهه عبر السنين، وهو يحاول تصحيح الأمور بحيث «يعود الوضع القائم فيزور اليهود المسجد، ويصلي المسلمون فيه بحرية، من دون التعرض لأمن أيّ من الطرفين»[2]. ولا شكّ في أن هذه

1 تقرير حال القدس الثالث 2016، ص 9-10
2 تقرير حال القدس الرابع 2016، ص 9



التصريحات تحمل في طياتها موافقة ضمنية على إعادة فتح أبواب الأقصى أمام اقتحامات المسؤولين الإسرائيليين في «الكنيست» والحكومة، وتحمل أيضًا نية واضحة لتغيير «الوضع القائم» بما يخدم المصلحة الإسرائيلية.



غليك في المؤتمر الذي استضافه "الكنيست" في 7-11-2016

ولكنّ ذروة التحريض السياسي والدينيّ عام 2016 كانت برعاية من «الكنيست» الإسرائيليّ الذي استضاف مقرّه مؤتمرًا في 2016/11/7 بدعوة من منظمة «دورشي تسيون» المتطرفة، وقد نُظِّم المؤتمر بالتنسيق مع يهودا غليك، الحاخام اليهوديّ المتطرف وعضو الكنيست عن حزب «الليكود»[1]. وقد عقد المؤتمر بعد نحو ثلاثة أسابيع من صدور قرار اليونسكو في 2016/10/18 والذي أدان بشدة الاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية ضد الأقصى لمحاولة تغيير «الوضع القائم». وحضر المؤتمر بالإضافة إلى غليك وزير الزراعة أوري أريئل (البيت اليهودي)، ووزير الأمن جلعاد أردان (ليكود)، ووزير جودة البيئة وشؤون القدس زئيف ألكين (ليكود)، ورئيس «الكنيست» إدلشتاين (ليكود)، ونائبة وزير الخارجية عضو الكنيست تسيبي حاطوفيلي (الليكود)، ونائب وزير الجيش الإسرائيلي إيلي بن دهان (البيت اليهودي)، وأعضاء «كنيست» آخرون.

1 للاطلاع على تفاصيل المؤتمر: تايمز أوف إسرائيل، 2016/11/7، https://goo.gl/QXnds1

وقد وجّه أريئل الكلام لرئيس الحكومة قائلًا له: «افتح الأبواب لجبل المعبد، ضع حدًّا للعار، ضع حدًّا للبؤس، ضع حدًّا لعدم وجود السيادة»، وأضاف: للأسف، مستشارو رئيس الوزراء وهو بنفسه يمنعون أعضاء «الكنيست» من زيارة «جبل المعبد» ظلمًا وبشكل خاطئ.

وحاول الوزير أردان الفصل بين آرائه الشخصية ومسؤوليات المنصب قائلًا: «في وجهة نظري الشخصية، فإن حقّنا على جبل المعبد لا يتزعزع». وأضاف الوزير الذي يشرف على الشرطة، بأن الوضع الراهن «تمييزي ضد الشعب اليهودي. ما الذي يمكننا فعله؟ هذه هي الحقيقة». وقد تسلّم أردان جائزة تكريمية من المنظمة الداعية للمؤتمر تقديرًا لجهوده في تحسين الوضع في الموقع (الأقصى).

أمّا بن دهان فقد دعا الحكومة إلى تغيير الوضع الراهن، وقال إنه حين كان في منصبه السابق كوزير للأديان أعدّ قواعد للصلاة اليهودية في «المعبد»، مطالبًا الحكومة بتبني هذه القواعد بأقرب وقت ممكن».

وأعلن أدلشتاين خلال المؤتمر عن توقيعه على إطلاق لوبي جديد مع غليك في «الكنيست» للدفع بقضية الصلاة في «جبل المعبد».

نائبة وزير الخارجية عضور الكنيست تسيبي حاطوفيلي (الليكود) أعلنت في كلمتها بأن وزارة الخارجية الإسرائيلية ستبدأ بإهداء شخصيات أجنبية اكتشافات أثرية من «مدينة داود» القريبة من «المعبد» في أعقاب قرار، ومع اقتراب الذكرى الخمسين لحرب حزيران/يونيو عام 1967 التي سيطرت فيها دولة الاحتلال على المسجد الأقصى وكامل القدس. وقالت حاطوفيلي: «أدعو كل من لم يصعد إلى جبل المعبد إلى زيارة جبل المعبد».

وفي المؤتمر تمّ تكريم رفائيل موريس، رئيس حركة «العودة إلى الجبل»، والذي تم اعتقاله في شهر نيسان/أبريل 2016 من قبل الشرطة في طريقه إلى المسجد الأقصى، ومعه ماعز



حيّ كان سيستخدمه لتقديم ذبيحة بمناسبة عيد الفصح اليهوديّ. وقد كان سقف موريس في خطابه عاليًا، ودعا إلى «بناء المعبد الثالث وتدمير المواقع الإسلامية». وأضاف: «وسنعمل أيضًا على فتح الأردن وسوريا، وبناء دولة يهودية حقيقية هنا».

ولا شك في أنّ ثمّة رسائل كثيرة تقرأ في مكان عقد المؤتمر، ونوعية المتحدثين، ومضامين كلماتهم لا سيّما أنها صدرت عن جهات ممثلة في الحكومة، و«الكنيست»، والمؤسستين العسكرية والأمنية، والمنظمات اليهودية المتطرفة؛ فهذه الجهات تتكامل أدوارها من أجل تحقيق هدفها بفرض السيادة الإسرائيلية على الأقصى وتشريعه أمام اقتحامات المستوطنين وأداء شعائر تلمودية فيه.

وفي سياق التصريحات العدائيّة دعا وزير الزراعة أوري أريئل (البيت اليهودي) دونالد ترمب إلى «زيارة جبل المعبد» قبيل انتخابه رئيسًا لأمريكا[1].

وبالعودة إلى يهودا غليك فإنّ دخوله إلى «الكنيست» قد قيّد اقتحاماته للأقصى بفعل قرار منع دخول أعضاء «الكنيست» الذي بقي ساريًا طيلة عام 2016، إلا أن غليك كثّف جهوده من أجل دفع فكرة «الحق اليهودي بالصلاة في المعبد» إلى صدارة أولويات «الكنيست» بهدف تشريع هذا «الحق»، وكان غليك قد قال في كلمته أثناء أدائه اليمين لدخول الكنيست في 2016/5/25: «ما دمت هنا سأبذل كل ما في وسعي لوضع حدّ للغُبن الذي يحدث يوميًّا في أقدس المواقع في العالم، حيث يقوم عناصر الشرطة بموجب أوامر بالتحقق في ما إذا كان رجل يهودي يبلغ من العمر 90 عامًا يقوم، لا سمح الله، بتحريك شفتيه أم لا»، وطالب غليك بإنهاء الحظر المفروض على صلاة اليهود في الأقصى، متعهدًا بالعمل من أجل ذلك[2].

1 تقرير حال القدس الرابع 2016، ص 18
2 تايمز أوف إسرائيل، 2016/5/26، https://goo.gl/NO56mA



ولم تكن المحاكم الإسرائيلية بمنأى عن موجة التحريض ضد الأقصى فقد أصدرت محكمة الاحتلال المركزية في القدس قرارًا في 2016/9/13 اعتبرت بموجبه أن صلاة المستوطنين في الحي الإسلامي الملاصق للمسجد الأقصى لا تعد جريمة، واعتبرت أنّه لا يجوز لمحكمة إسرائيلية أن تقرر منع الصلاة في مكان عام». وقد عارضت المحكمة المركزية بقرارها هذا قرار محكمة الصلح، وقرار الشرطة الإسرائيليّة اللذيْن ينصّان على منع المستوطنين من أداء الصلوات في الحي الإسلامي من دون إذنٍ مسبق من الشرطة[1]. ورغم أنّ محاكم الاحتلال عمومًا تترك للشرطة أمر تقدير الظروف التي على أساسها تتخذ قرار السماح أو منع صلاة اليهود داخل الأقصى أو في محيطه إلا أن المحكمة المركزية رمت من وراء هذا القرار إلى التأكيد بأنّ «حق اليهود» بالصلاة في أيّ مكان ثابت ولا شكّ فيه، ولكنّ ممارسة هذا الحق منوطة بتقدير الشرطة للأمور وموافقتها.

ج- قانون منع الأذان:

بالتوازي مع مساعي الاحتلال لتشويه صورة القدس، تنشط مساعيه لإسكات أيّ صوت يعزز هويتها العربيّة والإسلامية، وفي هذا السياق تفاعلت في أوساط الاحتلال قضية «قانون منع الأذان» الذي ينصّ على منع بث الأذان عبر مكبرات الصوت في مساجد القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. في تشرين ثان/نوفمبر 2016 تقدم عضو «الكنيست» مردخاي يوغيف من حزب «البيت اليهودي» (يوغيف من أنصار فكرة «المعبد») بمشروع قانون لمنع بث الأذان بذريعة أن «الآلاف من المواطنين في أجزاء من إسرائيل يعانون بشكل يومي من الضجيج الذي يسببه الأذان من المساجد». ولم يكن مشروع القانون هذا جديدًا، فقد تقدمت عضو «الكنيست» أناستاسيا ميخائيلي (إسرائيل بيتنا) في كانون أول/ديسمبر 2011 بمسودة مشروع لمنع الأذان ولكنّ المشروع سُحب من اللجنة الوزارية

1 تقرير حال القدس الثالث 2016، ص 4



لشؤون التشريع حينها لأن وزراء «الليكود» لم يدعموه. في عام 2015، تقدم النائب يوغيف بمشروع قانون مطوّر عن الذي قدمته أناستاسيا ميخائيلي (إسرائيل بيتنا) لمنع المساجد من بثّ الأذان عبر مكبرات الصوت على اعتبار أن ذلك يؤثر في جودة الحياة بالنسبة إلى العديد من السكان الذين يعيشون في جوار المساجد، ولقي المشروع دعمًا من أحزاب «البيت اليهودي» و«الليكود» و«كولانو»، ولكن اللجنة الوزارية لشؤون التشريع أجلت مناقشته في آذار/مارس 2016 لأنه لم يحز التّأييد الكافي. في تشرين ثان/نوفمبر 2016 أعاد يوغيف طرح المشروع بذريعة «المحافظة على جودة الحياة»، ولكن مشروعه واجه معارضة اليمين المتطرف لا سيما حزبي «شاس» و«يهودت هتوراة» خوفًا من أن يطال المشروع الشعائر اليهودية، تحديدًا زامور السبت الذي يطلق كل يوم جمعة لإعلان «حرمة السبت». لم يدم اعتراض الأحزاب الدينية طويلًا فقد تلاشى بعد تعهّد بزيادة بند يقضي بأن يقتصر المنع على الفترة الممتدة من الـ11 مساء إلى 7 صباحًا؛ ما يضع زامور السبت خارج دائرة التطبيق ويهدّد أذان الفجر على وجه الخصوص. وعلى هذا، أقرّ الائتلاف الحكومي الإسرائيلي في 2016/11/13 قانون منع رفع الأذان عبر مكبرات الصوت في مساجد القدس والأراضي المحتلة عام 1948، وفتح باب طرحه للتداول في «الكنيست» الإسرائيلي لإقراره نهائيًّا. وتتوجس الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من تداعيات إقرار هذا المشروع، وترى أنّ ذلك سيؤجج الشارع الفلسطينيّ ويدفع الفلسطينيين إلى ردة فعل تهدد أمن الاحتلال[1].

---

1 تقرير حال القدس الرابع 2016، ص 10 - 12
انظر أيضًا: الجزيرة نت، 2016/11/17، https://goo.gl/9HB85A



ح- تهويد منطقة الأقصى: الحفريات والبناء التهويديّ

بلغ عدد الحفريّات الإسرائيليّة أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه حتى 2016/8/1 نحو 63 حفريّة موزعة على الشكل الآتي[1]:

- حفريات الجهة الغربيّة: 31 حفرية.
- حفريات الجهة الجنوبية: 25 حفرية.
- حفريات الجهة الشمالية: 6 حفريات.
- حفريات الجهة الشرقية: حفرية واحدة.

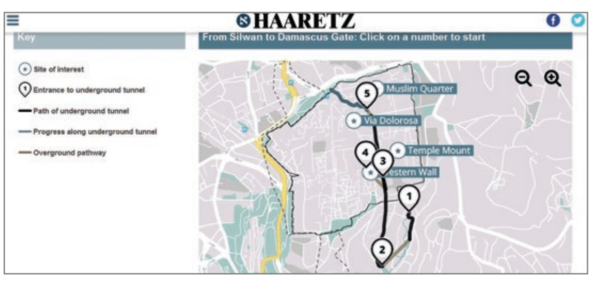


ريغيف وبركات يفتتحان نفقًا جديدًا جنوب الأقصى

ولم يتوقف العمل بالحفريات طوال عام 2016، وكان من أخطرها تلك الحفريات والأنفاق التي كشفت عنها صحيفة هآرتس العبرية في 2016/5/24 والتي تمتد من سلوان جنوب البلدة القديمة إلى باب العمود في السور الشمالي للبلدة القديمة وتسير أسفل الأقصى بمحاذاة سوره الغربيّ. وقالت هآرتس إنّ هذه الحفريات والأنفاق تشبه مدينة يهوديّة تحت الأرض[2].

1 تقرير عين على الأقصى العاشر (آب/أغسطس 2016)، ص 84.
2 هآرتس، 2016/5/24، http://www.haaretz.com/st/c/prod/eng/2016/05/jeruz/01/

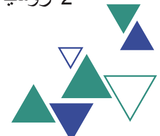




نفق يمتد من سلوان إلى باب العمود

وفي 2016/12/27 افتتحت ميري ريغيف، وزيرة الثقافة في الحكومة الإسرائيلية، نفقًا جديدًا يمتد من عين سلوان وسط بلدة سلوان إلى أسفل الزاوية الجنوبية الغربية للأقصى ومنها إلى أسفل باب المغاربة. وقد أفاد أصحاب البيوت في تلك المنطقة أنهم يسمعون أصوات الحفر على بعد 300 جنوب الأقصى، شمال سلوان. ويبلغ عرض النفق الجديد نحو خمسة أمتار بارتفاع نحو سبعة أمتار، وقد حفرت سلطات الاحتلال نحو 120 مترًا من هذا النفق الجديد. وتتولى سلطة الآثار الإسرائيلية مهمة الحفر فيما تتولى جمعية «إلعاد» الاستيطانية إدارة النفق وتمويله، وستسهم «دائرة أراضي إسرائيل» ببعض التمويل حيث ستقدم نحو مليون شيكل. وقد شارك ريغيف في افتتاح النفق نير بركات، رئيسُ بلدية الاحتلال في القدس، ومدير جمعية «إلعاد» الاستيطانية دافيد عبري، وعدد من القيادات الدينيّة والسياسيّة ونشطاء ورؤساء مجالس من حزب «الليكود». وقد أعلنت ريغيف أن هذا الافتتاح يعتبر صافرة الانطلاق لاحتفالات مرور 50 عامًا على احتلال كامل القدس، وأنّ افتتاح النفق هو رد على قرار مجلس الأمن 2334 الذي أدان الاستيطان، وقرار اليونسكو في 2016/10/18 الذي أدان الإجراءات الإسرائيلية لتغيير الوضع القائم في الأقصى[1]. وكان رئيس الوزراء الإسرائيليّ نتنياهو قد صرّح عقب قرار اليونسكو أنه سيشارك شخصيًّا في حفر الأنفاق أسفل الأقصى وفي محيطه[2].

1 موقع 48 daily، 2016/12/28، http://bit.ly/2ifbQFh
2 روسيا اليوم، 2016/12/24، https://ar.rt.com/i547



ولا شكّ في أن الاحتلال قد تجاوز مرحلة البحث عن آثار يهوديّة ليست موجودة أسفل الأقصى وفي محيطه، وهو يسعى إلى تجيير جميع الأنفاق والحفريات التي حفرها خلال السنوات الماضية نحو أجندات دينيّة وسياسيّة وسياحية وتاريخيّة أخرى، منها تزوير الحقائق التاريخيّة لإثبات وجود تاريخي مزعوم لليهود، وتحقيق مكاسب سياحية عبر فتح الأنفاق أمام الجمهور، وتحويل القاعات والأنفاق إلى كُنُس تقام فيها الطقوس التلموديّة، إلخ. وقد تجلّى التوظيف الدينيّ لهذه الأنفاق في الصور التي نشرتها مواقع إسرائيليّة في 2016/8/13 وفيها متطرفون يهود يؤدون شعائر دينية في أنفاق الحائط الغربي للأقصى بمناسبة ما يسمى «خراب المعبد»[1].

متطرفون يقيمون شعائر دينية في أنفاق الأقصى

أما على صعيد البناء التهويدي في منطقة الأقصى فقد كان عام 2016 حافلًا بالمشاريع والمباني والمرافق التهويدية الرامية إلى تغيير وجه القدس العربي والإسلامي ليصبح يهوديًا. وفي هذا السياق شرعت سلطات الاحتلال في بناء الطبقة الرابعة من مشروع «بيت شتراوس» التهويديّ الواقع شمال ساحة البراق على بعد 50 مترًا من السور الغربي للأقصى. وفي 2016/3/22 أقر المجلس القطري للبناء والتخطيط الإسرائيلي المصادقة على مقررات اللجنة اللوائية التي اتخذت قرارًا بالموافقة على بناء «المعبد التوراتي - مركز كيدم» التهويديّ مع بعض التعديلات. ويقع هذا المركز على بعد 20 مترًا جنوب السور الجنوبي للبلدة القديمة، وهو أضخم مشروع تهويديّ سيبنى في منطقة الأقصى إذ سيبنى على مساحة 15600 متر مربع. وفي 2016/1/31 أقرت الحكومة الإسرائيلية

1 تايمز أوف إسرائيل، 2016/8/14، https://goo.gl/WPFq70



بناء منصة حديدية مخصصة لصلاة اليهود الليبراليين الذين لا يعارضون صلاة اليهود الرجال والنساء في المكان نفسه، وذلك فوق القصور الأموية الملاصقة للجزء الجنوبي الغربي من سور الأقصى[1].

وفي 2016/10/3 ذكرت مصادر إسرائيليّة أن أذرع الاحتلال وضعت اللمسات الأخيرة للبدء بتنفيذ بناء «كنيس جوهرة إسرائيل» على بعد 200 غرب المسجد الأقصى، ويبلغ ارتفاع الكنيس 23 مترًا على طول ست طبقات بمساحة بناء إجمالية قدرها 1400 متر مربع[2].

التدخل المباشر في إدارة الأقصى، وعرقلة عمل دائرة الأوقاف الإسلامية:

يمكن اعتبار تاريخ أيار/مايو 2003 هو المنعطف الخطير الذي اتجهت سلطات الاحتلال الإسرائيليّ بعده إلى اتخاذ إجراءات متسارعة لتغيير «الوضع القائم» التاريخي في الأقصى حين كانت إدارة المسجد حصرية بيد دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس[3]. سعى الاحتلال منذ ذلك التاريخ إلى الإبقاء على الوصاية الأردنية على الأقصى ممثلةً بدائرة الأوقاف الإسلامية شكليّة وفاقدة للتأثير والتحكم في الأقصى، فقد باتت سلطات الاحتلال هي المتحكم الأول والآخر في حركة الدخول والخروج من المسجد، وليس ذلك وحسب بل باتت تتدخل في الأعمال التخصصية الخاصة بصلاحيات ومسؤوليات دائرة الأوقاف. وفي ما يأتي بعض الأعمال التي قامت بها سلطات الاحتلال خلال عام 2016 في سياق التدخل في عمل دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس[4]:

1 تقرير عين على الأقصى العاشر، ص 109 - 120.
2 كيوبرس، 2016/10/3، https://goo.gl/y09zjc
3 العربي الجديد، 2016/8/21، https://goo.gl/b4DAs1
4 موقع daily48، 2017/1/1، http://bit.ly/2iTex2A و تقرير حال القدس الثالث 2016، ص 4، 9.



- زيادة أوقات اقتحام الأقصى الصباحية ساعة واحدة.
- إدخال سيارة كهربائية تابعة للشرطة الإسرائيلية إلى الأقصى وتمركزها بصورة دائمة فيه للاعتداء على المصلين وتصوير ما يجري داخل الأقصى.
- إبعاد حراس الأقصى وموظفي الأقصى وهم تابعون لدائرة الأوقاف. ومن ذلك احتجاز بسام الحلاق رئيس لجنة الإعمار في الأقصى وإبعاده ثلاثة أيام، وتسليم فراس الدبس مدير العلاقات العامة والإعلام في الأقصى وحارس الأقصى عرفات نجيب أوامر استدعاء في 2016/7/28. وفي 2016/8/1 استدعت مخابرات الاحتلال حارسي الأقصى حسام أبو سنينة وسامر أبو قويدر للتحقيق في مركز شرطة القشلة، واعتدت عناصر من القوات الخاصة على الحارس مجد عابدين أثناء قيامه بعمله أمام المصلى القبلي. وأصدرت محكمة الاحتلال في 2016/9/27 قرارًا بالسجن الفعلي لمدة 11 شهرًا بحق الحارس فادي عليان بتهمة «الاعتداء على عناصر الشرطة خلال تأدية عملهم». ومنعت شرطة الاحتلال الحارس حسام سدر من دخول الأقصى بعد استدعائه للتحقيق في مركز القشلة غرب القدس المحتلة في 2016/12/12، بذريعة أنه يشكل خطرًا على الأقصى. وقرّرت سلطات الاحتلال، في 2016/12/29، الإفراج عن حارس المسجد الأقصى فادي باكير، بشرط الإبعاد عن مكان عمله في المسجد لمدة 14 يومًا بسبب تصدّيه لمستوطنَيْن حاولا أداء صلوات وشعائر تلموديّة داخل الأقصى.
- المنع من تنفيذ الأعمال والمشاريع أو عرقلتها لا سيما الترميم وأعمال الصيانة وتنفيذ المشاريع، وقد اعتقلت سلطات الاحتلال بسام الحلاق رئيس لجنة إعمار المسجد الأقصى وعمال آخرين وسلمتهم أوامر بالإبعاد عن المسجد في آب/أغسطس 2016، بذريعة عدم تنسيق دائرة الأوقاف الإسلامية مع الاحتلال و»سلطة الآثار الإسرائيلية» لأخذ إذن الترميم في الأقصى منهم. وأوقفت سلطات الاحتلال أعمال الترميم في قبة الصخرة، ومنعت استكمال مشروع الإضاءة الداخلية والخارجية لمسجد قبة الصخرة،



ومنعت تجديد كوابل الكهرباء في «الأقصى القديم»، ومنعت تنفيذ مشروع الإطفاء، ومنعت ترميم إحدى مصاطب الأقصى، إلخ. ولا تزال سلطات الاحتلال تمنع تنفيذ أكثر من 20 مشروعًا تسعى دائرة الأوقاف لتنفيذه في الأقصى.

- أغلقت طواقم بلدية الاحتلال مبنى «خدمات صحية»، يضم 80 وحدة صحية (مراحيض ووضوء) عند باب الغوانمة، بحجة وجود آثار داخل المبنى.

استمرار حملة حظر وإغلاق المؤسسات العاملة للقدس والأقصى:

منذ 2015/9/8، تاريخ حظر الرباط في الأقصى توالت قرارات الاحتلال بإغلاق المؤسسات العاملة للقدس والأقصى أينما وجدت، فقد حظرت الحركة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 -الجناح الشمالي وعشرات المؤسسات التابعة لها في تشرين ثان/نوفمبر 2015، أما عام 2016 فقد شهد عدة قرارات لحظر مؤسسات فلسطينية، أهمها[1]:

اسم المؤسسة المغلقة	تاريخ قرار الإغلاق	مكان المؤسسة
مؤسسة ساعد للاستشارات التربوية	2016/8/7	القدس
مؤسسة يوسف الصديق لرعاية الأسرى	2016/2/18	أم الفحم (أراضي 48)
جمعية الصدقة الجارية	2016/2/18	الناصرة (أراضي 48)
زهرة الكرمل	2016/2/18	حيفا (أراضي 48)
الهيئة العليا لنصرة القدس والأقصى	2016/12/7	(أراضي 48)
موقع كيوبرس الإلكتروني	2016/12/7	(أراضي 48)
معهد قدرات التربوي	2016/12/7	الناصرة وأم الفحم (أراضي 48)



1 سياسة الاحتلال في حظر وإغلاق المؤسسات العاملة للقدس، علي إبراهيم، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ص 54، 57.
تايمز أوف إسرائيل، 2016/12/7، https://goo.gl/OJCTQk



وقد اتهم «الشاباك» الإسرائيليّ المؤسسات الثلاثة الأخيرة في الجدول بأنها تدعم إثارة الاضطرابات في الأقصى، وأنها تابعة للحركة الإسلامية المحظورة.

تهجير المقدسيين: هدم البيوت والمنشآت وأوامر الإخلاء

شهد عام 2016 ارتفاعًا كبيرًا في عدد البيوت والمنشآت التي هدمتها سلطات الاحتلال في مدينة القدس، فقد هدم الاحتلال نحو 190 بيتًا، و121 منشأة تجارية وصناعية وزراعية، وأصدر نحو 227 أمر هدم. ومن بين البيوت المهدمة



هدم نحو 15 مبنى في قلنديا

6 بيوت تعود لعائلات شهداء ادعى الاحتلال بأنهم نفذوا عمليات في انتفاضة القدس، والشهداء هم بهاء عليان، وعلاء أبو جمل من جبل المكبِّر، وحسين أبو غوش وعيسى عساف وعنان أبو حبسة من مخيم قلنديا، ومصباح أبو صبيح من كفر عقب شمال القدس. وقد تركزت عمليات الهدم في مدينة القدس في بيت حنينا، وسلوان، وجبل المكبر، والطور، والعيسوية، وعناتا، وشعفاط، والعيزرية، وراس العمود، وصور باهر، وواد الجوز، والنبي صموئيل، والبلدة القديمة[1]. وتشمل هذه الإحصائيات بيوت المقدسيين الذين أجبرتهم سلطات الاحتلال على هدم بيوتهم بأنفسهم، إذ تفيد المعلومات أن ما لا يقل عن 22 مقدسيًّا أجبروا على هدم بيوتهم خشية أن تهدمها سلطات الاحتلال وتلزم أصحابها بدفع مستحقات الجرافات والآليات الإسرائيلية المستعملة في الهدم[2]. وكان من الملاحظ خلال

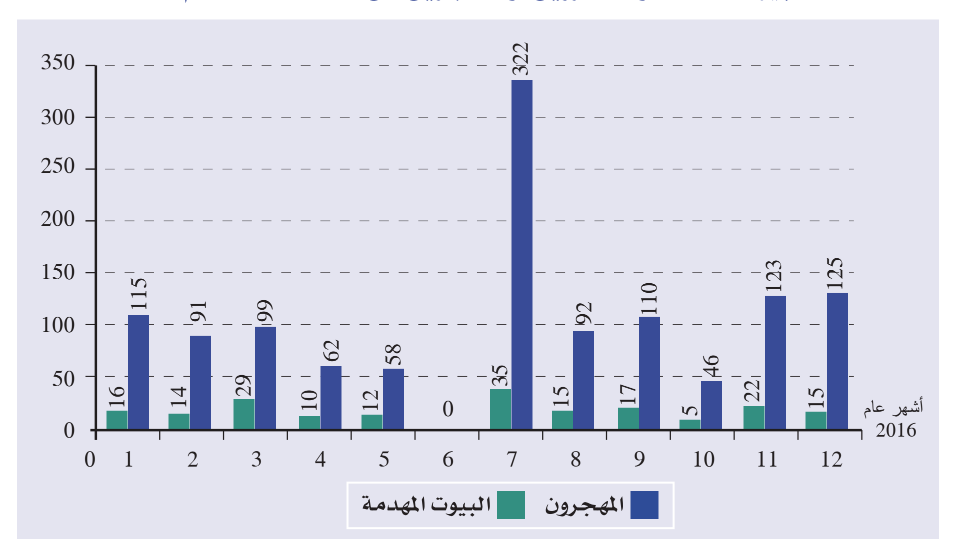
1 تقرير صادر عن مركز عبد عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2016/12/28، https://goo.gl/3tcAYi

2 مركز بتسيلم، 2017/3/20، http://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/east_jerusalem_statistics



عام 2016 ارتفاع وتيرة الهدم الجماعي للبيوت حيث أقدمت سلطات الاحتلال على هدم عدة بيوت في آن واحد، وشهدت قرية قلنديا في 2016/7/26 أكبر عملية هدم جماعية إذ هدمت جرافات الاحتلال نحو 15 مبنى يضم 38 شقة سكنية؛ ما أدى لتهجير 185 مقدسيًّا بينهم 85 طفلًا. وتجدر الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال لا توافق على أكثر من 2% من الطلبات التي يقدمها الفلسطينيون للحصول على تراخيص للبناء؛ ما يؤدي إلى اضطرار المقدسيين للبناء والترميم والتوسعة استجابة لمقتضيات الزيادة السكانية[1]، ويستغرق وقت الحصول على رخصة بناء في حال وافقت سلطات الاحتلال بين 8 و12 سنة، فيما تبلغ تكلفة رخصة بناء شقة بمساحة 110 أمتار مربعة بين 60000 و70000 دولار أمريكيّ[2].

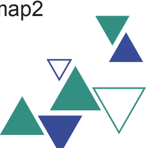
عدد البيوت المهدمة والمتضررين أو المهجرين من هدمها خلال عام 2016 [3]



1 موقع الجزيرة، http://interactive.aljazeera.com/aje/2017/jerusalem-2016-home-demolitions/arabic.html#map2
مركز مراقبة النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، 2016/7/26، https://goo.gl/5UywZ7

2 وكالة الأنباء الفلسطينية «سوا»، 2016/7/12، http://www.palsawa.com/270a1f44

3 موقع الجزيرة، http://interactive.aljazeera.com/aje/2017/jerusalem-2016-home-demolitions/arabic.html#map2



وقد أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» إلى أن عام 2016 قد شهد أكبر نسبة هدم للبيوت منذ أن بدأ المكتب بتوثيق الهدم في القدس عام 2009 [1]. وبالمقارنة مع عام 2015 (هدم الاحتلال 98 بيتًا) فإنّ الزيادة في عمليات الهدم خلام 2016 بلغت 94 %[2]. ولا شك في أن هذه الأرقام هي من الأرقام القياسية منذ احتلال كامل القدس عام 1967.

وفي سياق التهجير، استولت المنظمات الاستيطانية المتطرفة على عدة بيوت للمقدسيين خلال عام 2016، وكان حيّ بطن الهوى في سلوان جنوب البلدة القديمة في قلب الاستهداف الإسرائيليّ حيث قدمت المنظمات المتطرفة دعاوى إخلاء ضد 81 أسرة مقدسية[3].

الاستيطان في القدس:

توافرت لدى الاحتلال الإسرائيليّ عوامل إضافية خلال عام 2016 أسهمت في ارتفاع كبير في وتيرة الاستيطان في القدس، فإضافةً إلى كون الاستيطان بندًا ثابتًا في سياسات الحكومات الإسرائيليّة استغلّت حكومة نتنياهو اليمينيّة المتطرفة الانشغال الدوليّ بالحرب على «الإرهاب»، وانشغال أمريكا في انتخاباتها، وأسهم قرار اليونسكو في 2016/10/18 وقرار مجلس الأمن رقم 2334 في 2016/12/23 في اتخاذ «حكومة الاستيطان المستوطنين» قرارات بتكثيف الاستيطان نكاية بالمجتمع الدوليّ، وتعبيرًا عمليًّا عن رفضها للقراريْن اللذين يدينان الاحتلال في الاستيطان والاعتداءات على الأقصى ومختلف مجالات تهويده للقدس.

وقد شهد عام 2016 إعلان سلطات الاحتلال عن مخططات وعطاءات ومنح تراخيص لنحو 18257 وحدة استيطانية جديدة في القدس بعضها في مرحلة البناء، والآخر في

1 وكالة معا الإخبارية، 2016/12/29، https://www.maannews.net/Content.aspx?id=884098

2 تهويد القدس وآليات المواجهة السياسية والإعلامية، هشام يعقوب (محرر)، مؤسسة القدس الدولية، ص 72.

3 وكالة معا الإخبارية، 2016/12/20، https://www.maannews.net/Content.aspx?id=882416



التخطيط، وبعضها في المصادقة. وكشفت مراكز متخصصة برصد النشاط الاستيطاني الإسرائيليّ خلال عام 2016 أن الاحتلال يسعى لبناء نحو 30000 وحدة استيطانية في القدس بينها 15000 وحدة على أراضي مطار قلنديا القديم والمنطقة الصناعية «عطروت» شمال القدس. وقد ارتفعت وتيرة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية عام 2016 بنسبة 57% عن عام 2015 وتركزت المشاريع الاستيطانية الجديدة في مدينة القدس بنسبة 70%، وتوزعت الوحدات الاستيطانية الجديدة في مناطق القدس الآتية[1]:

المنطقة	عدد الوحدات الاستيطانية
قرية الولجة جنوب غرب القدس	5000
بين مستوطنة «جيلو» وشارع الأنفاق جنوب غرب القدس	2500
مستوطنة «جيلو» جنوب غرب القدس	1370
مستوطنة «راموت» شمال القدس	1751
مستوطنة «بسغات زئيف» شمال القدس	1536
مستوطنة «معاليه أدوميم» شرق القدس	560
مستوطنة أبو غنيم «هار حوما» جنوب القدس	864
بلدة شعفاط شمال القدس	1440
مستوطنة «رامات شلومو» شمال القدس	2522
بلدة الطور جنوب القدس والعيسوية شمال شرق القدس	258
أراضي جبل المكبِّر جنوب القدس	18
مستوطنة «النبي يعقوب» شمال القدس	192
مستوطنة «جفعات زئيف» شمال غرب القدس	96
قمة جبل المكبر «غرف فندقية» جنوب القدس	150
المجموع	18257

1 تقرير صادر عن مركز عبد عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2017/1/3، https://goo.gl/ZGe6kh



يذكر أن «كنيست» الاحتلال أقرّ في 2016/12/5 بالقراءة الأولى قانون تسوية المستوطنات أو تبييضها؛ ما يعني شرعنة الاستيطان في القدس حسب قوانين الاحتلال الجائرة.

وفي سياق متصل صادرت بلدية الاحتلال في القدس بالتعاون مع أذرع الاحتلال المختلفة نحو 2000 دونم في الطور والعيسوية لتحويلها إلى حدائق تلمودية[1].

وفي شهر آب/أغسطس كُشف في وسائل الإعلام عن أحد أخطر المخططات التهويديّة ويحمل اسم «وجه القدس- المدينة الحديثة»، ويهدف إلى بناء أبراج وأسواق ومبانٍ ومرافق ضخمة في المدخل الرئيس للقدس من الجهة الغربية. ويقود هذا المشروع التهويدي رئيس بلدية الاحتلال في القدس نير بركات وسيقام على مساحة 720 دونمًا بتكلفة 1.4 مليار شيكل[2].



مخطط "وجه القدس – المدينة الحديثة" التهويدي

وكان تقرير أصدرته منظمتا «عير عميم» و«السلام الآن» الإسرائيليتان كشف عن تزايد عدد المستوطنين اليهود في الأحياء الفلسطينية بمدينة القدس بنسبة 40% منذ عام 2009 حتى تشرين أول/أكتوبر 2016. ويلفت التقرير إلى ارتفاع عدد المستوطنين اليهود في البلدة القديمة بنسبة 70% خلال السنوات السبع الماضية، فيما ازدادت وتيرة البناء الاستيطاني الجديد في شرق القدس بنسبة 39%[3].

---

1 موقع daily48، 2017/1/1، http://bit.ly/2iTpnFt
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/8/17، https://www.palinfo.com/185403
3 الجزيرة نت، 2016/10/17، https://goo.gl/Dtxo85



الاعتقال:

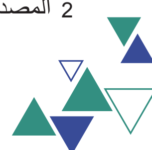
استمرت سلطات الاحتلال في حملة التضييق والتنكيل والاعتقال التي طالت المقدسيين على مدار عام 2016، وقد اعتقلت نحو 2029 من أهل القدس، بينهم 55 طفلًا أقل من 12 عامًا، و690 طفلًا أكثر من 12 عامًا، و12 فتاة قاصرًا، و79 سيدة، 48 مسنًّا، و1145 شابًّا[1].

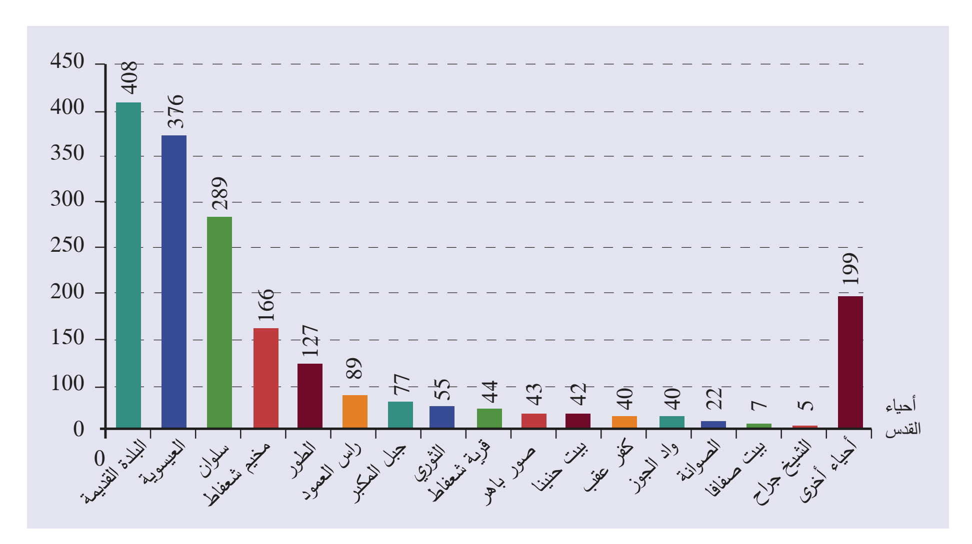
وتركزت حملات الاعتقال في البلدة القديمة والعيسوية وسلوان، وتوزعت الاعتقالات على مناطق القدس على الشكل الآتي[2]:

الفئة	عدد الأسرى
رجال	394
أسيرات	14 (ضمنهنّ أربع فتيات قاصرات، وأكبر الأسيرات عمرًا عالية العباسي «51 عامًا»)
أطفال أقل من 14 عامًا	8
قاصرون	99
المجموع	515

1 تقرير لجنة أهالي الأسرى والمعتقلين المقدسيين، وكالة الصحافة الفلسطينية «صفا»، 2017/1/2، http://safa.ps/post/197988

2 المصدر نفسه.





إلى جانب الاعتقال، تفرض سلطات الاحتلال الحبس المنزليّ على كثير من المقدسيين لفترات تمتد إلى أيام أو أشهر، وقد انتهى عام 2016 ويقبع نحو 40 مقدسيًّا أغلبهم من الأطفال في حبسهم المنزليّ. ويعني الحبس المنزليّ منع المقدسيين المحكومين بهذا الحكم من التوجه للمدارس أو تلقي العلاج أو السفر، وتفرض أحيانًا أن يقضي المحكومون مدة حبسهم المنزلي خارج القدس وبعيدًا عن بيت العائلة[1].

وأشارت إحصائية للجنة أهالي الأسرى والمعتقلين المقدسيين أنّ 515 أسيرًا مقدسيًّا كان يقبع في سجون الاحتلال مع انتهاء عام 2016، أقدمهم عميد الأسرى المقدسيين سمير أبو نعمة الذي مضى على اعتقاله 30 عامًا[2].

1 المصدر نفسه.

2 موقع daily 48، 2017/1/1، http://bit.ly/2iVlpMA



الاعتداء على المسيحيين والمقدسات المسيحية في القدس:



عبارات خطها مستوطنون متطرفون على جدران كنيسة رقاد العذراء تدعو إلى ذبح المسيحيين

يستمرّ الاحتلال الإسرائيليّ بالتضييق على المسيحيين في مدينة القدس عبر استهداف أملاكهم، والتضييق عليهم في أوقات أعيادهم، ومنعهم من الوصول إلى دور عبادتهم، وغير ذلك. وقد تراجع عدد المسيحيين في القدس ليصل إلى 10000 بعدما كان عددهم نحو 70000 عام 1979، وهذا العدد يشكل ما نسبته 1% فقط من نسبة السكان المقدسيين.[1]

ولا تسلم الكنائس والمعالم والأملاك المسيحية المختلفة من اعتداءات الاحتلال الإسرائيليّ، وفي ما يأتي أبرز تلك الاعتداءات خلال عام 2016:[2]

المعلم المسيحي/ مكان الاعتداء	الاعتداء	التاريخ
مقبرة دير بيت جمال	اعتداء ضد مقبرة دير بيت جمال للرهبان الساليزيان بالقرب من بيت شيمش غرب مدينة القدس	2016/1/10
الكنيسة اليونانية	إضرام النار في إحدى الغرف التابعة للكنيسة اليونانية	2016/1/11
كنيسة رقاد السيدة العذراء	متطرفون يهود يخطّون شعارات عنصرية تُنادي بـ «الموت للمسيحيين» على جدران دير وكنيسة «رقاد السيدة العذراء» في البلدة القديمة بالقدس، وأخرى على جدران إحدى الكنائس القريبة، إلى جانب رسم نجمة «داود».	2016/1/17

1 تهويد القدس وآليات المواجهة السياسية والإعلامية، مصدر سابق، ص 82.
2 على درب الآلام: المسيحيون والمقدسات المسيحية في القدس، محمود حبلي، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ص 96.



كنائس القدس الشرقية	فرض سلطات الاحتلال إجراءات عسكرية مشددة؛ ما أدى إلى عدم تمكّن آلاف من مسيحيي الضفة الغربية وقطاع غزة من الوصول للقدس. في حين منح الاحتلال التسهيلات كافة لتأمين احتفالات اليهود بعيد الفصح اليهودي.	أبريل/ نيسان 2016
كنيسة القيامة	منع الاحتلال الكثير من الحجاج المسيحيين الشرقيين في عيد الفصح من دخول كنيسة القيامة ولم يسمح حتى للحجاج الأجانب من الدخول بدعوى أن هناك أماكن أخرى مخصصة لهم.	2016/4/30

ضرب القطاعات الحياتية للمقدسيين:

أسفرت سياسات الاحتلال الجائرة بحق المقدسيين ومصادر رزقهم، وقطاعات الحياة المختلفة في القدس عن ارتفاع في نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر في القدس بالمقارنة مع الأعوام السابقة وبلغت النسبة 8 %. وقد تجاوزت نسبة العائلات المقدسية التي تعيش تحت خط الفقر الـ 76 %، فيما بلغت النسبة بين الأفراد نحو 82 % [1].

ويبلغ معدل البطالة بين المقدسيين نحو 31%، فيما يبلغ المعدل بين حملة الشهادات من الخرّيجين الجامعيين نحو 25 % [2].

1 موقع رام الله الإخباري، 2016/7/22، http://ramallah.news/post/60993
2 مركز العودة الفلسطيني، https://goo.gl/9xWhgD

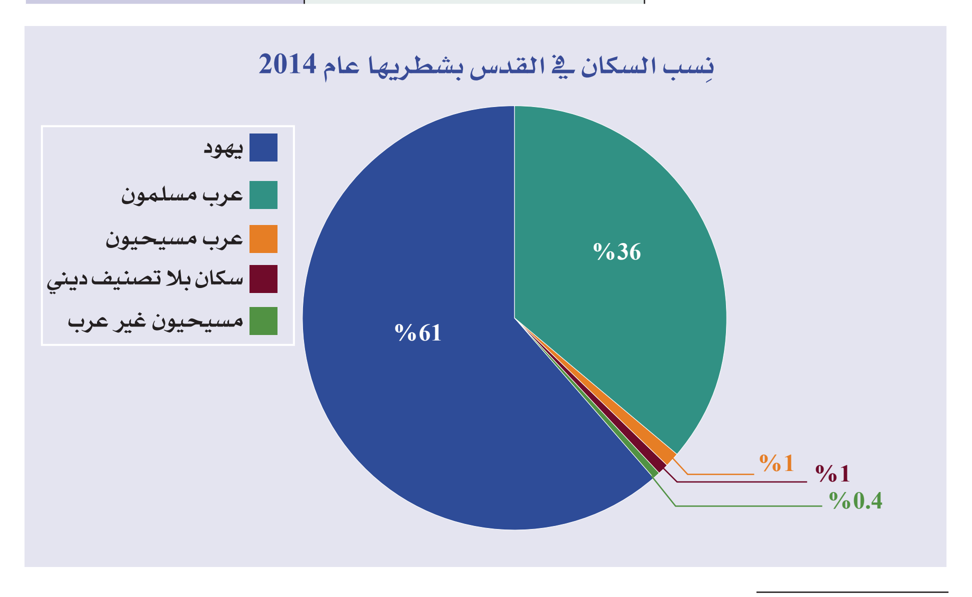


التطور السكاني في القدس

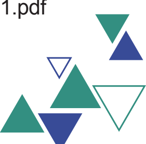
تتحكم المؤسسات الإسرائيلية الرسمية بإصدار الإحصائيات المتعلقة بعدد المقدسيين والمستوطنين في القدس، وتحاول تضخيم نسبة اليهود على حساب الفلسطينيين، وقد صدرت آخر أرقام رسمية حول سكان القدس عام 2014، وكانت على الشكل الآتي[1]:

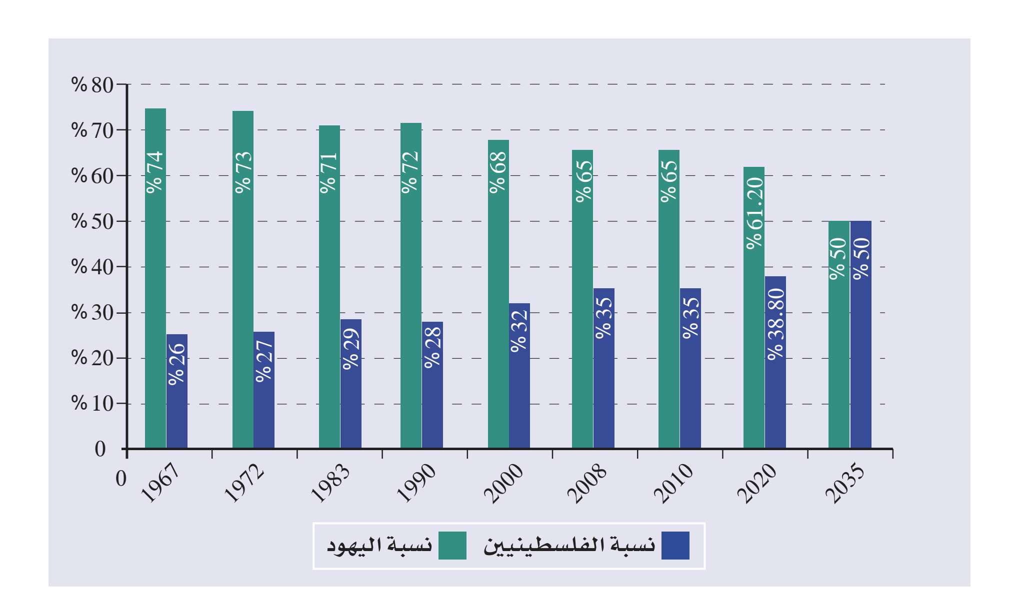
عدد سكان القدس بشطريها الشرقيّ والغربي عام 2014

السكان	العدد بالآلاف	النسبة
يهود	520.700	%61
عرب مسلمون	303.400	%36
عرب مسيحيون	12.300	%1
سكان من دون تصنيف ديني	10.000	%1
مسيحيون غير عرب	3300	%0.4



1 معهد القدس لبحث السياسات: ص 7، Jerusalem: Facts and Trends 2016. The State of the City and Changing Trends، http://www.jiis.org/.upload/jerusalem/facts-2016-eng-1.pdf





ولكن بعض المصادر الفلسطينيّة تشير إلى أنه في مطلع عام 2016 بلغ عدد سكان القدس بشطريها نحو 829 ألف نسمة، بينهم 307 آلاف فلسطيني يشكلون 39 % من سكان القدس[1].

سخاء إسرائيلي في ميزانيّة التهويد:

بلغت ميزانية بلدية الاحتلال في القدس لعام 2016 نحو 5.1 مليار شيكل (نحو 1.4 مليار دولار أمريكي (1$ = 3.61 شيكل)، وأضيف لها نحو 580 مليون شيكل (160 مليون دولار) كهبة ودعم من قبل وزارة المالية الإسرائيلية، في حين بلغت ميزانيّة البلدية عام 2015 نحو 4.9 مليار شيكل (1.3 مليار دولار) وخصص لها نحو 20 مليار شيكل (5.8 مليون دولار) كميزانية حكومية تصرف لمشاريع المواصلات والبنية التحتيّة[2].

1 عليّان الهندي: الاستيطان والسكان في القدس الشرقية 1967-2020، إصدارات المؤتمر الوطني الشعبي للقدس، 2010، ص23.

2 عبد الرؤوف أرناؤوط: القدس 2016 إجراءات تهويدية تبقي عوامل الانفجار قائمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 106، ربيع 2016، ص160.



2- الفصل الثاني: انتفاضة القدس والمشهد الإسرائيلي

أولاً: انتفاضة القدس 2016: «جدوى مستمرة»

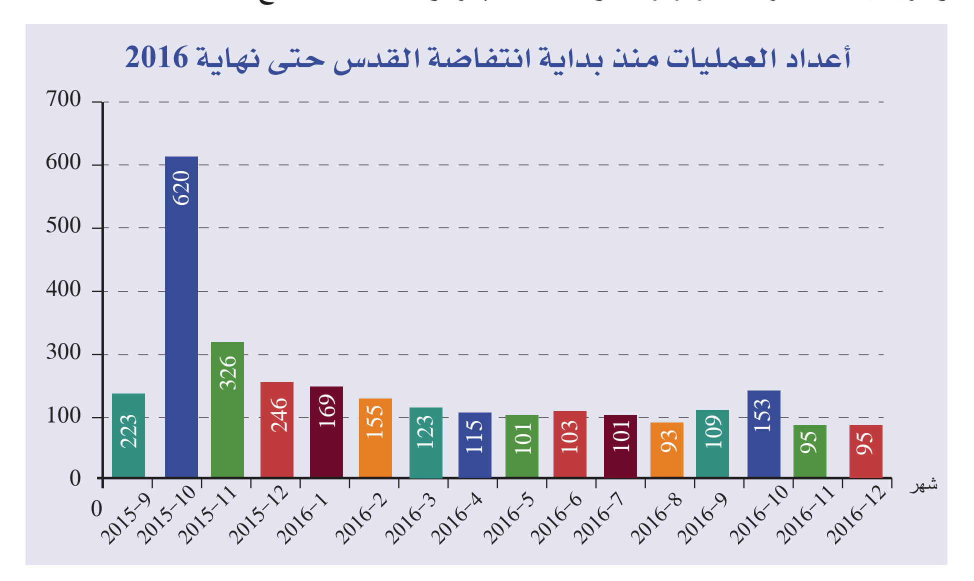
المشهد العام لانتفاضة القدس: استمرار المواجهات على مدار العام

استمرت انتفاضة القدس خلال عام 2016 على الرغم من الإجراءات التي اتخذها الاحتلال للقضاء عليها، وعلى الرغم من تضييق السلطة الفلسطينية وغياب الدعم العربي والإسلامي

يظهر تتبع مسار العمليات منذ انطلاق انتفاضة القدس في تشرين أول/أكتوبر 2015 تراجع عدد عمليات الدهس وإطلاق النار مقارنة بما سجلته الأشهر الثلاثة الأولى من الحراك، حتى غاب هذا النوع من العمليات في بعض الأشهر بشكل كامل، ضمن ما يسمى بفترات «الهدوء النسبي» الذي تشهده القدس وسائر المناطق الفلسطينية. لكن في المقابل لا تزال المواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال مستمرّة في أحياء مختلفة، وكذلك أعمال رشق الحجارة على القطار الخفيف ومركبات المستوطنين. ومن الأحياء التي تشهد مواجهات مستمرة العيزرية وأبو ديس والعيسوية وسلوان. وبيّن عام 2016 أن الإجراءات التي اعتمدتها سلطات الاحتلال لم تنهِ انتفاضة القدس، وعلى الرغم من تراجع عدد العمليات «الكبيرة» إلا أن الاحتلال على يقين بأنّ إمكانية انفجار الوضع، لا سيما من الضفة الغربية، لا تزال قائمة. ويمكن القول إن انتفاضة القدس لا تزال تأخذ حيزًا مهمًا على جدول أعمال المستويين السياسي والعسكري في دولة الاحتلال في وقت يرجح فيه استمرار عمليات الطعن والدهس وإطلاق النار، بالإضافة إلى عمليات رشق الحجارة والمواجهات اليومية المستمرة في أحياء مختلفة من القدس على الرغم من كل إجراءات الاحتلال.

ويبرز هذا الرسم البياني عدد العمليات المنفذة من أيلول/سبتمبر 2015 حتى كانون أول/ديسمبر 2016 وفق معطيات «الشاباك»، مع ملاحظة أن العمليات كانت الأعلى في شهر

تشرين أول/أكتوبر 2015 (العمليات تشمل الطعن والدهس وإطلاق المفرقعات النارية والزجاجات الحارقة «المولوتوف» وإلقاء الحجارة واستعمال السلاح)[1].



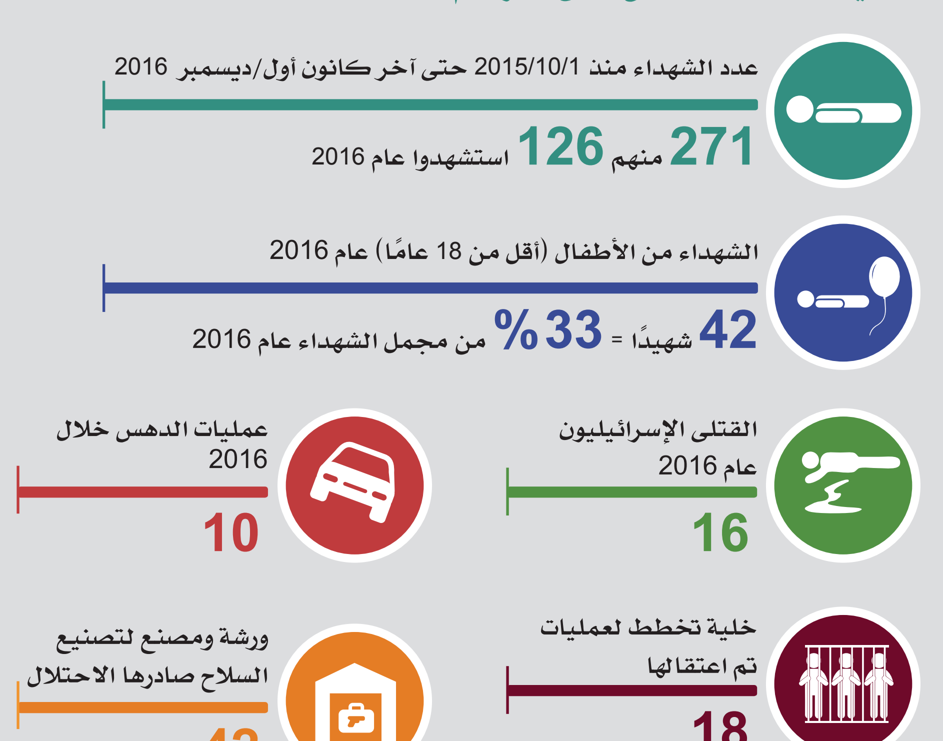
وعلى الرغم من أن معظم العمليات بدت من تنفيذ شخص واحد، لا سيما عمليات الطعن والدهس التي لا تحتاج إلا إلى قرار فردي بتنفيذها مع اختيار الهدف وفقًا لما هو مناسب، إلا أنّ العمل الجماعي كان واضحًا في بعض العمليات التي تحتاج، بالإضافة إلى قرار تنفيذها، عملية رصد للهدف أو الأهداف المحتملة والتعاون لتخطّي إجراءات الاحتلال، وإجراءات السلطة في بعض الأحيان، وكذلك تأمين السلاح. وكان من بين الخلايا التي زعم الاحتلال كشفها «خلية قباطية» و«خلية القنص»، التي تضمّ الشقيقين نصر وأكرم بدوي، اللذين نجحا في تنفيذ أكثر من عملية قنص بالقرب من المسجد الإبراهيمي بالخليل، وخلية عبد الحميد أبو سرور، منفذ عملية باص 12[2].

1 موقع «الشاباك»: http://www.shabak.gov.il/English/EnTerrorData/Reports/Pages/default.aspx

2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/8/1. https://www.palinfo.com/184509



وعلى مدار العام كانت سلطات الاحتلال تعلن عن الكشف عن خلايا تعد لتنفيذ عمليات، بالإضافة إلى إعلانها مداهمة ورش عمل لتصنيع المتفجرات والعبوات الناسفة في أماكن مختلفة من الضفة الغربية المحتلة. ووفقًا للبيانات الإسرائيليّة، فقد أغلق جيش الاحتلال ما يزيد على 40 مخرطة لصنع السلاح والعبوات في الضفة الغربية، وعثر فيها على ما يزيد على مئتي وسيلة قتالية، كذلك كشف الاحتلال عن اعتقال خلايا في مناطق مختلفة من الضفة الغربية قال إنّها كانت تخطّط لتنفيذ عمليات.



عمليّات نوعية على مدار العام:

على الرغم من انخفاض عمليات الدهس والطعن المنفذة إلا أنّ عام 2016 شهد تنفيذ عدد من العمليات النوعية التي توزعت على أشهر السنة، وكانت هذه العمليات متميزة لجهة المنفذ أو مكان التنفيذ أو أداة التنفيذ (سلاح ناري) أو التوقيت بحيث إنّها كانت تأتي بعد هدوء نسبي يظن معه الاحتلال أنّه تمكن من القضاء على انتفاضة القدس.

استمرت المواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال على مدار عام 2016 في أحياء مختلفة من شرق القدس وفي الضفة بشكل عام ولم تتوقف أعمال رشق الحجارة والمفرقعات والزجاجات الحارقة فيما تمكن فلسطينيون من تنفيذ عمليات نوعية كلما نجحوا في تجاوز الإجراءات الاستخبارية والميدانية المفروضة من قوات الاحتلال ومن أمن السلطة الفلسطينية

أ- أسلحة وعبوات ناسفة:

نفّذ فلسطينيون، بعضهم من الداخل الفلسطيني المحتل، عمليات اتخذت طابعًا عسكريًا توزعت على أشهر العام بعد تمكنهم من تجاوز إجراءات الاحتلال. وكانت العمليات «الدسمة» تأتي بعد أسابيع من «الهدوء»، فلم تكن أهميتها محصورة في الخسائر التي تلحقها بالاحتلال وحسب بل في مكان التنفيذ والقدرة على اختيار هدف مناسب، وفي إعطاء مؤشرات حول إمكانية تكرارها وتنفيذ المزيد منه فيما إذا توافرت عوامل مساعدة.



وكان من العمليات اللافتة عملية فدائية نفذها عبد الحميد أبو سرور في القدس المحتلة في نيسان/أبريل عبر تفجير عبوة ناسفة في حافلة الخط 12 في القدس المحتلة، ما أدى إلى إصابة 21 مستوطنًا. وشكلت العملية خيبة أمل

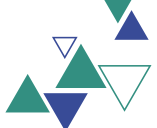


لأجهزة الاحتلال المختلفة ولنتنياهو الذي كان يعلن قبل أيام، بحذر، أن جهود حكومته أثمرت وأدّت إلى وقف العمليات. وقد أعلن «الشاباك» عقب هذه العملية اعتقال خلية تضم 6 أفراد تابعة لحركة حماس، قال إنّ التحقيقات أظهرت أنّها على علاقة مباشرة بعملية تفجير الحافلة، وبتصنيع عبوات وأحزمة ناسفة، والتّخطيط لسلسلة هجمات[1].

كذلك كانت العملية التي نفذها ابنا العم مخامرة في حزيران/يونيو في مركز «شارونا» التجاري لافتة لجهة المكان المستهدف في قلب «تل أبيب» وعلى مقربة من مقر القيادة العسكرية الإسرائيلية ومجمع وزارة الجيش حيث أظهرت القدرة على الضرب في العمق الإسرائيلي، الأمر الذي يمكن البناء عليه والاستفادة منه ضمن هذه المواجهة. وكانت عملية مصباح أبو صبيح في 2016/10/9 عملية نوعية استعمل فيها سلاحًا آليًّا بالقرب من مركز شرطة الاحتلال في شرق القدس، وتمكن من قتل مستوطنين (أحدهما جندي) وإصابة 6 آخرين بجروح. وكانت العملية لافتة على غير صعيد، فالمنفذ هو أسير سابق لدى الاحتلال وأحد المرابطين في الأقصى وقد تعرض للإبعاد ومنعه الاحتلال من السفر على خلفية الرباط في المسجد؛ والسلاح، بخلاف الأسلحة التي استعملت في عمليات سابقة، لم يكن محليّ الصنع وأثار أسئلة حول كيفية الحصول عليه وطريقة استعمال أبو صبيح له حتى بدا أنه مدرّب على استعماله. وقد نفذ أبو صبيح العملية بينما الاحتلال ينتظره أن يسلم نفسه لتنفيذ حكم بالسجن لمدة 4 أشهر.

وقد برز أيضًا أسلوب زرع العبوات الناسفة على جانب الطرقات التي تمر بها دوريات الاحتلال، ومنها ما تم تفجيره بنجاح، كعبوة على طريق حزما في أيار/مايو، ومنها ما كشفه الاحتلال قبل تفجيره.

1 وكالة معًا الإخبارية، 2016/4/21. https://www.maannews.net/Content.aspx?id=842802
أيضًا: وكالة معًا، 2016/5/29. https://www.maannews.net/Content.aspx?id=849876



ب- عمليات لرجال الأمن الفلسطيني مجددًا تخرق تنسيق السلطة مع الاحتلال:

في 2016/1/31 أطلق أمجد السكري، وهو رقيب أول في الشرطة الخاصة، النار من سلاحه على قوات الاحتلال المتمركزة عند حاجز مستوطنة «بيت إيل» شمال رام الله فأصاب ثلاثة منهم بجراح، واستشهد بعد العملية برصاص الاحتلال. هذه العملية كانت الثانية التي ينفذها عنصر من أمن السلطة منذ بدء «انتفاضة القدس» عام 2015، شكلت عامل قلق لدى الاحتلال من احتمالات اختراق التنسيق الأمني الذي تسعى السلطة والاحتلال من خلاله إلى عدم توسع الحراك الشعبي وتصعيده.

مجددًا في 10/31 نفّذ الشاب محمد تركمان، وهو رجل شرطة في الأمن الفلسطيني، عملية إطلاق نار على حاجز «بيت إيل» ، وقد استشهد المنفّذ على إثرها برصاص الاحتلال. وتبقى العمليات التي نفذها رجال أمن السلطة منذ انطلاق انتفاضة القدس محدودة جدًا في مقابل ما تقوم به أجهزة السلطة من تقييد للفلسطينيين، أو القبض على ما تقول إنها خلايا تخطط لعمليات ضد الاحتلال.

وفي ما يأتي جدول بأبرز العمليات التي اتخذت طابعًا عسكريًا خلال عام 2016:

التاريخ	العملية	حصيلة العملية
2016/1/1	عملية إطلاق نار في حانة في شارع ديزنغوف بـ «تل أبيب» نفذها نشأت ملحم من الداخل الفلسطيني المحتل بسلاح أوتوماتيكي من نوع «غوستاف»	مقتل مستوطنين وإصابة 7 بجروح
2016/1/31	عملية إطلاق نار على حاجز مستوطنة «بيت إيل» شمال رام الله؛ ونفّذ العملية أمجد السكري وهو من جهاز الأمن الفلسطيني	إصابة 3 من جنود الاحتلال
2016/2/3	عملية طعن وإطلاق نار نفذها 3 شبّان من قباطية على حاجز للاحتلال عند باب العمود في البلدة القديمة بالقدس، وقالت الشرطة إنها عثرت بحوزة الشباب على أسلحة ومتفجرات وسكاكين	إصابة عنصرين من حرس الحدود ووفاة أحدهما في وقت لاحق



2016/3/8	عملية إطلاق نار في القدس نفذها فؤاد أبو رجب التميمي من بلدة العيساوية بالقدس	قتل عنصر من شرطة الاحتلال وجرح آخر
2016/3/11	إطلاق نار على حاجز عسكري على طريق رقم 443 قرب مستوطنة «بيت حورون» بالضفة	أصيب نتيجتها جنديّان من جيش الاحتلال
2016/4/19	انفجار عبوة ناسفة ضمن عملية فدائية استهدفت باص 12 جنوب القدس ومنفذ العملية هو عبد الحميد سرور من القدس	إصابة 21 مستوطنًا بجروح متفاوتة
2016/5/10	انفجار عبوة ناسفة لدى مرور دورية للاحتلال في حزما، وقد عثرت قوات الاحتلال على 5 عبوات أخرى في المكان وادعت إحباط عملية «إرهابية» كبيرة	إصابة ضابط وأحد عناصر الدورية
2016/6/8	الشابان خالد مخامرة وابن عمه محمد من يطا ينفذان علمية إطلاق نار في مجمع شارونا التجاري بـ «تل أبيب»	قتل 4 مستوطنين وجرح 6 آخرين
2016/10/9	المقدسي مصباح أبو صبيح ينفذ عملية باستعمال سلاح آلي بالقرب من مركز شرطة الاحتلال في شرق القدس	قتل مستوطن وجرح ستة آخرين
2016/10/31	نفذ الشرطي في الأمن الفلسطيني محمد تركمان عملية إطلاق نار على حاجز «بيت إيل» في الضفة الغربية	إصابة ثلاثة من جنود الاحتلال واستشهاد المنفذ

إجراءات الاحتلال: عقاب وانتقام

تمسّك الاحتلال منذ اندلاع انتفاضة القدس عام 2015 بوسم الحراك بـ «موجة إرهاب»، الأمر الذي يعني حتمية انتهائها من جهة ويتيح التعامل معها موضعيًا ريثما تتبدّد من جهة أخرى. وشدّدت المواقف الإسرائيلية على ربط «الموجة» بالتّحريض الذي تمارسه

> ليست معاقبة الفلسطينيين والتضييق عليهم بالأمر الجديد في سياسة الاحتلال ولكن السلطات الإسرائيلية صعدت من إجراءاتها ضد الفلسطينيين منذ اندلاع انتفاضة القدس ضمن محاولات خلق بيئة رادعة تساعد في القضاء على أي عمل مقاوم ضدها، ومن هذه الإجراءات هدم منازل منفذي العمليات، وسحب الهوية المقدسية، واحتجاز جثامين منفذي العمليات وغير ذلك

السّلطة الفلسطينية وحماس وكذلك التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي وبثّ الشائعات حول نية «إسرائيل» تغيير الوضع القائم في الأقصى. وربطتها أيضًا بـ «حالة يأس وإحباط» يعيشها الفلسطينيون الذين لا يملكون ما يعيشون لأجله؛ ما يدفعهم إلى «الانتحار»[1]. فوفقًا لمسح نشره «الشاباك» في 2015/11/10 فإنّ «سبب الإرهاب العربي في إسرائيل مرتبط بحالة من اليأس المسيطرة بين السكان الفلسطينيين». واعتبر المسح أنّ التحريض يساهم بشكل أساسي في تحفيز الإرهابيين على تنفيذ العمليات إلا أن دوافعهم تكمن بشكل أساسي في «شعور وطني واقتصادي وفردي بالحرمان»[2].

وذهبت بعض التحليلات الإسرائيلية إلى ربط «موجة الإرهاب» بتراجع الوضع الاقتصادي في شرق القدس، والوضع الرديء في الوظائف التي يقومون بها سواء لجهة إشغال وظائف بدوام جزئي أو الرواتب المتدنية أو شروط العمل وظروفه واجتماع ذلك مع إهمال بلدية الاحتلال في القدس للأحياء العربية مع تفاقم الصراع السياسي؛ ما أدّى إلى ارتفاع معدل الفقر بين المقدسيين، ودفعهم إلى تنفيذ عمليات ضد الاحتلال. وتركّز هذه التحليلات على تظهير الحراك على أنه صورة من أوجه التحركات الشعبية التي قد تحدث في أي مجتمع أو دولة احتجاجًا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والمطالب المعيشية، أو حالات يأس وإحباط تصيب الأفراد، لمنع تصوير الوضع على أنه حركة مقاومة ضد الاحتلال وسياساته.

---

1 عام على انتفاضة القدس: إطلالة على الحراك الشعبيّ وتطوره. تقرير من إعداد قسم الأبحاث والمعلومات في مؤسسة القدس الدولية. 2016/9/30. ص. 11-12. http://quds.be/knv

2 تايمز أوف إسرائيل، 2015/11/10.
http://www.timesofisrael.com/shin-bet-hopelessness-fueling-recent-palestinian-attacks/



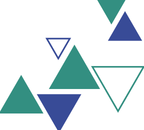
ومع استمرار العمليات خلال عام 2016، ظهرت بعض التّحليلات التي حاولت أن تقترب من الواقع حيث ربط رئيس «الشاباك» السابق اللواء احتياط عامي أيلون العمليات بالاحتلال فقال في أيلول/سبتمبر 2016 خلال مقابلة مع الإذاعة العبرية العامة إنّ فقدان الأمل بنهاية الاحتلال لدى الفلسطينيين هو الدافع الرئيس للعمليات مشيرًا إلى أنّ 75% من الفلسطينيين وصلوا إلى نتيجة مفادها أنّ الطريق الوحيد لإنهاء الاحتلال هو الانتفاضة المسلّحة[1].

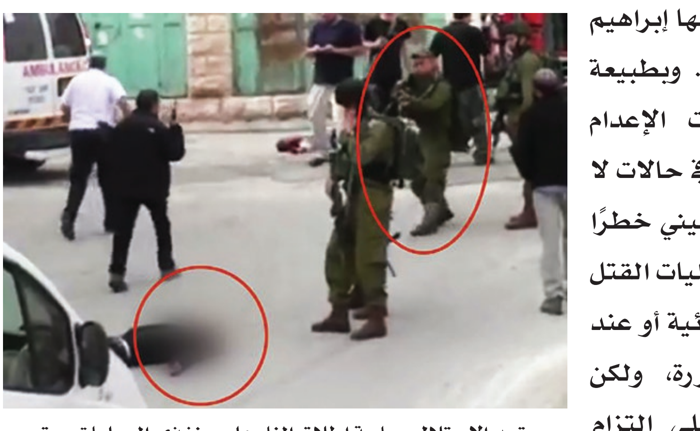
ومنذ اندلاع انتفاضة القدس توالت الإجراءات التي ناقشتها أو اتخذتها سلطات الاحتلال، وأطلق زعيم حزب «البيت اليهودي» نفتالي بينت دعوات إلى قتل الفلسطينيين، وتوسيع سياسة العقاب الجماعي ضد التجمعات التي يخرج منها منفذو العمليات الفدائية قائلًا «إذا ما خرج منفذ عملية من قرية يجب أن ندخل القرية ونهدم البيوت فيها، وندفن جثته بمقبرة سرية بالقدس». وقد غلب على الإجراءات طابع الانتقام الجماعي، عبر إجراءات تمس بعوائل الشهداء بما يروّج لحالة من الخوف بين الفلسطينيين تمنعهم من تنفيذ عمليات تحسبًا لما قد يلحق بعائلاتهم في حال استشهادهم. ويمكن إجمال أبرز الإجراءات في النقاط الآتية[2]:

- **إطلاق النار بهدف القتل:** اعتمدت قوات الاحتلال إطلاق النار على منفذي العمليات، وعلى من حاولوا تنفيذ عمليات، حتى على من اشتبهت بنيتهم تنفيذ عملية، وكان واضحًا أن الهدف من إطلاق النار هو القتل على الفور وليس التعطيل. وأشار إلى أعمال القتل هذه التقرير السنوي الصادر مؤخّرًا عن منظمة العفو الدولية حيث أشار إلى أن عناصر من الجيش والشرطة وحراس الأمن أطلقوا النار على فلسطينيين ضمن عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، ومن هذه العمليات قتل جنود الاحتلال محمود شعلان عند حاجز تفتيش رام الله، وقتل متعاقدين خاصين استخدمتهم وزارة جيش الاحتلال مرام

1 موقع الرسالة، 2016/9/19 http://ow.ly/qIeN309hctA.

2 يمكن الاطلاع على إجراءات أخرى اتخذت عام 2015 في: عام على انتفاضة القدس: إطلالة على الحراك الشعبيّ وتطوره. مصدر سابق.





يعتمد الاحتلال سياسة إطلاق النار على منفذي العمليات، حتى المصابين منهم، بشكل قاتل

أبو إسماعيل وشقيقها إبراهيم عند حاجز قلنديا. وبطبيعة الحال، فإن حالات الإعدام خارج القضاء[1]، أو في حالات لا يحمل فيها الفلسطيني خطرًا ليست للقول إن عمليات القتل بموجب أحكام قضائية أو عند حمل السلاح مبررة، ولكن لتسليط الضوء على التزام الاحتلال مسار قتل الفلسطينيين في مطلق الأحوال، حتى خارج إطار عمليات المقاومة التي يسميها «إرهابًا».

وتتم عمليات الإعدام الميداني بدعم وتغطية سياسية، وهذا ما كان واضحًا في قضية الجندي أليؤور أزاريا الذي أعدم الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل في 2016/3/24 وهو ملقى على الأرض جراء إصابته بطلق ناري. فكان نتنياهو أول المدافعين عن أزاريا، وبعد صدور الحكم عليه في شباط/فبراير 2017 بالسجن 18 شهرًا دعا إلى منحه العفو.

وتحظى عمليات قتل الفلسطينيين، بالإضافة إلى الدعم السياسي، بالدعم والرعاية الدينية فقد وجهت جهات دينية دعوات إلى قتل منفذي عمليات الطعن والدهس فدعا الحاخام الأكبر يتسحاق يوسف جنود الاحتلال إلى قتل منفذي العمليات من دون الخوف من القيادة والمسؤولين فيما أباح الحاخام العسكري الجديد إيال كريم قتل المصابين الفلسطينيين، وأدلى بتصريحات تفيد بعدم التعامل مع منفذي العمليات كبشر، ووجوب قتلهم من دون شفقة، وإطلاق النار لتأكيد قتل المصابين منهم.

1 التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية 2017/2016: حالة حقوق الإنسان في العالم. شباط/فبراير 2017.
https://www.amnesty.org/en/latest/research/201702//amnesty-international-annual-report-201617



- **سحب الهوية المقدسية (بطاقات الإقامة الزرقاء) وطرد عائلات منفذي العمليات:**

في 2016/3/23، صادقت «اللجنة الوزارية لشؤون التشريع» في «الكنيست» على اختصار الإجراءات التشريعية المتعلّقة بمشروع القانون الذي ينص على إبعاد عائلات منفذي العمليات وذلك بهدف الضغط على الفلسطينيين، لا سيما من الأراضي المحتلة عام 48 والقدس المحتلة ومحيطها، لمنع أبنائهم من تنفيذ أي هجمات بالتأثير عليهم من خلال إبعاد بعض أسر منفذي العمليات[1]. وقدم مشروع القانون وزير المواصلات يسرائيل كاتس من حزب «الليكود» الذي قال إن «هذه الخطوة قد تكون أكثر فاعلية أمام «موجة عنف الأطفال، والتي من شأنها أن تردع وتنهي هذه الظاهرة بعد عدة عمليات طرد، لأنّ هدم البيوت وحده لم يعد كافيًا». وفي 2016/1/19، أصدر وزير الداخلية في حكومة الاحتلال أرييه درعي قرارات رسمية بسحب الهويات من 4 أسرى مقدسيين هم: محمد أبو كف، ووليد الأطرش، وعبد دويات، وبلال أبو غانم على خلفية تنفيذهم عمليات ضد الاحتلال.

- **إغلاق أو هدم منازل منفّذي العمليات:** يعدّ هدم منازل الفلسطينيين من المعالم الثابتة في السياسة الإسرائيلية، لا سيما في القدس حيث لا يمر أسبوع من دون خبر عن هدم منزل أو منشأة فلسطينية بذريعة عدم الترخيص. ومنذ اندلاع انتفاضة القدس، عادت سلطات الاحتلال إلى هدم منازل منفذي العمليات، لتنفذ من خلال هذا الإجراء عقابًا جماعيًا انتقامًا من جهة ومحاولة ردع لمن قد يفكر في تنفيذ


إجراء عقابي آخر هو هدم منازل عائلات منفذي العمليات

1 فلسطين الآن، 2016/3/23. http://paltimes.net/post/126247



عملية من جهة أخرى. وفي هذا السياق، هدم الاحتلال خلال العام الماضي منزلين في القدس يعودان لعائلتي أبو صبيح وعليان، فيما أغلق منزلين آخرين لعائلتي دويات وأبو جمل[1].

ويظهر هذا الجدول المنازل التي هدمها الاحتلال أو أغلقها في القدس ما بين تشرين ثانٍ/ نوفمبر 2014 وكانون أول/ديسمبر 2016 على خلفية عمليات نفذت خلال هبة الشهيد أبو خضير 2014 وانتفاضة القدس 2015.

	تاريخ الهدم أو الإغلاق	المنزل المستهدف	المنطقة	تاريخ تنفيذ العملية
هدم	2016/10/9	مصباح أبو صبيح	كفر عقب	2016/10/9
	2016/1/4	بهاء عليان	جبل المكبر	2015/10/13
	2015/12/2	إبراهيم العكاري	شعفاط	2014/11/5
	2015/10/6	غسان أبو جمل	جبل المكبر	2014/11/18
	2015/10/6	محمد الجعابيص	جبل المكبر	2014/8/4
	2014/11/19	عبد الرحمن الشلودي	سلوان	2014/10/22
إغلاق	2016/4/11	الأسير عبد دويات	صور باهر	2015/9/13
	2016/1/4	علاء أبو جمل	جبل المكبر	2015/10/13
	2015/10/6	معتز حجازي	الثوري	2014/11/18
	2015/7/1	عدي أبو جمل	جبل المكبر	2014/11/18

1 هدم الاحتلال 6 منازل في شرق القدس بالإضافة إلى 29 منزلاً في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، وأغلق في المقابل 4 منازل في شرق القدس و3 منازل في الضفة عمومًا ما بين تشرين ثان/نوفمبر 2014 وكانون أول/ديسمبر 2016. انظر: مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد)، 2017/1/18.
http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1828



وبالنظر إلى التواريخ التي قامت فيها سلطات الاحتلال بهدم أو إغلاق منازل منفذي العمليات فإنّ هذا «الإجراء»-العقاب لم يمنع من تنفيذ عمليات لاحقة عليه، ليس لأنّه عقوبة غير مشددة بل لأنّ ثمة إرادة في مواجهة الاحتلال بصرف النظر عن الثمن الذي سيفرضه الاحتلال، بما أنّ الهدف النهائي لتراكم هذه العمليات هو إنهاء الاحتلال.

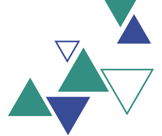
- **الاعتقال وتشديد العقوبة على راشقي الحجارة:** في 2016/8/2، صادق «الكنيست» بالقراءتين الثانية والثالثة على مشروع قانون يقضي بسجن الأطفال ممن هم دون الـ 14 عامًا في حال القتل أو محاولة القتل[1]؛ وقالت عنات بركو (من حزب «الليكود»)، وهي من اقترحت مشروع القانون، إنّ «هذا القانون أوجدته الضرورة، حيث إننا نواجه موجة من العنف منذ بعض الوقت، ومن حق المجتمع حماية نفسه». وكان «الكنيست» أقر في 2015/11/2 قانون تشديد العقوبة على راشقي الحجارة بحيث يكون الحد الأدنى للعقوبة السجن 3 سنوات[2]؛ ويهدف القانون، وفق أييلت شاكيد التي اقترحته، إلى «التعامل مع ظاهرة تطورت خلال انتفاضة القدس، تتعلق بالأطفال الذين يحاولون قتل اليهود، لذلك فإن هذا تشريع مؤقت لثلاث سنوات». ومن الأحكام المشددة التي صدرت العام الماضي حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات صدر في آذار/مارس بحق 3 أطفال مقدسيين بتهمة رشق الحجارة[3]. وفي مقابل هذا الحكم الصادر بحق أطفال مقدسيين، صدر حكم بالسجن 18 شهرًا على الجندي أزاريا في شباط/فبراير 2017 بعد اتهامه بالقتل غير العمد على الرغم من قتله الجريح عبد الفتاح الشريف بعد إطلاق النار عليه من مسافة الصفر.

- **التضييق على الفلسطينيين وتتبّع نشاطهم على شبكة الإنترنت:** لم يكتفِ الاحتلال بالحواجز والمكعبات الأسمنتية وإغلاق مداخل الأحياء بل وسع نشاطه إلى ما ينشره الفلسطينيون على مواقع الإنترنت لرصد «المحتوى التحريضي» أو أي محتوى يمكن أن

1 موقع «الكنيست»، 2016/8/3. http://knesset.gov.il/spokesman/eng/PR_eng.asp?PRID=12206

2 موقع «الكنيست»، 2015/11/3. https://www.knesset.gov.il/spokesman/eng/PR_eng.asp?PRID=11736

3 وكالة معًا الإخبارية، 2016/3/16. http://www.maannews.com/Content.aspx?ID=770721



يدل على نيّة كاتبه تنفيذ عملية. وركّزت تقارير أمنية على موقع فيسبوك كمنصة يعمل من خلالها الفلسطينيون على نشر الصور والتعليقات والتحريض على الاحتلال. وقد شكلت السلطات الإسرائيلية فريقًا خاصًا لمراقبة محتوى المنشورات الفلسطينية على فيسبوك فيما وجهت تهمًا إلى بعض الفلسطينيين بنشر محتوى «تحريضي» على وسائل التواصل الاجتماعي، وعمل «الشاباك» على تحديد موقع المعلومات لفلسطينيين «مشتبه بهم»، فوجهت الإدارة المدنية تحذيرات إلى بعضهم عبر الهاتف أو استدعتهم إلى مكاتبها، فيما سمح باعتقال عدد منهم في بعض الحالات[1].

- **استهداف بعض الأحياء بالحصار والدهم والتفتيش:** سياسة يتبعها الاحتلال في بعض الأحياء لإرهاق أهلها ولتكون عبرة لغيرها من الأحياء المقدسية، ويركّز الاحتلال بشكل خاص على العيسوية، ومخيم شعفاط، وحزما، وهي أحياء تشهد مواجهات شبه يومية، فيعتمد الحصار والحواجز وإغلاق مداخل الأحياء بالمكعبات الأسمنتية ودهم المنازل، لا سيما في الليل، وإلقاء القنابل الغازية والمطاطية والمسيلة للدموع.



إغلاق مداخل البلدات بالحواجز الأسمنتية

- **ليبرمان وسياسة العصا والجزرة:** أعلن وزير جيش الاحتلال أفيغدور ليبرمان في 2016/8/17 عن خطة أمنية وسياسية لمواجهة انتفاضة القدس. وتقوم الخطة التي عرفت بسياسة العصا والجزرة على إقامة حوارات مباشرة مكثفة مع شخصيات اقتصادية ورجال أعمال وأكاديميين فلسطينيين من خلال منسق شؤون المناطق في الحكومة الإسرائيلية

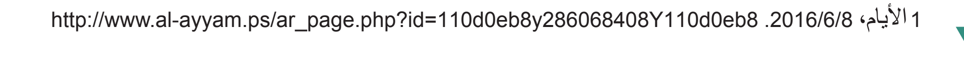
1 أطلس (نقلاً عن موقع والا)، 2016/8/8. http://atls.ps/ar/index.php?act=post&id=13321



الجنرال يوآف مردخاي من دون الحاجة إلى التواصل مع الرئيس الفلسطيني، بالإضافة إلى إنشاء موقع إنترنت باللغة العربية موجه إلى المجتمع الفلسطيني ينبغي أن يزوره 400 ألف فلسطيني يوميًا. وعلاوة على ذلك، تقضي الخطّة بمعاقبة المناطق التي تنطلق منها عمليات ضد الاحتلال فيما تكافأ بـ «التسهيلات» المناطق التي ينكفئ شبابها عن المشاركة في العمليات والمواجهات.

- **احتجاز جثامين الشهداء:** أمر نتنياهو في آذار/مارس 2016 بوقف تسليم جثامين شهداء انتفاضة القدس المحتجزة، وذلك خشية من «استغلال التشييع للتحريض على الاحتلال». لكن الاحتفاظ بالجثامين لم يعد مبررًا مع استمرار العمليات وعدم نجاعة الإجراء فاضطرت سلطات الاحتلال إلى تسليم بعض الجثامين، إلا أنّ التسليم كان يتم وفق شروط فرضها الاحتلال كمنع دفن جثامين الشهداء الفلسطينيين من سكان القدس داخل قراهم، وإعطاء الشرطة صلاحية اختيار المقابر التي يتم الدفن فيها[1]، وتحديد عدد المشيعين، وفرض إيداع كفالة لضمان التزام الشروط. ومع نهاية عام 2016 بلغ عدد الجثامين المحتجزة لدى الاحتلال ستة.

- **إجراءات أخرى:** أقرّ المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر في 2016/3/10 سلسلة إجراءات كان أبرزها سد الثغرات في السياج الأمني حول القدس، ووضع قيود على دخول العمال الذين يملكون تصاريح عمل، بالإضافة إلى حرمان عوائل منفذي العمليات من الحصول على أيّ تصاريح عمل أو تصاريح تجارية، وتقصير الفترة الزمنية للموافقة على هدم منازل منفذي العمليات. وفي نيسان/أبريل هدمت بلدية وشرطة الاحتلال في القدس المحتلة حديقة أقيمت لتخليد ذكرى شهداء انتفاضة القدس بحجة عدم الترخيص، وقد رحّب وزير الأمن جلعاد أردان بهذه الخطوة معتبرًا الحديقة من «مظاهر التحريض ودعم الإرهاب».



1 الأيام، 2016/6/8. http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=110d0eb8y286068408Y110d0eb8

أيّ مستقبل لانتفاضة القدس؟

كانت دولة الاحتلال عام 2016 على موعد مع تطورات عديدة منها على المستوى الداخلي سعي نتنياهو إلى توسيع الائتلاف الحكومي، والخلافات المرتبطة بمساعي التيارات المختلفة في «إسرائيل» إلى بسط رؤيتها، وكذلك تقرير الحرب على غزة والتهديد المتعلق بالأنفاق، وقضايا الفساد واستغلال السلطة، ضمن أمور أخرى. وعلى المستوى الخارجي استقبلت «إسرائيل» فوز دونالد ترمب بانتخابات الرئاسة الأمريكية بالتفاؤل بالتوازي مع تحقيق اختراقات على مستوى تطبيع العلاقات مع تركيا والتقارب مع بعض الدول العربية

اجتمع عدد من العوامل لإنهاء انتفاضة القدس، مع الترويج المستمر بأنّ الحراك يتلاشى وهو أساسًا لا فائدة ترجى منه، وهذا هو الاتجاه الذي تتمسك به السلطة الفلسطينية، ومن خلفها الدول العربية التي تدعم مسار المفاوضات وما يسمى بالعملية السلمية التي جرت على الفلسطينيين من الخسائر ما لا يمكن معه الحديث عن أي مكسب. ولا شك في أنّ إجراءات الاحتلال عرقلت إلى حد بعيد تنفيذ العمليات، إلا أنّها لم تكن الوحيدة في السعي إلى منع أي تحرّك ضد الاحتلال. ويأتي دور السلطة الفلسطينية مباشرة بعد الإجراءات الإسرائيلية من خلال التنسيق الأمني مع الاحتلال وتنفيذ حملات اعتقال وتفتيش واسعة في الضفة الغربية. وتحدّث عن هذا التعاون، على سبيل المثال، موقع Intelligence Online المتخصص في الشؤون الاستخبارية حيث أشار إلى لقاءات سرية بين ممثلين عن جهازي الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك» والأمن الوقائي الفلسطيني وإحباط الأخير عمليات تستهدف الاحتلال بناء على معلومات استخبارية من السلطات الإسرائيلية، وتنفيذ حملات اعتقال وضبط أسلحة ومتفجرات[1]. كذلك فاخر رئيس السلطة ورؤساء الأجهزة الامنية الفلسطينية بهذا «التعاون» فتحدّث عباس عن تفتيش الحقائب المدرسية وسحب 70 سكينًا من طلاب إحدى المدارس، وأشار أيضًا إلى تمسكه بالتنسيق الأمني الذي «يمنع انتفاضة دموية»، وفق تصريحه للقناة الثانية

1 موقع إنتليجنس أونلاين، 2016/3/30. https://www.intelligenceonline.com/



العبرية[1]، وأكد أنه ضد الهجمات التي يشنها الفلسطينيون وأن قوات الأمن الفلسطينية تعمل بكفاءة لمنع «الإرهاب»[2]. كذلك، كشف ماجد فرج، مدير المخابرات الفلسطينية، عن إحباط أجهزة الأمن الفلسطينية أكثر من 200 عملية منذ بدء انتفاضة القدس حتى أوائل عام 2016[3].

ولقيت جهود السلطة ترحيبًا من الجانب الإسرائيلي، ومن ذلك إشارة قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال روني نوما إلى أنّ الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية كثفت من نشاطاتها ضد الإرهاب وإحباط العمليات العسكرية ضد الأهداف الإسرائيلية بحيث صارت تأخذ على عاتقها 40% من النشاط الأمني وإحباط العمليات في المناطق المصنّفة (أ) مقابل 15% قبل أشهر[4].

وعلاوة على الموقف الفلسطيني الرسمي الذي يحارب أي مظهر من مظاهر المقاومة الفلسطينية، فإنّ الموقف العربي الرسمي لم يشكّل هو الآخر أي رافعة لانتفاضة القدس بل إنّ الانسياق العربي وراء التطبيع مع الاحتلال كما سيبين هذا التقرير في موضع لاحق هو عامل إضافي لضرب نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته. أما الموقف الدولي فلا يمكن التعويل عليه كثيرًا وجلّ ما يمكن أن يقدمه هو مواقف تعبر عن القلق من تفجر الأوضاع، وتساوي بين الفلسطيني بمقاومته والإسرائيلي باحتلاله فتدعو الطرفين إلى «التهدئة».

لكن على الرغم من محاولة إحكام القبضة والخناق على انتفاضة القدس، سواء من قبل الاحتلال أو السلطة الفلسطينية، إلا أن صور المواجهات اليوميّة والعمليات التي نفذت رغم الإجراءات الأمنية والعقابية تبين أنّ هذا المسار لن يتوقف أو ينتهي، وهذا ما يدركه الإسرائيلي جيدًا وأشار إليه رئيس «الشاباك» نداف أرغمان الذي قال في 2017/3/20 إن

1 هآرتس، 2016/3/31. http://www.haaretz.com/israel-news/1.712120
2 دير شبيغل، 2016/4/18. http://ow.ly/iJBy30adp9h
3 موقع ديفنس نيوز، 2016/1/18. http://ow.ly/xRb230adp2b
4 وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2016/7/7. http://ow.ly/17jz309qPJM



«الهدوء الحالي وهمي ومضلل، حيث تقوم حماس ومجموعات جهادية بمحاولات لتنفيذ عمليات بشكل يومي»[1].

ويعزّز من احتمالية استمرار انتفاضة القدس مجموعة من العوامل، أهمّها:

- استمرار الاحتلال كعامل أساسي في حمل الفلسطينيين على المقاومة.
- استمرار الاستيطان وتصعيده، لا سيما في القدس وما يعد له الاحتلال من احتفالات يوبيلية بمرور خمسين عامًا على استكمال احتلال المدينة.
- تصعيد الاعتداءات على المسجد الأقصى من مشاريع البناء والحفريات، واستهداف المرابطين والمرابطات عبر التضييق عليهم ومنعهم من دخول الأقصى، وملاحقتهم ومنع بعضهم من السفر أو فرض الحبس المنزلي عليهم أو العمل الاجتماعي، واحتمالات تصعيد الاقتحامات في الأعياد اليهودية.
- استمرار أعمال الهدم وأوامر الإخلاء التي تطال بيوت المقدسيين ومنشآتهم بشكل شبه يومي وتهدف إلى تهجيرهم.
- انسداد أفق الحل السياسي وعدم وجود رؤية جدية لدى السلطة الفلسطينية لمواجهة الاحتلال والتصدّي لسياساته.

1 هآرتس، 2017/3/20. http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.778325



ثانيًا: المشهد الإسرائيلي

كانت دولة الاحتلال عام 2016 على موعد مع تطورات عديدة منها على المستوى الداخلي سعي نتنياهو إلى توسيع الائتلاف الحكومي، والخلافات المرتبطة بمساعي التيارات المختلفة في "إسرائيل" إلى بسط رؤيتها، وكذلك تقرير الحرب على غزة والتهديد المتعلق بالأنفاق، وقضايا الفساد واستغلال السلطة، ضمن أمور أخرى. وعلى المستوى الخارجي استقبلت "إسرائيل" فوز دونالد ترمب بانتخابات الرئاسة الأمريكية بالتفاؤل بالتوازي مع تحقيق اختراقات على مستوى تطبيع العلاقات مع تركيا والتقارب مع بعض الدول العربية

كانت الساحة الإسرائيلية حافلة عام 2016 بتطورات ظهرت على غير صعيد، من التحديات الداخلية والخارجية، إلى عدم الاستقرار الحكومي والتحقيقات في ملفات فساد، وكذلك التسريبات التي نشرت عن تقرير مراقب الدولة حول الحرب على غزة عام 2014 وجاهزية الجيش لمواجهة الأنفاق والخيارات البديلة. ومن التحديات التي كان على الاحتلال مواجهتها استمرار انتفاضة القدس، وتحدي الأنفاق في قطاع غزة التي لا تزال تؤرّق الاحتلال إلى حدّ كبير. وكانت «إسرائيل» العام الماضي على موعد مع حرائق اندلعت في شهر تشرين أول/أكتوبر واستمرت أكثر من أسبوع فيما سارع نتنياهو إلى اتهام الفلسطينيين بإشعالها. ونوع آخر من الحريق كانت «إسرائيل» على موعد معه هو إخلاء مستوطنة «عمونا» في الضفة الغربية المحتلة وما رافق ذلك من جدل حول قانون شرعنة البؤر الاستيطانية، والهجمة على بيوت فلسطينيي الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948 وهدمها في مشهد يمكن تصنيفه ضمن ردّ الاحتلال على قرار مجلس الأمن 2334 الصادر في كانون أول/ديسمبر 2016 والذي دعا إلى وقف الاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها شرق القدس. وقد كان هذا القرار تحديًا آخر لدولة الاحتلال على الساحة الأممية، لا سيما أنه صدر عن مجلس الأمن بعدما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت ضده، فكان الصفعة الأخيرة من إدارة أوباما الذي كان يستعد لمغادرة البيت الأبيض. وهو يضاف إلى القرار الصادر في تشرين أول/أكتوبر 2016 عن اليونسكو بخصوص الاعتداءات الإسرائيلية

على المسجد الأقصى، وكذلك قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي تمت المصادقة عليه في 2016/3/24 وتبنى الدعوة إلى إعداد قاعدة بيانات بجميع مؤسسات الأعمال الضالعة في النشاطات في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1967، وتحديثها بشكل دوري وإحالة البيانات الواردة فيها على شكل تقرير يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته القادمة[1].

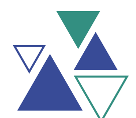
على المستوى الخارجي، ظلّ الاحتلال منشغلاً بالخطر الإيراني مع التحول إلى مطالبة الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترمب بإلغاء الاتفاق مع إيران حول الموضوع النووي. وكان واضحًا حرص المسؤولين الإسرائيليين على الكلام على هذا الخطر في مناسبات مختلفة والترويج له ضمن سياقات الترويج لتحالف إسرائيلي مع بعض الأنظمة العربية التي باتت تطبّع مع دولة الاحتلال تحت الطاولة وفوقها بذريعة «مواجهة الخطر المشترك».

وفي مقابل ذلك، أحرز الاحتلال بعض النّقاط من خلال عودة تطبيع العلاقات مع تركيا في حزيران/يونيو، وفوزه برئاسة اللجنة القانونية في الأمم المتحدة في حزيران/يونيو 2016 بعدما رشحتها مجموعة منطقة «غرب أوروبا وآخرين» بالإجماع لهذا المنصب فيما نقل الإعلام عن مصادر دبلوماسية القول إن أربع دول عربية صوتت لمصلحة «إسرائيل» في الانتخابات التي تمّت بالاقتراع السري.

التّحدّيات الدّاخلية: انقسامات المجتمع الإسرائيلي تظهر هشاشته

من أهمّ التحديات الداخلية التي تواجهها دولة الاحتلال هي الانقسام في المجتمع الإسرائيلي، وهو انقسام ليس بالجديد بل هو رافق قيام دولة الاحتلال متمثلاً في سعي مجموعات وتيارات مختلفة، لا يشكل أيّ منها أغلبيّة، إلى فرض رؤيتها وفكرها على في

1 يمكن الاطلاع على قرار مجلس حقوق الإنسان عبر الرابط: http://ow.ly/uubL30azPdz



بعض المستويات، عبر اتفاق الوضع القائم الذي ينظّم العلاقة بن الأحزاب الدينية والدولة بحيث تحافظ المؤسسات العامة بموجبه على «قدسية يوم السبت»، إلّا أنّ التنازع بين هذه المجموعات بات يتنامى ويأخذ حيّزًا أكبر في السنوات السابقة. وفي هذا السياق، حذّر تامير باردو، رئيس جهاز المخابرات «الموساد» الإسرائيلي السابق، في مؤتمر صحفي في 2016/8/31 من أنّ «إسرائيل تتجه إلى حرب أهليّة داخلية وأنّ على الحكومة اتخاذ الإجراءات لمواجهة هذا الخطر». واعتبر باردو في تصريحاته، وهي الأولى منذ استقالته من منصبه في كانون ثانٍ/يناير 2016، أنّ «تجاوز المجتمع حافة انقسام معيّنة يمكن أن يؤدي إلى ظاهرة تشبه الحرب الأهلية، والمسافة بين الوضع اليوم في إسرائيل والحرب الأهلية تتقلّص»[1].

> ينقسم المجتمع الإسرائيلي إلى عدة مجموعات وتيارات يحاول كل منها فرض رؤيته وأفكاره وتظهر هذه الأزمة بشكل خاص بين التيارين الديني والعلماني وهي أزمة تظهر بشكل أوضح مع الوقت مع سعي التيار الديني إلى فرض قواعده في وجه العقيدة العلمانية التي قامت عليها دولة الاحتلال

كذلك كان الرّئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين حذّر خلال مؤتمر هيرتسليا الـ 16 من أنّ الدولة أمام مفترق طرق، واستعاد ما قاله في خطاب ألقاه في مؤتمر هيرتسليا الـ15 لجهة أن «إسرائيل» دولة قبلية من أربع مجموعات هي العلمانيون، والعرب، والدينية الحريدية، والدينية الصهيونية[2]؛ حيث تسعى كل من هذه المجموعات (باستثناء العرب الذين يفتقدون إلى التأثير) إلى فرض رؤاها وقيمها على الأقليات الأخرى، ما يؤدي إلى خلافات بين الأطراف. وفي هذا الإطار، نشأت أزمة في الائتلاف الحكومي على خلفية إجراء أعمال صيانة في محطة قطارات بـ «تل أبيب» يوم السبت، حيث تمسّك وزير المواصلات يسرائيل كاتس بضرورة توسيع الأعمال في وجه الأحزاب الدينية التي وجدت التوسيع

1 هآرتس، 2016/8/31. http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.739379

2 هآرتس، 2016/6/14، http://www.haaretz.com/israel-news/1.724947

وانظر أيضًا: صحيفة الأخبار اللبنانية، 2016/9/7. http://www.al-akhbar.com/node/264438



غيرضروري[1]، وانتهت الأزمة بخضوع نتنياهو لابتزاز الحريديم (الذين يشكلون حوالي 10 % من سكان دولة الاحتلال) بعد تهديد التيار الديني بالانسحاب من الحكومة[2]. وهذه الأزمة هي نموذج للصراع بين التيار العلماني والتيار الديني الذي يستند إلى قدرته على التأثير في القرار السياسي، لا سيّما مع عدم إمكانية تأليف حكومة من دون الأحزاب الدينية، مع الإشارة إلى أن هذه الأحزاب تعتبر أن وجودها في الحكومة هو لسدّ الطريق على تغيير اتفاق الوضع القائم في وجه الأصوات التي تنادي بعلمنة كاملة للدولة وعدم الخضوع للأحزاب الدينية، ولذلك فإن دخول الأحزاب الدينية الحكومة كان مشروطًا على الالتزام بعدم تغيير الوضع القائم[3].

وبالإضافة إلى ذلك، يحاول وزير الداخلية في حكومة الاحتلال أرييه درعي (حزب «شاس») الدّفع بتشريع جديد يقضي بإغلاق المحال التجارية في «تل أبيب» يوم السبت. وقد أثار هذا الإعلان ردة فعل في أوساط العلمانيين الذين يخشون استهداف الهوية العلمانية في «تل أبيب» تحديدًا[4]، التي لا تخضع لتأثير التيار الديني كما القدس على سبيل المثال.

هذه النماذج من سعي التيارات الدينية إلى فرض رؤاها على العلمانيين هي أحد أوجه «الاحتراب القبلي» الذي يعصف بالمجتمع الإسرائيلي، والتحذيرات الصادرة عن مختلف المستويات تضع الأصبع على جرح المجتمع الإسرائيلي وعلى إمكانية توسع هذه الهوّة بين

1 ثمة جدل بين العلمانيين والمتدينين حول الممنوع والمسموح يوم السبت، وقضية الإكراه الديني هي من القضايا الخلافية الكبرى في دولة الاحتلال. وليس ثمة قانون يمنع حركة المواصلات يوم السبت ولكن هذا المنع مفروض بموجب اتفاق غير مكتوب بين الحكومة والتيارات الدينية منذ عام 1948.
انظر للمزيد حول الموضوع: المعركة لفتح المحال التجارية في إسرائيل أيام السبت تنفجر من جديد. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). 2017/2/7. http://ow.ly/Dfld309EYql

2 تايمز أوف إسرائيل، 2016/8/28. http://ow.ly/XEMu309ETZi
و2016/9/4. http://ow.ly/g08T309EU3C

3 صحيفة الأخبار اللبنانية، 2016/9/7. http://www.al-akhbar.com/node/264433 الحل الوسط بين التيارات العلمانية والتيارات الدينية للصراع على الهوية الفكرية والثقافية لدولة الاحتلال (دين/دولة – شرقي/غربي) وهو الصراع الذي ترافق مع إعلان قيام الدولة العبرية عام 1948.

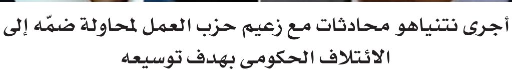
4 صحيفة الأخبار اللبنانية، 2016/9/7. http://www.al-akhbar.com/node/264435



العلمانيين والدينيين بشكل خاص مع محاولة التيار الديني المتزايدة السيطرة على مفاصل الحياة في وجه العقيدة العلمانية التي قامت عليها دولة الاحتلال.

محاولات توسيع الائتلاف الحكومي: مفاوضات مع حزب العمل تنتهي بإسناد وزارة الجيش إلى «إسرائيل بيتنا»

بعد الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت في آذار/مارس 2015، لم يستطع نتنياهو –كزعيم للحزب الذي حصد أكبر عدد من المقاعد– تشكيل حكومة إلا بشق الأنفس وبالاستناد إلى أغلبية ضعيفة[1]. وبعد تجاوز نتنياهو العقبة الأولى المتمثلة في تشكيل الحكومة، كان عليه خلال عام 2016 أن يتجاوز عقبة أخرى هي توسيع الائتلاف الحكومي حتى لا يظل أسيرًا للأحزاب التي ضمها إلى الحكومة عند تشكيلها في أيار/مايو 2015[2].



أجرى نتنياهو محادثات مع زعيم حزب العمل لمحاولة ضمّه إلى الائتلاف الحكومي بهدف توسيعه

1 تقرير حال القدس السنوي 2015: قراءة في مسار الأحداث والمآلات، مؤسسة القدس الدولية. ص. 48-49.
http://quds.be/62b

2 الأحزاب التي شاركت في الحكومة عند تشكيلها في أيار/مايو 2015 هي: الليكود، والبيت اليهودي، وكلنا، وشاس ويهودت هتوراة، والحزبان الأخيران حزبان دينيان.



ولهذه الغاية، عقد نتنياهو جولات من المفاوضات ما بين آذار/مارس وأيار/مايو 2016 مع زعيم «حزب العمل» يتسحاق هرتسوغ لنقاش خيار انضمام الأخير إلى الحكومة. وكان «انفتاح» نتنياهو على المفاوضات مع حزب العمل محاولة منه لكسر صورة الحكومة اليمينية الفاقعة التي أثارت الكثير من الانتقادات على المستوى الدولي في وقت طغى فيه الحديث عن المبادرة الفرنسية للسلام التي رفضها نتنياهو بشكل مطلق. لكن مسار التفاوض مع هرتسوغ انتهى -مؤقتًا- مع موافقة أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» على الانضمام للائتلاف الحكومي، في 2016/5/18 على أن تُعهد إلى حزبه حقيبة الجيش وحقيبة الهجرة والاستيعاب (هذه الحقيبة كانت بيد الوزير زئيف ألكين من «الليكود») بعد اجتماع قصير مع نتنياهو[1]. ورحّب ألكين بالمحادثات مع «إسرائيل بيتنا» على الرغم من علمه بأن ذلك يعني أنه سيتخلى عن حقيبته الوزارية معلقًا بالقول «إنّ تشكيل حكومة مستقرة مع المعسكر القومي أفضل من تشكيل حكومة وحدة زائفة لن تكون مستقرة وستضر بالليكود، وكذلك بالمعسكر القومي وبثقة الناخبين بالنظام السياسي». أمّا هرتسوغ فعزا فشل التوصل إلى صفقة للانضمام إلى الائتلاف الحكومي إلى «رفض نتنياهو تدوين تعهداته في ما يتعلق بالأمور الدبلوماسية كتابة»، فيما قال مسؤولون في «الليكود» إنّ هرتسوغ لم يتمكّن من ضمان دعم أيّ من نواب حزبه الأربع والعشرين في «الكنيست» في حين أظهر نواب ليبرمان الطاعة والولاء[2]. وكان من نتيجة الاتفاق مع ليبرمان إعلان موشيه يعلون (ليكود) استقالته من منصبه كوزير للجيش –ومن الحياة السياسية بشكل مؤقت، وفقًا لما كتب على حسابه على موقع تويتر في 2016/5/20[3].

1 تولى أفيغدور ليبرمان وزارة الجيش فيما أسندت وزارة الهجرة والاستيعاب إلى سوفا لندفر.

2 جيروزاليم بوست، 2016/5/18. http://ow.ly/Jojp30ahkEn

3 في 2017/3/4، أعلن يعلون أنه بصدد تشكيل حزب جديد والتنافس على رئاسة الحكومة؛ وقال إنه يرى ضرورة العودة إلى الحلبة السياسية بعد عشرة أشهر من اعتزال منصبه، وفي 2017/3/12 أعلن استقالته من حزب «الليكود» بشكل رسمي.





أعلن يعلون اعتزال الحياة السياسية عام 2016 ومؤخرًا أعلن عن تشكيل حزب جديد تمهيدًا للتنافس على رئاسة الحكومة

وكان الخلاف ظهر داخل البيت الواحد بين نتنياهو ويعلون في وقت سابق على خلفية خطاب ليعلون في 2016/5/15[1] دعا فيه ضباط الجيش إلى الوقوف في وجه «الأقلية المتطرفة» التي تعمل لإضعاف القيم العسكرية للجيش، وذلك على خلفية الجدل حول قضية الجندي إيلور أزاريا الذي أعدم فلسطينيًا في الخليل. وفي الخطاب الذي ألقاه يعلون في مقر وزارة الجيش بـ «تل أبيب» أيّد يعلون ما قاله نائب رئيس هيئة الأركان يئير غولان في 2016/5/5 (في الاحتفال بما يسمى ذكرى المحرقة) عندما قال إنه يرى في المجتمع الإسرائيلي ظاهرة تشبه ما حصل في أوروبا قبل سبعين عامًا في المجتمع النازي، وذلك في أعقاب الجدل حول «أخلاقية» الجريمة التي ارتكبها أزاريا. تأييد يعلون لكلام غولان وانتقاده لقيم الجيش وأخلاقياته أدى إلى خلاف مع نتنياهو الذي استدعى يعلون للاستماع إلى توضيحاته حول الموضوع بعد اتصاله به هاتفيًا وتوبيخه وفق الإعلام العبري. ويمكن القول إنّ هذا الاختلاف، أو الخلاف، سرّع أو سهل على نتنياهو عملية نقل وزارة الجيش إلى ليبرمان والتوصل إلى اتفاق بعد الخلاف الذي نشب بين الطرفين عقب انتخابات «الكنيست» عام 2015.

ولكنّ انضمام ليبرمان إلى الحكومة لم يوقف محاولات نتنياهو توسيع الائتلاف الحكومي ليضمّ حزب العمل، فبدا متمسكًا بإسناد وزارة الخارجية إلى يتسحاق هرتسوغ بعدما فاز

1 تايمز أوف إسرائيل، 2016/5/15. http://ow.ly/1ihX30ahkJl

الأخير في 2016/7/31 بانتخابات مؤتمر حزب العمل بالاستمرار في زعامة الحزب حتى تموز/يوليو 2017[1]. وقال نتنياهو في تصريحات لمراسلين دبلوماسيين إنّ الحكومة تعمل عمومًا بشكل جيد، ولكنه لا يزال مهتمًا بتوسيعها. إلا أنّ هرتسوغ قال لإذاعة الجيش إنّ نتنياهو في حالة هستيريا بسبب المشاكل مع حزب «البيت اليهودي»، و«أنا لن أشارك في الحكومة»[2].

ولعلّ هذه المحاولات المستمرة من نتنياهو لتوسيع الائتلاف الحكومي تتعلق بشكل رئيس بحاجته إلى تخطّي الخلافات المتكررة مع زعيم حزب البيت اليهودي نفتالي بينت حيث اختلفا على أمور كثيرة تعقدت كثيرًا في نيسان/أبريل على خلفية اعتراض بينت على غياب بند دخول الجيش الإسرائيلي إلى المنطقة (أ) في الضفة الغربية عن جدول أعمال الحكومة، حيث وجه له نتنياهو كلامًا حادًا وهدّده بالإقالة.

وبشكل عام يمكن القول إنّ نتنياهو كان يحاول عام 2016 تقوية الائتلاف الحكومي لتخطّي مشكلة الأغلبية الضئيلة في «الكنيست» التي شكل حكومته استنادًا إليها وكانت أوقعته في دائرة الابتزاز من سائر الأحزاب التي وضعت شروطًا للانضمام إلى حكومة يؤلفها، وهددت لاحقًا بالانسحاب منها في حال عدم التساوق مع مطالبها. فغلب على عام 2016 معركة شدّ الحبال بين نتنياهو ونفتالي بينت، زعيم حزب «البيت اليهودي» (لحزبه 3 حقائب في الحكومة)، وهدّد الأخير غير مرة بالاستقالة من الحكومة منها على خلفية الحديث عن إمكانية سحب حقيبة القضاء من أييلت شاكيد لتسند إلى «المعسكر الصهيوني» كي ينضم إلى الحكومة، وفق صحيفة هآرتس، على اعتبار أن بينت يرى في حقيبة القضاء وسيلة مهمة لدفع أجندة اليمين والصهيونية الدينية[3]، وكذلك في حال

1 جيروزاليم بوست، 2016/8/1 http://ow.ly/iPJ030ahkQD
2 المصدر السابق.
3 هآرتس، 2016/5/3 http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.717536?=&ts=_1486376248348.



عدم إيجاد حل مرضٍ لمستوطني «عمونا» الذين قضت المحكمة العليا عام 2014 بإخلائهم قبل نهاية عام 2016.

وفي خضمّ هذه التطورات، كان حزب «هناك مستقبل» يسجّل نقاطًا متقدّمة في استطلاعات الرأي فترة يتعادل مع «الليكود» وطورًا يتقدّم عليه؛ ومع نهاية عام 2016، تحديدًا في 2016/12/11، دعا «هناك مستقبل» إلى حل «الكنيست» وإجراء انتخابات تشريعية بعدما أظهرت استطلاعات نشرتها القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي في 2016/12/2 تعادله مع «الليكود» في عدد المقاعد فيما لو جرت انتخابات[1] بعدما كان حصل على 24 مقعدًا في مقابل 22 مقعدًا لحزب «الليكود» في استطلاع للقناة الثانية نشرت نتائجه في 2016/9/6، أظهر صعوبة تشكيل ائتلاف حكومي من اليسار والوسط[2]. وقد توافقت هذه النتائج مع نتائج استطلاعات أجريت في وقت سابق من العام وأظهرت حصول «هناك مستقبل» على مكاسب كبيرة في حال إجراء الانتخابات التشريعية، مع حصوله على حوالي ضعف العدد الحالي لمقاعده في «الكنيست» التي ستتضاعف من 11 إلى 22 بالتوازي مع تراجع «الليكود» من 30 إلى 27 مقعدًا[3]. وقد أسس لبيد حزب «هناك مستقبل» عام 2012 وخاض انتخابات 2013 فحصل على 19 مقعدًا ثمّ تراجع إلى 11 مقعدًا في الانتخابات المبكرة التي جرت في آذار/مارس 2015[4].

1 تايمز أوف إسرائيل، 2016/12/2.
http://www.timesofisrael.com/likud-yesh-atid-neck-and-neck-while-zionist-union-sinks-in-new-poll/

2 تايمز أوف إسرائيل، 2016/9/6.
http://www.timesofisrael.com/poll-shows-yesh-atid-ousting-likud-from-power-if-elections-today/

3 تايمز أوف إسرائيل، 2016/8/11.
http://www.timesofisrael.com/zionist-union-implodes-yesh-atid-soars-in-latest-polls/

4 أظهر استطلاع نشرته القناة العاشرة العبرية في 2017/3/17 أنّ حزب «الليكود» سيحصل على أكبر عدد من المقاعد في حال إجراء الانتخابات وسيتقدم على حزب «هناك مستقبل» الذي سيحل ثانيًا. ويظهر الاستطلاع حصول «الليكود» على 26 مقعدًا، أي أقل من عدد المقاعد الحالية، فيما يحصل «هناك مستقبل» على 25 مقعدًا، و13 مقعدًا لكل من «البيت اليهودي» والقائمة المشتركة.
انظر: القناة العاشرة العبرية، 2017/3/17. http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1237185



ويمكن القول إنّ نتنياهو نجح خلال عام 2016 في منع انهيار الائتلاف الحكومي عبر امتصاص «الابتزاز» الذي يتعرض له من الأحزاب المشاركة في الحكومة. ولكنّ الأزمة التي نشبت مؤخرًا مع وزير المال موشيه كحلون، زعيم حزب «كلنا»، على خلفية قانون «سلطة البث» ترافقت مع التلويح بحلّ الائتلاف والذهاب إلى انتخابات مبكرة. لكن لا يبدو أن قرار الاتجاه إلى انتخابات مبكرة يحوز تأييدًا في الأوساط السياسية حيث يعارضه معظم وزراء «الليكود» وكذلك زعيم حزب «البيت اليهودي» الذي دعا إلى عدم تفكيك الائتلاف[1].

عدد مقاعد حزبي «الليكود» و «هناك مستقبل» في انتخابات 2015 واستطلاعات 2016

	ليكود	هناك مستقبل
انتخابات 2015	30	11
استطلاعات آب/ أغسطس 2016	27	22
استطلاعات أيلول/ سبتمبر 2016	22	24

1 تايمز أوف إسرائيل، 2017/3/18.
http://www.timesofisrael.com/coalition-chairman-says-good-chance-of-new-elections/



حزب «هناك مستقبل» من انتخابات 2013 حتى استطلاعات 2016

انتخابات 2013	انتخابات 2015	استطلاعات آب/ أغسطس 2016	استطلاعات أيلول/ سبتمبر 2016
19	11	22	24

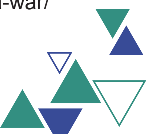
تقرير الحرب على غزة وقلق متزايد من الأنفاق:

في أيار/مايو 2016 كشف الإعلام العبري عن تسريبات لمسودة تقرير مراقب الدولة حول الحرب الإسرائيلية على غزة والتي بدأت في 2014/7/8 واستمرت 51 يومًا، وقد وزعت المسودة المكونة من 70 صفحة على نتنياهو وجملة من الوزراء السابقين والحاليين ممّن كانوا أعضاء في «الكنيست» خلال العدوان على غزة[1].

وأثار تسريب مضمون المسودة موجة من ردّات الفعل وتقاذف المسؤوليّات فيما سارع نتنياهو ووزير الجيش السابق يعلون إلى التّنصل من المضمون المسرّب الذي أفاد بأنّ الاثنين أخفيا عن الحكومة الأمنية المصغرة حقيقة أنّ «الشاباك» كان قد حذّر في أوائل تموز/يوليو 2014 من حرب محتملة مع حماس. وكذلك انتقد المراقب يوسف شابيرا رئيس هيئة الأركان العامة السابق بني غانتس نظرًا إلى غياب الجهوزيّة والتخطيط لمواجهة تهديدات



1 تايمز أوف إسرائيل، 2016/5/5.
http://www.timesofisrael.com/state-comptroller-excoriates-leadership-over-2014-gaza-war/





غانتس ويعلون ونتنياهو في مؤتمر صحفي في 2014/8/27 بعد انتهاء الحرب على غزة

الأنفاق. وكان مكتب المراقب أصدر في شباط/ فبراير 2016 بيانًا أشار فيه إلى إخفاق ذريع في الاستعداد لمواجهة خطر الأنفاق[1].

التّقرير الذي نشر في 2017/2/28 انتقد الأداء السّياسي والعسكري خلال الحرب، فأشار التقرير إلى فجوات في الاستخبارات العسكريّة حول الأنفاق وغياب واضح في الإجراءات العملية لتدمير الأنفاق، وانتقد التقرير نتنياهو الذي لم يفحص البدائل السياسية التي كان من الممكن أن تحول دون شنّ الحرب، ولم يطلع الحكومة المصغرة قبل الحرب على هذا التهديد المتعلّق بالأنفاق[2].

> نشر تقرير الحرب على غزة في شباط/ فبراير 2017 بعدما تم تسريب بعض من مضمونه في أيار/مايو 2016 وأشار التقرير إلى فجوات في الاستخبارات العسكرية حول الأنفاق وغياب الإجراءات العملية لتدمير الأنفاق وانتقد التقرير نتنياهو الذي لم يفحص البدائل السياسية ولم يطلع الحكومة المصغرة على هذا التهديد ولا تزال دولة الاحتلال تنظر إلى الأنفاق كواحدة من أهم التهديدات التي تحاول مواجهتها

1 تايمز أوف إسرائيل، 2016/5/5،
http://www.timesofisrael.com/state-comptroller-excoriates-leadership-over-2014-gaza-war

2 تايمز أوف إسرائيل، 2017/2/28.
http://ow.ly/cPQF30amGCe



وعلى الرغم من استهداف الاحتلال ما يزيد على 30 نفقًا في الحرب على القطاع إلا أنّ «إسرائيل» لا تزال تشعر بالتهديدات القادمة من ظلام الأنفاق التي لم تصل إليها في حرب 2014 أو حفرتها المقاومة بعد انتهاء الحرب، وقد أكّد هذا التهديد التقرير الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي والذي يشخّص المخاطر والتهديدات التي تواجهها دولة الاحتلال عام 2017[1]. كذلك أكّده مؤخرًا رئيس أركان جيش الاحتلال غادي إيزنكوت أمام لجنة المراقبة في «الكنيست» في 2017/3/23 حين قال إن «التهديد الناجم عن الأنفاق خطير جدًا» –وإن نفى أن يكون الخطر استراتيجيًا أو وجوديًا- مشيرًا إلى أن 1.2 مليار شيكل رصدت منذ الحرب لتوفير الرد الأفضل على هذا التهديد، وإلى وجود قرار في «الكابينت» لإقامة عوائق أمام الأنفاق بقيمة 3 مليارات شيكل (حوالي 280 مليون دولار)[2].

«قانون التسوية» لتبييض مستوطنات الضفة... وهدم منازل الفلسطينيين في أراضي الـ 48 قبل إخلاء مستوطنة «عمونا»

في 2016/12/5، أقرّ الكنيست بالقراءة الأولى ما أسماه قانون التسوية وذلك بـ 60 صوتًا مقابل 49 صوتًا ضد المشروع[3]، ثم أقره بصورة نهائية في 2017/2/6 بالقراءتين الثانية والثالثة النهائية بأغلبية 60 عضوًا ومعارضة 52. والقانون يشرعن حوالي 4000 وحدة استيطانية بناها مستوطنون على أراضٍ فلسطينية خاصة في الضفة الغربية تشكل 53 بؤرة استيطانية وتمتد على مساحة 8 آلاف دونم في الضفة الغربية، بما فيها شرق القدس. مشروع القانون طرحه نواب من حزبي «الليكود» و«البيت اليهودي» للقفز على قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية القاضية بإخلاء ما يسمى بالبؤر الاستيطانية المبنية على أراض فلسطينية خاصة، وتعد غير شرعية وفق القوانين الإسرائيلية. ويسمح «قانون التسوية»،

1 التقدير الاستراتيجي السنوي لإسرائيل 2016-2017، معهد أبحاث الأمن القومي، 2016. انظر: http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4538&articleid=12747

2 إسرائيل هايوم، 2017/3/23. http://www.israelhayom.com/site/newsletter_article.php?id=41265

3 الغارديان، 2016/12/5. http://ow.ly/WYJA30aKLMZ





كان إخلاء «عمونا» لتمرير قانون تبييض مستوطنات الضفة الغربية

أو قانون «تبييض المستوطنات»، بمصادرة الأراضي الخاصة التي أخذت بهدف البناء الاستيطاني وكان للحكومة دور في إقامتها، فيما سيتم التعويض، بالمال أو الأراضي، على الفلسطينيين الذين صودرت أراضيهم من دون إعطائهم حق استئناف قرار المصادرة[1]. وكانت اللجنة الوزارية للتشريع وافقت على المشروع في 2016/11/13 مع قرب تنفيذ قرار المحكمة العليا بإخلاء مستوطنة «عمونا» في شمال شرق رام الله حيث كانت قضت عام 2014 بأن يتم الإخلاء قبل 2016/12/25، حيث رفضت المحكمة في 2016/11/14 استئنافًا من الحكومة بتأجيل إخلاء المستوطنة.



وقد استثنى «قانون التسوية» مستوطنة «عمونا» من نطاق تطبيقه، وحرصت سلطات الاحتلال على تخفيف وطأة الإخلاء وتردداته في الساحة الإسرائيلية، فلم تنتهِ عملية الإخلاء في 2017/2/2 إلا بعدما سبقتها سلطات الاحتلال بحملة هدم واسعة في كانون ثانٍ/يناير طالت منازل الفلسطينيين في قلنسوة وأم الحيران في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

1 السلام الآن، 2016/11/15.
http://peacenow.org.il/en/ministerial-committee-approves-regulation-bill



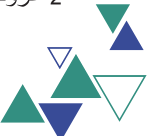
أما مستوطنة «عمونا» فتم إنشاؤها عام 1995 ويسكنها حوالي 300 مستوطن قررت الحكومة نقلهم إلى أرض فلسطينية مجاورة تزعم أن أصحابها الفلسطينيين تخلوا عنها. وكانت التسوية التي تم التوصل إليها في الحكومة أن يتم إخلاء «عمونا» مقابل تصويت الأحزاب على قانون تبييض المستوطنات[1]. ورحّب بينت، المتحمّس لضم الضفة الغربية إلى «إسرائيل»، بالمصادقة على المشروع وهو لا يزال يطالب بتأمين مستوطنة بديلة لمستوطني «عمونا»[2].

إذًا، صادقت سلطات الاحتلال على القانون بشكل نهائي بعد حوالي شهر من تبنّي مجلس الأمن القرار 2334 في 2016/12/23 والذي أدان الاستيطان في الضفة ودعا «إسرائيل» إلى وقف الأعمال الاستيطانية كافة. كذلك جاءت المصادقة بعد خطاب جون كيري وزير الخارجية الأمريكي في 2016/12/4 والذي دعا فيه «إسرائيل» إلى لجم الاستيطان على أراضي الضفة الغربية. ويعدّ القرار استمرارًا لمسيرة تكثفت منذ عام 2009 وركزت من خلالها الحكومات المتعاقبة على تعزيز البناء الاستيطاني بشكل كبير بما يضمن تنفيذ مشروع القدس الكبرى. وبالفعل، شهد عام 2016 تصعيد الكلام على ضمّ مستوطنة «معاليه أدوميم» إلى القدس، وضمّ الضفة الغربية إلى «إسرائيل».

ويمكن الاستدلال من التّطورات في هذا السياق على المسار الذي تعتزم سلطات الاحتلال المضي فيه لجهة تعزيز الاستيطان في الضفة من جهة وتصعيد هدم منازل الفلسطينيين وتشريدهم من جهة أخرى. وعلى المستوى الإسرائيلي الداخلي، فإنّ «قانون التسوية» يشكّل إضعافًا للجهاز القضائي مع إلغاء أحكام المحكمة العليا بمفعول رجعي وإعطاء الصلاحية للسلطتين التشريعية والتنفيذية للبتّ في قانونية هذه الاستيلاءات.

1 الغارديان، 2016/12/5، http://ow.ly/WYJA30aKLMZ

2 عروتس 7، 2017/3/3. http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/226051



حرائق تشرين ثان/نوفمبر: محطّة أخرى للتحريض على الفلسطينيين

شهدت دولة الاحتلال اندلاع عشرات الحرائق الضخمة في تشرين ثان/نوفمبر استمرت قرابة أسبوع، ووصلت إلى مستوطنات الضفة ما أجبر الاحتلال على إخلاء مستوطنة «هلاميش» شمال غرب رام الله وكذلك شملت عمليات الإخلاء عشرات الآلاف من السكان في حيفا المحتلة[1] اضطرت خلاها سلطات الاحتلال إلى الاستعانة بطواقمها وبمساعدة دولية. الحرائق بدأت يوم 2016/11/22، وبلغت ذروتها يوم 2016/11/24 مع توسع دائرتها في حيفا، ثمّ تمددت إلى مستوطنات الضفة الغربية، فيما أعلنت سلطات الاحتلال في 11/27 انتهاء حالة الطوارئ المعلنة على خلفية الحرائق. وسارع رئيس حكومة الاحتلال إلى اتهام الفلسطينيين بافتعال هذه الحرائق وقال «إن كل حريق مفتعل أو تم التحريض على افتعاله هو عمل إرهابي، وكل من يحاول إحراق أجزاء من إسرائيل



سارع مسؤولون إسرائيليون الى اتهام الفلسطينيين بالتسبب بالحرائق التي اندلعت في تشرين ثانٍ/نوفمبر وخلق جو من التحريض ضدهم

1 الجزيرة، 2016/11/26. http://ow.ly/XaVN308z0CU



سيعاقب بشدّة»[1]. ونقلت القناة العبرية الثانية عن مصادر أمنية تصريحات تفيد بأن حوالي نصف الحرائق التي نشبت في «إسرائيل» بدت أنّها حرائق متعمدة، فيما سارع وزير الأمن جلعاد أردان إلى التصريح بأن التحقيقات لن تكشف عن الفاعلين وحسب بل على من حرضهم على أفعالهم أيضًا، ليشير لاحقًا إلى أنّ الأدلة على أنّ الحرائق مفتعلة كانت بناء على استنتاجات أولية لرجال الإطفاء وليس استنادًا إلى تحقيقات رجال الشرطة[2].

التّحقيق مع مسؤولين إسرائيليين في قضايا فساد... ونتنياهو في المقدّمة

تصاعدت الدعوات خلال العام الماضي إلى التّحقيق مع رئيس حكومة الاحتلال على خلفية قضايا مختلفة، تتعلّق بالفساد والرشوة وإساءة استعمال السلطة. وكان أبرز هذه القضايا ادعاءات حول قبول نتنياهو مليون يورو (حوالي 1.1 مليون دولار) عام 2009 من رجل الأعمال الفرنسي المتهم بالفساد أرنو ميمران، وقد أصدر المدعي العام أفيخاي مندلبليت أوامر بالنظر في هذه الادعاءات[3]. كذلك تصاعدت المطالبات بالتحقيق مع نتنياهو على خلفية دوره المحتمل في الصفقة التي قامت بها وزارة الجيش لشراء غواصات من شركة ألمانية لإيران أسهم مالية فيها حيث كان لنتنياهو علم بالصفقة التي عارضها بعض المسؤولين في وزارة الجيش، ومنهم وزير الجيش في حينه موشيه يعلون. وقد تفاعلت القضية في ظلّ إشارات إلى أن نتنياهو قد يكون وافق على الصفقة لعلاقات تجارية بين مستشاره الشخصي ديفيد شيمرون، والشركة التي تصنع الغوّاصات[4].

---

1 تايمز أوف إسرائيل، 2016/11/24.
http://www.timesofisrael.com/netanyahu-arsonists-are-terrorists-will-be-punished-severely
2 تايمز أوف إسرائيل، 2016/11/24،
http://www.timesofisrael.com/netanyahu-arsonists-are-terrorists-will-be-punished-severely
3 روسيا اليوم، 2016/6/6. https://ar.rt.com/hpow
4 الغارديان، 2016/11/23. http://ow.ly/cvJx30ab8gP



التّحقيقات وادّعاءات الفساد لم تقتصر على نتنياهو، فقد حقّقت شرطة الاحتلال في 2016/4/17 مع يتسحاق هرتسوغ بشبهة تلقّي تبرّعات ممنوعة، وعدم التّبليغ عن تلقّي تبرّعات وتقديم تصريح كاذب، وذلك خلال الانتخابات التّمهيدية لرئاسة حزب العمل في 2013[1]، ولكنّ الشرطة أسقطت التحقيقات معه على الرغم من عدم التماسك في شهادته، الأمر الذي انتقده المدعي العام. وأدّى التحقيق إلى اتهام مدير حملة هرتسوغ الانتخابية ورجل أعمال. كذلك، تمّ التحقيق مع حاخام «إسرائيل» الرئيس السابق يونا متزغر واتهم بتلقي الرشوة، وصدر حكم بسجنه أربع سنوات ونصف في شباط/فبراير 2017[2].

هذه التحقيقات وهذا الفساد على الساحة السياسية الإسرائيلية ليس بالجديد، ونتنياهو تحديدًا ملاحق بمسلسل من التحقيقات منذ عام 1997 حين جرى التّحقيق معه في قضية متعلقة بتعيين المدعي العام كرشوة سياسية (وهي القضية المعروفة بفضيحة بار-أون)، وخلصت التحقيقات وقتها إلى عدم إدانته لعدم كفاية الأدلّة على تورطه[3]، وفي عام 2000 أوصت الشرطة بإدانة نتنياهو بالفساد على خلفية استفادته وزوجته سارة من هدايا حكومية بقيمة 60 ألف يورو[4]، لكن المدعي العام رفض فتح تحقيق بذريعة صعوبة الحصول على الدليل، وهو ما لا يكفي لفتح تحقيق[5].

---

1 شبكة فلسطين الإخبارية، 2016/4/18. http://pnn.ps/news/116001

2 تايمز أوف إسرائيل، 2017/2/23.
http://www.timesofisrael.com/judge-throws-out-plea-deal-jails-ex-chief-rabbi-for-45--years/

3 نيويورك تايمز، 1997/4/21.
http://www.nytimes.com/199721/04//world/netanyahu-avoids-criminal-charges-in-scandal-inquiry.html

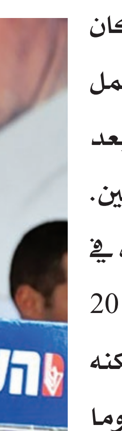
4 الغارديان، 2016/12/28.
http://ow.ly/EY0430amH7A

5 للمزيد حول القضايا التي تورط بها نتنياهو وزوجته سارة خلال السنوات العشرين الماضية، انظر: هآرتس، 2016/5/30. https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.722216



وقد أظهر استطلاع «مؤشر السلام» لشهر كانون ثان/يناير 2017 أنّ 52 % من اليهود في «إسرائيل» يؤيدون استقالة نتنياهو فور إدانته مع أنه وفق القانون لا يتعيّن عليه الاستقالة إلا إذا صدر حكم بحقه وتمّ رفض الاستئناف المقدم منه ضد الحكم[1].

بين الدّعوات إلى الانفصال عن الفلسطينيين وضمّ الضفة الغربية:



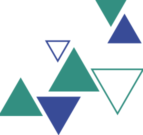
هرتسوغ متحدثًا في مؤتمر حزب العمل في شباط/فبراير 2016

في موضوع القدس والضفة الغربية، كان بارزًا خلال عام 2016 تبنّي حزب العمل لخطّة الانفصال عن الفلسطينيين بعد 20 عامًا من تبني الحزب حل الدولتين. وقال يتسحاق هرتسوغ، زعيم الحزب، في المؤتمر الذي عقده الحزب في 2016/2/7 إنّه لا يزال مؤمنًا بحل الدولتين ولكنه حلّ غير ممكن التطبيق حاليًا، وما يمكن تنفيذه هو انفصال أحادي الجانب عن الفلسطينيين يمنع قيام دولة يهودية-عربية يمكن أن ينتخب فيها عربي كرئيس لبلدية القدس[2]. وكان حزب العمل حتى البرنامج الانتخابي للمعسكر الصهيوني يدعو إلى استئناف المفاوضات السياسيَّة في إطار ثنائي الجانب، على قاعدة دولتين لشعبين[3]. ولم يلبث هرتسوغ أن دعا في 2016/2/10 إلى استكمال بناء الجدار العازل في الضفة الغربية حول كتلة «عتصيون»

1 مؤشر السلام. كانون ثان/يناير 2017. منشور في 2017/2/7.
http://www.peaceindex.org/indexMonthEng.aspx?num=317&monthname=January

2 تايمز أوف إسرائيل، 2016/2/7.
http://www.timesofisrael.com/labor-approves-herzogs-unilateral-pullout-plan

3 للمزيد حول الموضوع انظر: ورقة عمل بعنوان الرؤى السياسية الإسرائيلية تجاه القدس المحتلة في ظل الحكومة الحالية وانتفاضة القدس قدمها د. عباس إسماعيل في ورشة عمل أقامتها مؤسسة القدس الدولية في 2016/10/11. ويمكن الاطلاع على الورقة عبر هذا الرابط: http://quds.be/m28



الاستيطانية لضمان انفصال كامل عن الفلسطينيين ووضع حد للهجمات الإرهابية[1]. وفي سياق مشابه، قال يائير لابيد، زعيم حزب «هناك مستقبل» (المصنف من أحزاب الوسط) إنّنا بحاجة إلى أن نبني جدارًا عاليًا ونزيل الفلسطينيين من أمام أنظارنا. واعتبر لبيد في مقابلة مع القناة الثانية العبرية في 2016/12/10 أنّه لن يكون سلام، ولا نريد شعبين في دولة واحدة[2].

وفي مقابل هذا الطرح، شهد العام الماضي دعوات مستمرة، ومتصاعدة، من حزب «البيت اليهودي» إلى ضمّ الضفة الغربية إلى «إسرائيل»، فقد دعا وزير التعليم نفتالي بينت في 2016/10/6 إلى «تقديم تضحيات لضمّ الضّفة الغربية»، وقال إنّ «الأمل هو أن تصبح يهودا والسامرة جزءًا من السيادة الإسرائيلية»[3]. وفي 2016/12/29 قال بينت إنّ تسلم ترمب الرئاسة سيساعد «إسرائيل» على ضم مستوطنة «معاليه أدوميم» الواقعة في الضفة الغربية، وهذه ستكون سياستها بعد 2017/1/20، تاريخ تولي ترمب الرئاسة رسميًا[4].

التّمسك بسياسة التقارب مع الدول العربية كمقدّمة لحلّ الصراع مع الفلسطينيين:

هذه السياسة التي تتجلى بشكل كبير منذ بضعة أعوام، وتلاحظ في تصريحات دأب نتنياهو مؤخرًا على إطلاقها في مناسبات ومواقع متعددة حيث إنه بات يؤكد وجود لقاءات مع دول عربية لا تجمعها بـ «إسرائيل» اتفاقية سلام، بالإضافة إلى تكرار الكلام

1 تايمز أوف إسرائيل، 2016/2/10.
http://www.timesofisrael.com/finish-security-fence-near-jerusalem-to-stem-violence-herzog-demands
2 تايمز أوف إسرائيل، 2016/12/10.
http://www.timesofisrael.com/lapid-israel-needs-to-separate-from-the-palestinians
3 تايمز أوف إسرائيل، 2016/10/7.
http://www.timesofisrael.com/bennett-israel-must-make-sacrifices-to-annex-west-bank
4 تايمز أوف إسرائيل، 2016/12/29.
http://www.timesofisrael.com/ministers-clash-over-call-to-annex-west-bank-in-wake-of-un-resolution



على «التحالف مع المحور السني ضد الخطر الإيراني»، وتصوير حالة من التقارب الشعبية مفادها أن «شعوبًا عربية تعد إسرائيل حليفًا». هذه التصريحات تمثل سياسة اعتمدها الاحتلال مؤخرًا ويكرس من خلالها محاولات الوصول إلى تصفية القضية الفلسطينية من باب التقارب مع الأنظمة العربية التي ستؤثر بدورها في الاتجاهات والحلول التي يمكن أن ترضخ لها السلطة الفلسطينية.

وأكّدت هذا الاتجاه توصيات التقدير الاستراتيجي لمعهد أبحاث الأمن القومي الذي أوصى بتحسين العلاقات مع «الدول العربية السنية» إذ إنّ الحوار بين «إسرائيل» وهذه الدول يشير إلى أنّ عملية فعالة مع الفلسطينيين، حتى إن لم تتضمن مفاوضات لتسوية دائمة تؤدي إلى اتفاق شامل، ستساعد على إحداث اختراق في العلاقات مع دول الخليج، بما في ذلك تحويلها إلى علاقات علنيّة. ووفق التوصيات، فإنه على الرغم من أن الأنظمة العربية لا تعطي الأهمية ذاتها اليوم للقضية الفلسطينية مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن هذه الأنظمة تعتقد أن القضية مهمّة بالنسبة إلى الرأي العام المحلي، ما يعرقل قدرتها على تعميق علاقاتها بـ «إسرائيل» والعمل معًا لتحقيق مصالحهم المشتركة. مع الإشارة إلى أن «العملية الفلسطينية-الإسرائيلية ستساعد إسرائيل على إدراك أهمية العلاقات الموسعة كقيمة استراتيجية وتعزيز موقعها والقبول بها كدولة ذات شرعية في الشرق الأوسط»، فيما «العلاقات مع هذه الدول لها أهمية اقتصادية ويمكن أن تعزز الجهود لمواجهة الأعداء المشتركين»[1].

1 التقدير الاستراتيجي السنوي لإسرائيل 2016-2017، معهد أبحاث الأمن القومي، 2016. انظر:
http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4538&articleid=12747



«إسرائيل» تودّع عهد أوباما وتستبشر بفوز ترمب:



استقبل المسؤولون الإسرائيليون فوز ترمب بانتخابات الرئاسة الأمريكية بكثير من التفاؤل

على الرغم من المساعدة العسكرية الضخمة التي أقرها الرئيس الأمريكي باراك أوباما قبل أيام من مغادرته البيت الأبيض إلا أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية كانت قد هبطت إلى مستويات لم تشهدها سابقًا في ظلّ غياب الانسجام بين الرئيس الأمريكي ورئيس حكومة الاحتلال. وكان الامتناع الأمريكي عن التصويت ضد قرار مجلس الأمن بخصوص الاستيطان في 2016/12/23 –كخاتمة لعهد أوباما- انقلابًا على 8 سنوات لم يتمكّن خلالها الرئيس الأمريكي من اتخاذ موقف حازم حيال سياسات الاحتلال، وعلى رأسها الاستيطان. وبالمقابل، أعطت التصريحات التي طرحها المرشح الجمهوري دونالد ترمب بارقة أمل بالنسبة إلى الإسرائيليين حيث أشارت التصريحات السياسية إلى تفاؤل بفوز دونالد ترمب بانتخابات الرئاسة الأميركية، وبالدور الذي يمكن أن يلعبه لمصلحة الاحتلال خلال ولايته، وتلقّف عدد من السّياسيين الإسرائيليين هذا الفوز على أنّه فرصة كبرى لتعزيز البناء الاستيطاني، ولنقل السّفارة الأميركية إلى القدس. وفي هذا السياق، قال بينت إنّ فكرة دولة فلسطينية انتهت بفوز ترمب[1] فيما دعا عضو «الكنيست يوآف كيش (من «الليكود») إلى توسيع السيادة الإسرائيلية إلى الضفة الغربية ورحّب أرييه درعي (من حزب «شاس» الديني) بفوز ترمب على أنّه «معجزة» حيث سيساعد فوزه على تقليص تأثير التيارات اليهودية الليبرالية

1 وكالة سما الإخبارية، 2016/11/9. http://samanews.ps/ar/post/286105



المنتشرة في الولايات المتحدة[1]. ورحب نتنياهو بفوز ترمب قائلاً إنّه «صديق عظيم/ حقيقي لإسرائيل»[2]، ولكنه دعا الوزراء وأعضاء «الكنيست» إلى إعطاء الإدارة الجديدة وقتًا لصياغة موقفها من العلاقات مع «إسرائيل» عبر قنوات هادئة ومقبولة وليس عبر المقابلات والتصريحات[3].

أمّا على المستوى الشعبي، فأظهر استطلاع للرّأي أجراه «المعهد الإسرائيل للديمقراطية» في تشرين ثانٍ/نوفمبر بعد فوز ترمب بالرئاسة أنّ 22.6% من اليهود الإسرائيليين يعتقدون أن ترمب سيؤيد البناء في مستوطنات الضفة الغربية في مقابل 17.8% قالوا إنّه سيمنع البناء الاستيطاني[4]. وفي المجال الفلسطيني-الإسرائيلي، أظهر الاستطلاع أنّ 48.5% من اليهود في «إسرائيل» يعتبرون أنّ ترمب سيعمل لمصلحة «إسرائيل» بينما رأى 1.3% أنه سيكون أكثر دعمًا للفلسطينيين[5].

1 نيويورك تايمز، 2016/11/14. http://ow.ly/Q6Zd30amHk8
2 تايمز أوف إسرائيل، 2016/11/9.
http://www.timesofisrael.com/netanyahu-hails-trump-as-a-true-friend-of-israel
3 نيويورك تايمز، 2016/11/14. http://ow.ly/yech30amHq4
4 مؤشر السلام: تشرين ثانٍ/نوفمبر 2016
http://www.peaceindex.org/indexMonthEng.aspx?num=312&monthname=November
5 مؤشر السلام، تشرين ثانٍ/نوفمبر 2016.



ماذا سيكون برأيك موقف إدارة ترمب من البناء الاستيطاني في الضفة الغربية؟

50
40
30
20
10
0

% 22.6
% 17.8
% 39.2
% 20.3

0

اليهود الإسرائيليون

وفي ما يتعلق بنقل السفارة، أظهر استطلاع كانون أول/ديسمبر 2016 أنّ 11.3% من اليهود في «إسرائيل» متأكدون من أن ترمب سيفي بوعده الانتخابي وينقل السفارة إلى القدس مقابل 7.1% متأكدون من أنه لن يفي بوعده[1].

1 استطلاع مؤشر السلام: كانون أول/ديسمبر 2016.
http://www.peaceindex.org/files/Peace_Index_Data_December_2016-Eng.pdf



موقف اليهود الإسرائيليين من وعد ترمب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس

الموقف	اليهود الإسرائيليون %
متأكد من أنه سيفي بوعده حول نقل السفارة للقدس	11.3
أعتقد أنّه سيفي بوعده	38.5
أعتقد أنّه لن يفي بوعده	27.8
متأكد من أنّه لن يفي بوعده	7.1
لا أعرف/لا جواب	15.3
المجموع	100

وعلى أيّ حال، فإنّ التطورات في التصريحات والمواقف الصادرة عن ترمب والتي سبقت تسلّمه منصبه بشكل رسمي في 2017/1/20 تظهر أنّ التفاؤل السياسي الإسرائيلي بالعهد الجديد كان في محله، وأنّ التوقعات على المستوى الشعبي بأنّ ترمب سيعمل أكثر لمصلحة «إسرائيل» ستتجلّى واقعًا على الأرض، حسب تصريحاته المثيرة للجدل حول الاستيطان وحل الدولتين ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة.

القدس ليست موحّدة في استطلاعات الرأي:

أظهر استطلاع «مؤشّر السلام» للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية في جامعة «تل أبيب» والذي نشرت نتائجه في 2016/3/7 أنّ معظم اليهود الإسرائيليين (61 %) يعتقدون أنّ القدس مدينة مقسمة إلى قسمين شرقي وغربي، وليست عاصمة موحّدة مع الإشارة إلى أن 49 % من اليهود الإسرائيليين قالوا إن القدس ليست مقسمة في مقابل 44 % قالوا إنها كذلك عندما طرح المعهد السؤال لأول مرة عام 1999. وأظهرت معطيات استطلاع شباط/فبراير 2016 أنّ 24.8% من اليهود يوافقون بشدة على القول بأن القدس مقسمة مقابل 15.3% لا يوافقون مطلقًا[1].

1 المصدر نفسه.



وفي كانون ثانٍ/يناير 2016 نشر المعهد نتيجة استطلاع للرأي حول تأييد اقتراح يتسحاق هرتسوغ لجهة الانفصال عن الفلسطينيين وبناء جدار يفصل القدس والقرى الفلسطينية المجاورة نظرًا إلى أنه لا شريك للسلام في الوقت الحاضر، وفق هرتسوغ. وقد أيد اقتراح هرتسوغ بقوة 21.6% من اليهود الإسرائيليين ولم يوافق عليه قط 21% منهم[1].

موقف اليهود الإسرائيليين من اقتراح هرتسوغ لجهة الانفصال عن الفلسطينيين وبناء جدار لفصل القدس عن القرى الفلسطينية المجاورة

الموقف	النسبة
مؤيد بشدة	21.6 %
مؤيد	27 %
غير مؤيد	23.3 %
غير مؤيد أبداً	21 %
لا أعرف/ لا إجابة	7 %

1 مؤشر السلام، كانون ثان/يناير 2016.
http://www.peaceindex.org/files/Peace_Index_Data_January_2016-Eng.pdf



3- الفصل الثالث: التفاعل مع القدس عربيًا ودوليًا

أولاً: التفاعل مع القدس على المستويين العربي والإسلامي

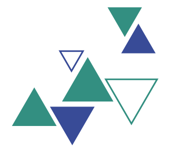
1. المستوى الفلسطيني:

أ- السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير

أشكالٌ جديدة من التنسيق مع الاحتلال وانسحابٌ من مشهد القدس

لا تحاول السلطة الفلسطينيّة في تعاطيها مع مدينة القدس المحتلة، أن تشكل أو تدعم أي حالةٍ من المواجهة مع الاحتلال، هذه الحالة من الترهل وعدم الفاعليّة تلت اتفاق أوسلو عام 1993، واستمرت حتى عام 2016، فقد دُفعت السلطة الفلسطينية لتنازلات متتالية تخلّت بموجبها عن أي دورٍ فاعل لها في المدينة، وقد مارس الاحتلال تجاهها سياسةً من الإقصاء المتعمّد، فلم تعد السلطة - ولا للمؤسسات المتصلة بها- قادرةٌ على القيام بالحاجات الإنسانيّة والحياتيّة الأساسيّة للفلسطينيين في القدس، أو تشكيل البيئة الحاضنة لمواجهة مشاريع الاحتلال التهويديّة المتنامية.

ولم يشكل غياب السلطة عن العمل الميداني في القدس الضريبة الوحيدة لمسار المفاوضات مع الاحتلال، فقد شكل التنسيق الأمني إضافةً دائمة الحضور في مسار تعاطي السلطة مع الاحتلال، وعلى الرغم من انسداد أفق المفاوضات بين الجانبين شهد عام 2016، ارتفاعًا في التنسيق الأمني، مع تكرار التصريحات الفلسطينيّة بمشاركة الأجهزة الأمنيّة الوطنية في قمع وإحباط العمليات خلال انتفاضة القدس، وإلى جانب التنسيق الأمني برز تنسيقٌ آخر «مدنيّ»، كسياقٍ موازٍ اعتمدته السلطة في تعاملها مع الاحتلال وهو مسارٌ خطير يجدر التنبه له ولمفاعيله على الصعيد الفلسطيني والعربي.



التنسيق الأمني:



الأجهزة الأمنية في وجه إحدى المظاهرات في الضفة الغربيّة (صورة أرشيفيّة)

شهد عام 2016 استمرارًا للتنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنيّة التابعة للسلطة الفلسطينيّة وتلك الخاصة بالاحتلال، ومع بدايات عام 2016 كشف تقريرٌ لصحيفة هآرتس العبرية عن تحسّن في مستوى التنسيق الأمني الإسرائيلي، مع الأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة في الضفة الغربية، وقد وصفت الصحيفة هذا التحسن بأنه «تنسيقٌ على مدار الساعة»[1]. وأشادت مصادر الصحيفة الأمنيّة بقمع الأجهزة الأمنية للمتظاهرين الفلسطينيين في إطار انتفاضة القدس، وعملها على إجهاض أي تحركاتٍ مماثلة.

واجهت السلطة الفلسطينيّة انتفاضة القدس وعملت إلى جانب الاحتلال على قمعها وعدم تزايد عملياتها، معتبرةً إياها وسيلةً لإضعاف حضورها في مناطق سيطرتها، ووسيلةً يستفيد منها خصومها السياسيون على الساحة الفلسطينيّة، ما أدى إلى تعزيز إضافي في التنسيق الأمني بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفي إطار كبح الانتفاضة كشف وزير المالية في حكومة الاحتلال موشيه كحلون

> وجدت السلطة الفلسطينيّة بأن انتفاضة القدس تخلّ بمسار التسوية السلميّة، وتقدم فرصةً لتعزيز حضور خصومها السياسيين على الساحة الفلسطينيّة، فعملت على تعزيز التنسيق الأمني مع الاحتلال، وساهمت في قمع الانتفاضة وعدم تزايد عملياتها.
>
> وقد التقى مسؤولون فلسطينيون وإسرائيليون، وتباحثوا في السبل الممكنة لوقف الانتفاضة، ومساهمة السلطة في ذلك مقابل تسهيلات اقتصاديّة عديدة.

1 قدس برس، 2016/1/7، http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=14239



في 2016/1/16، عن لقاءٍ جمعه بعددٍ من المسؤولين بالسلطة الفلسطينيّة في مكتبه بالقدس المحتلة، وأشار بأن هدف اللقاء هو وقف الانتفاضة، وشارك فيه كلٌّ من وزير الماليّة الفلسطيني شُكري بشارة، ووزير الشؤون المدنيّة حسين الشيخ، وقد عرض كحلون على المسؤولين الفلسطينيين تسهيلات اقتصاديّة عديدة، مقابل عددٍ من الشروط، في مقدمتها التزام السلطة باستنكار العمليات الفرديّة التي ينفذها الفلسطينيون[1].

ولم يكتف مسؤولو السلطة بالتعاون السرّي مع الاحتلال لإيقاف الانتفاضة، فقد أشاد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بنتائج التنسيق وما حققته الأجهزة الأمنية الفلسطينيّة في هذا الإطار، في مقابلةٍ معه في 2016/3/31، أعلن خلالها بأن قوات الأمن التابعة للسلطة تحاول منع الشبان الفلسطينيين من حمل السكاكين لطعن الإسرائيليين، واصفًا هذه العمليات بأنها «غير معقولة»، كما أعلن بأنه أرسل قوات الأمن الفلسطينيّة إلى المدارس في جميع أنحاء السلطة الفلسطينيّة للبحث عن السكاكين، وأضاف «في مدرسة واحدة وجدنا 70 من الفتيان والفتيات يحملون السكاكين»[2].

وقد أكدت معلومات نشرتها صحيفة هآرتس عن رئيس «الشاباك» السابق يورام كوهين، بأن أجهزة الأمن الفلسطينيّة تقوم بإحباط العمليات عندما تتلقى معلومات استخباريّة من الدولة العبريّة[3]، وفي تقريرٍ للخبير الإسرائيلي آفي يسخاروف على موقع ويللا العبري، أكد فيه استمرار التنسيق الأمني بقوّة، وعدم صحة التصريحات الصادرة عن نية المسؤولين الفلسطينيين بوقف هذا التنسيق، وأشار يسخاروف باتخاذ التنسيق طابعًا جديدًا، عبر قيام مسؤول أمني فلسطيني في أحد مناطق الضفة الغربيّة، بدعوة نظيره الإسرائيلي لحفلة عائليّة، «ما يبدو مغايرًا للواقع السياسي السلبي بين الفلسطينيين والإسرائيليّين» بحسب

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/1/17، https://goo.gl/XT3jAI
2 هآرتس، 2016/3/31، http://www.haaretz.com/israel-news/1.712120
3 هآرتس، 2016/5/4، http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.717874



التقرير، وقد أشار يسخاروف بأن أجهزة السلطة تتعقب من يحاولون تنفيذ العمليات على شبكات التواصل الاجتماعي، أو عبر الملاحقة الأمنية الاستخباريّة المباشرة، حيث المعلومات تصل في بعض الأحيان من المخابرات الإسرائيليّة[1].

تطور التنسيق «المدني» في ظلّ جمود المفاوضات

لم يعد الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي لطاولة المفاوضات خلال 2016، نتيجة أسبابٍ عدة، ولكن انسداد أفق المفاوضات لم يبعد التنسيق المدني- السياسي بين الجانبين، فإلى جانب التنسيق الأمني الذي ارتفع بشكل كبير مع استمرار انتفاضة القدس، برزت لقاءات جمعت سياسيين فلسطينيّين وآخرين من حكومة الاحتلال، لأغراض وأهدافٍ مختلفة ذات طابع «مدني»، في إطار من التنسيق بدعواتٍ اجتماعية واقتصاديّة مختلفة.

> برز خلال 2016 «التنسيق المدني» إلى جانب التنسيق الأمني، وجمعت لقاءات عديدة سياسيين فلسطينيّين وآخرين من دولة الاحتلال، لأهدافٍ مختلفة ذات طابع مدني، في إطار من التنسيق الاجتماعي والاقتصادي.
>
> وضمن إطار التنسيق المدني، شارك ممثلٌ عن السلطة في مؤتمر هرتسيليا السنوي للأمن القومي الإسرائيلي، ونُظمت لقاءات تطبيعيّة مع رجال أعمال وشخصيات عربيّة وأجنبيّة

ترجع تفاهمات التنسيق المدني والأمني بين السلطة والاحتلال إلى اتفاق أوسلو الموقع بين الجانبين في أيلول/سبتمبر 1993، حيث تم حلّ الإدارة المدنيّة للاحتلال التي كانت تُشرف على احتياجات ومتطلبات الفلسطينيّين، ونقلت صلاحياتها للسلطة الفلسطينيّة، وعلى إثر ذلك أسّست مديرية التنسيق والارتباط المشترك بين الجانبين. عاد هذا التطبيع بشكلٍ كبير خلال 2016 عبر تفعيل «لجنة التواصل الاجتماعي»، والتي يعود إنشاؤها لعام 2012، وتضمّ قياديين وشخصيات من السلطة الفلسطينيّة ومنظمة التحرير. وخلال 2016 قامت بعقد لقاءاتٍ للتجار والمورّدين الفلسطينيين مع قائد ما يسمى بـ «الإدارة

1 الجزيرة نت، 2016/6/25، https://goo.gl/j8vAYu



المدنيّة» لدى الاحتلال، وعقدت لقاءات تطبيعيّة بين شخصياتٍ فلسطينيّة، وشخصيات سياسيّة وأمنيّة ودينيّة وأفراد من المجتمع الإسرائيلي من جهةٍ أخرى[1].

وفي سياق متصل بأعمال هذه اللجنة، قام وفدٌ فلسطينيّ رسمي في 2016/3/29، بتقديم العزاء بقائد الإدارة المدنيّة للاحتلال بالضفة الغربية البريغادير منير عمار، والذي قُتل بحادث تحطم طائرة صغيرة شمال فلسطين المحتلة، وشارك عضو اللجنة التنفيذيّة لمنظمة التحرير أحمد المجدلاني، بمؤتمر هرتسيليا السنوي للأمن القومي الإسرائيلي، الذي عُقد في شهر حزيران/يونيو 2016، بالإضافة لتنظيم لجنة التواصل الاجتماعي اجتماعات ولقاءات مع رجال أعمال وشخصيات عربيّة وأجنبيّة[2].

وحول عدم توقف هذا التنسيق على الرغم من اندلاع انتفاضة القدس وانسداد أفق المفاوضات، يقول المحلل السياسي الإسرائيلي عكيفا ألدار، بأنه لا يُمكن الفصل بين التنسيق الأمني والمدني، في ما يعتبر الأخير لقاء المصالح بين الطرفين، مشيرًا إلى أن الجانب الإسرائيلي سيكون الخاسر الأكبر لو جرى تجميد هذا التنسيق، إذ ليس بمقدوره تحمل تبعات هذا الإجراء أمنيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا[3]. وبرّرت أوساط مقرّبة من السلطة الفلسطينيّة هذه المشاركات، بأنها محاولةٌ لإحداث اختراق للمجتمع الإسرائيلي، ولكن هذه المحاولات عمليًا لا تصبّ إلا في مصلحة الاحتلال، فهو لا يسمح لمثل هذه الأنشطة إلا من بوابته الرسميّة، كما أصبحت نموذجًا للتطبيع الناعم في الأوساط العربيّة، وجعل التواصل مع الاحتلال هو البديل عن النضال بحسب الأوساط الفلسطينيّة.

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/12/27، https://www.palinfo.com/193354
2 المرجع نفسه.
3 الجزيرة نت، 2016/12/29، https://goo.gl/6nGrBK



السلطة الفلسطينيّة غائبةٌ عن المشهد السياسي والاحتياجات الحياتيّة في القدس

برزت خلال عام 2016 نتائج غياب السلطة الفلسطينيّة عن العمل في المدينة المحتلة بصورةٍ واضحة، فالقطاع الصحي في القدس يعاني بشدة نتيجة الإهمال من السلطة والضعف العام لبنية المجتمع الفلسطيني في القدس. وتعاني مستشفيات القدس من عدم دفع السلطة الفلسطينيّة المبالغ المترتبة عليها، والتي بلغت في شهر أيلول/سبتمبر نحو 160 مليون شيكل (نحو 48 مليون دولار أمريكي)، ما هددّ عمل هذه المؤسسات والخدمات الصحيّة التي تقوم بتقديمها[1]، ويعمل في القدس 6 مؤسسات صحية تُقدم الخدمات الطبيّة والصحيّة لنحو 150 ألف مريض من القدس المحتلة وجوارها سنويًا.



مدخل مشفى المقاصد في القدس المحتلة

واستمرت أزمة مشافي القدس المالية حتى نهاية العام، حيث أعلن مشفيا المقاصد الخيريّة والمطلع بأنهما سيغلقان أبوابهما، بسبب عدم تسديد السلطة لمستحقاتهما الماليّة المتراكمة، وقد أثّرت هذه الأزمة في عمل هذين المشفيين خاصةً وباقي مشافي القدس، ما حدّ من قدرة المشافي على شراء المستلزمات الطبيّة والأدوية، عدا عن رواتب الكوادر الطبيّة والإداريّة، وهو أمر بالغ الخطورة على سكان القدس إن أغلقت هذه المشافي أبوابها، وفي إطارٍ متصل نظمت نقابة العاملين في مستشفى المقاصد بالتعاون مع نقابات المشافي الأخرى، اعتصامًا داخل مستشفى المقاصد[2] في 2016/11/27، وتم تأجيل تصعيد التحركات بعد بوادر إيجابيّة من قبل وزارة الماليّة

1 صحيفة القدس المقدسية، 2016/9/2، http://www.alquds.com/articles/1472749726968000300/
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/25، https://www.palinfo.com/191477

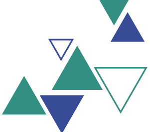


الفلسطينيّة، والوعد بتسديد دفعةٍ من ديون المشافي لا تقل عن 40% من مجموعها، ومن ثم الانتظام في تسديد الدفعات اللاحقة[1].

برزت أزمة القطاع الصحي في القدس، نتيجة عدم تسديد السلطة الفلسطينية لمستحقات هذه المشافي، ما حدّ من قدرة المشافي على شراء المستلزمات الطبيّة والأدوية. وأظهرت هذه الأزمة عمق الخلل في تعامل السلطة مع قطاعات القدس الحياتيّة، وتتجنب السلطة الدخول في معركةٍ سياسيّة مع الاحتلال حول إمكانية إجراء الانتخابات المحليّة في القدس المحتلة، مع أنّ إثارة هذه المسألة بجديّة تحرج الاحتلال، وتصب في نشر قضيتها ومعاناتها بشكلٍ أكبر.

وأظهرت هذه الأزمة عمق الخلل في تعامل السلطة مع قطاع بالغ الأهمية في القدس، فهي إلى جانب عدم محاولتها استعادة دورها الممكن وفاعليتها في المدينة المحتلة، نجد بأنها تنسحب وتُهمل قطاعات خدميّة للفلسطينيين في القدس، ما يفاقم الواقع المأزوم للمدينة وأهلها. ولا تحاول السلطة تسجيل أي انتصارٍ سياسي لها في القدس، فقد تجنبت الدخول في معركةٍ سياسيّة مع الاحتلال حول إمكانية إجراء الانتخابات المحليّة في القدس المحتلة، واعتبر الخبير الإسرائيلي في الشؤون العربيّة يوني بن مناحيم أن عباس يتجنب الدخول في مواجهة سياسيّة مع «إسرائيل» حول موضوع القدس، لأن ذلك من شأنه «إشعال الوضع الميداني»[2]، ويشير مختصون إلى ضرورة قيام السلطة الفلسطينيّة بإجراء انتخابات محليّة في القدس المحتلة، بالرغم من صعوبة هذا الإجراء، جرّاء رفض سلطات الاحتلال والعراقيل التي سيفرضها، ولكن إثارة هذه المسألة بجديّة عند إجراء أي انتخابات يذكّر العالم كلّه بأن القدس مدينةٌ محتلة[3].

1 موقع مدينة القدس، 2016/12/12، http://www.alquds-online.org/index.php?s=3&cat=8&id=21131
2 الجزيرة نت، 2016/8/21، https://goo.gl/V7HCVW
3 تهويد القدس وسبل المواجهة السياسيّة والإعلاميّة، هشام يعقوب (محرر)، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016، ص 120.



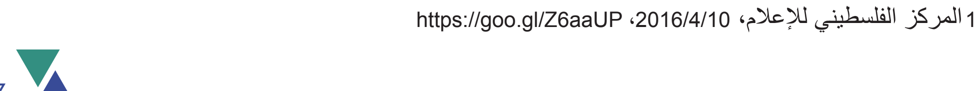
ب- الفصائل الفلسطينية: الدوران في فلك العجز

شكلت القدس البيئة الأكثر تعقيدًا لعمل الفصائل الفلسطينيّة في السنوات الأخيرة، والتي تراجع أداؤها ودورها في المدينة المحتلة بشكلٍ كبيرٍ في السنوات الماضية، ومع تقديم انتفاضة القدس فرصةً لرفع العمل الفصائلي من جديد، وصعود هذا التفاعل بأشكال وأنماطٍ مختلفة، عادت الفصائل للمراوحة خلال عام 2016، والعودة إلى التفاعل الجاف عبر بيانات الشجب والاستنكار التي تأتي بعد الاعتداءات على المسجد الأقصى والمقدسيين، أو التي تتفاعل مع مشاريع الاحتلال التهويديّة، كمحاولة تجريم الأذان في القدس والمناطق المحتلة عام 1948.

تفاعل الفصائل: ردات فعل وغياب خطط العمل

شكل تفاعل الفصائل الفلسطينيّة مع المستجدات في مدينة القدس المحتلة نموذجًا للتعامل عبر ردات الفعل، حيث غلب التعامل مع ما يجري في المدينة عبر بيانات الشجب والاستنكار، أو مباركة العمليات الفرديّة التي تحصل بين كل فترةٍ وأخرى، ومع أن معظم الذين ينفذون هذه العمليات لهم خلفيات فصائليّة، إلّا أن الفصائل غير منخرطة بشكلٍ كامل في الانتفاضة. حالة المراوحة هذه تزيد من صعوبة واقع المقدسيين، الذين يقبعون بين تفريط السلطة بهم، وتراجع حضور الفصائل في القدس، وغياب خطط العمل لديها، وغياب قيادة وطنيّة في المدينة المحتلة، تستطيع حشد وتفعيل الجهود المبعثرة.

أمام أهميّة الانتفاضة في العمل الجامع للقدس، صرّح القيادي في حركة حماس خليل الحيّة في 2016/4/10، بأنّ انتفاضة القدس تشكل إحدى بوابات الوحدة الوطنية الفلسطينيّة، داعيًا الفصائل لدعم الانتفاضة والوقوف خلفها وتعزيزها، وأشار الحيّة إلى أنّ الانتفاضة تقف حاجزًا أمام سياسة التهويد التي يمارسها الاحتلال[1]. وبعد سلسلة من



1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/4/10، https://goo.gl/Z6aaUP



الاقتحامات العنيفة التي شهدها المسجد الأقصى في ما يسمى «ذكرى خراب المعبد» في 14-2016/8/15، نددت الفصائل الفلسطينيّة بهذه الاقتحامات ودعت الجماهير في القدس والداخل الفلسطيني المحتل إلى الاستنفار لحماية المسجد الأقصى، داعيةً الأطراف الدولية إلى التدخل لوقف عدوان الاحتلال ومستوطنيه على الأقصى، فيما علقت حركة حماس بأن «جرائم الاحتلال ومستوطنيه بحق الأقصى والمقدسات، كفيلة بتفجير الوضع كله في حال استمرارها»، وطالبت حركة فتح في بيانٍ لها القادة العرب والمسلمين التدخل الفوري لوقف هذه الاعتداءات بحق المسجد الأقصى[1].

وفي سياق متصل ظهر تعاطي الفصائل مع ما يقوم به الاحتلال من محاولات لمنع الأذان في القدس والمناطق المحتلة عام 1948، متسقًا بشكلٍ كبير مع الخطاب الخاص بالسلطة الفلسطينيّة حول الموضوع، من حيث دعوة الأطراف الفاعلة عربيًا ودوليًا إلى التحرك، أو إدانة أفعال الاحتلال، والتي بحسب الفصائل سوف تؤدي لتفجير المنطقة، وحذّرت الفصائل الفلسطينيّة الاحتلال من تداعيات تطبيق قانون منع رفع الأذان في القدس والأراضي المحتلة عام 1948، مؤكدةً أن منع رفع الآذان في المساجد يدفع المسلمين في الأراضي المحتلة للتصدي بكل قوةٍ وحزم للمحتل الإسرائيلي[2]. في ما وصف متابعون للشأن الفلسطيني ردات الفعل هذه، بأنها «ردودٌ شاحبة»، لا ترقى لخطورة القانون وتداعياتها على المدى البعيد، وهو ما ينسحب على مجمل التفاعل مع قضايا القدس.

---

1 موقع مدينة القدس، 2016/8/15، http://alquds-online.org/index.php?s=19&id=19914

2 وكالة القدس للأنبياء، 2016/11/14، http://alqudsnews.net/post/100988



2. الأردن:

كاميرات الأقصى: هروب من مواجهة الاحتلال خلف الكاميرات

أثار موضوع تركيب الأردن لكاميرات في الأقصى جدلًا واسعًا، جاء على خلفية الاتفاق مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في 2015/10/24، وارتباط القرار بالحدّ من «الاستفزازات» التي تحصل في الأقصى، والتي تعتبر واحدةً من أهم أسباب تفجر انتفاضة القدس، وبعد سلسلة من التسريبات عن خلافات أردنية – إسرائيلية حول جهة الإشراف على الكاميرات وموعد تركيبهم، صرّح وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردني هايل داود في 2016/3/24، أن الأردن ماضٍ بتركيب الكاميرات في الأقصى، فيما جمع لقاء في اليوم نفسه وزير الخارجية الأردني ناصر جودة برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في رام الله، حيث أعلن عباس موافقته على كل ما يقوم به الأردن بخصوص الأقصى[1].

قدم الأردن قرار مراقبة المسجد الأقصى بالكاميرات، لتوفير تغطية مصورة على مدار 24 ساعة لكل المواقع داخل المسجد الأقصى، ما يوفر سجلًا «شاملًا وشفافًا» لما يحصل فيه[2]، ما يحول دون تغيير الوضع القائم، وكان وزير شؤون الإعلام محمد المومني قد صرّح في بيان صادر في 2016/3/21، بأن هدف تركيب الكاميرات هو الحفاظ على هوية الأقصى الإسلامية والعربية ورصد أيّ انتهاكات من المتطرّفين الإسرائيليين ومقاومتها[3]. تبريرات الأردن لاقت رفضًا شعبيًا كبيرًا فلسطينيًا، لأن توثيق اعتداءات الاحتلال يجري من دون الحاجة إلى الكامرات، وإمكانية استفادة الاحتلال منها أكبر.

1تقرير حال القدس الأول لعام 2016، هشام يعقوب (محرر)، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016، ص 13
http://alquds-online.org/index.php?s=items&cat=52&id=313
2 تهويد القدس وسبل المواجهة السياسية والإعلامية، مرجع سابق، ص 158.
3حال القدس الفصلي 2016/1 ، مرجع سابق، ص 14.



اضطر الأردن أمام الرفض المبدئي للمشروع من المقدسيين ابتداءً وعموم الشارع الفلسطيني إلى إيقافه، وأعلن عن ذلك رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور في 2016/4/18 في بيانٍ رسميّ، حيث أعلن التوقف عن المضي في تنفيذ مشروع تركيب الكاميرات داخل المسجد الأقصى، محمّلًا مواقف جهات فلسطينيّة المسؤولية عن وقف المشروع. وقد علّق معنيون بالشأن الأردني، بأن «الأردن تورط بالفعل في قصة الكاميرات ووجد نفسه محرجًا بين الأميركيين والإسرائيليّين والفلسطينيّين»[1]، فكان إيقاف المشروع مخرجًا للأردن من المأزق الذي هدد مكانته كوصيٍّ على المقدسات في المدينة المحتلة.

> أوقف الأردن مشروع تركيب الكاميرات في الأقصى في 2016/4/18، بعد رفضٍ شعبي فلسطيني للمشروع، ومع أن التبرير الأردني للكاميرات هو رصد اعتداءات الاحتلال في الأقصى، إلا أنّ واقع الاعتداءات على الأقصى لا يحتاج إلى تصوير فهو واضح للجميع، ولكنه يحتاج إلى مواجهةٍ جادة.

شهيدٌ أردني في القدس ولا تغيير في العلاقات بين البلدين إثرها:

استشهد الشاب الأردني سعيد العمرو في 2016/9/16، بعد إصابته بثماني رصاصات في أماكن متفرقة من جسده، إثر زعم الاحتلال أنه حاول تنفيذ عملية طعن في منطقة باب العمود في القدس المحتلة، وقد ادعت شرطة الاحتلال أن الشاب اتجه نحو الجنود وهو يحمل سكينتين، ووجدت بحوزته سكينًا ثالثة، وجواز سفرٍ أردني، موضحةً أنه وصل من الأردن في اليوم السابق عن طريق جسر «اللنبي»[2].

أحدث قتل الشاب ردات فعلٍ مختلفة في الشارع الأردني، حيث شهد مسقط رأس الشهيد في بلدة المغير بمحافظة الكرك في 2016/9/17، احتجاجاتٍ من قبل الأهالي للمطالبة بتسلم جثمانه الذي تحتجزه قوات الاحتلال. ووصف بيان للخارجية الأردنيّة مقتل الشاب سعيد

---

1 الجزيرة نت، 2016/4/20، https://goo.gl/WZTgXn
2 الجزيرة نت، 2016/9/16، https://goo.gl/3yvUAW



العمرو على يد جيش الاحتلال بـ «الفعل الهمجي»، فيما شككت الناطقة باسم الخارجية الأردنيّة صباح الرافعي، في مزاعم الشرطة الإسرائيليّة بأن العمرو هاجم جنود الاحتلال، «خصوصا أنه لم يصب أي جندي أو شرطي إسرائيلي في الحادثة»[1]، على حدّ تعبيرها.

سلّمت سُلطات الاحتلال في 2016/9/18، جثمان الشهيد للسلطات الأردنية عبر معبر الكرامة، وكشفت العائلة بأن مجندة إسرائيلية أطلقت على الشهيد عشر رصاصات في ظهره، وقد شيعه مئات المواطنين الأردنيين في 2016/9/19 على وقع هتافات تمجّد الشهيد، وتتوعد بالثأر من قتلته، وانتقد مغردون أردنيّون غياب التمثيل الرسمي عن مراسم التشييع في الكرك، حتى غياب القوى والكيانات السياسية المنشغلة بأجواء الانتخابات النيابية. واستدعت الخارجية الأردنيّة، سفيرة الاحتلال في عمّان، وطلبت منها تزويد الوزارة بالتوضيحات والمعلومات التفصيليّة كافة عن الحادثة والتحقيقات الجارية، وأعلنت الخارجية أنّها «ستتخذ الموقف المناسب وفقًا لتلك المعلومات». وقد أحدث قتل الشاب العمرو موجة استياء في الشارع الأردني، فيما وصفه سياسيون أردنيون بأنه يوسع العداء الكبير بين الأردنيين تجاه «إسرائيل»، وطالبوا بالرد على جريمة الاحتلال بخطوات عمليّة، كطرد السفير الإسرائيلي من الأردن، أو إلغاء معاهدة وادي عربة الموقعة بين الجانبين عام 1994»[2]، وهي خطوات أكبر بكثير من

> يُتابع الأردن بشكل حثيث ما يحدث في المسجد الأقصى والقدس، ولكنه تفاعلٌ يدور في فلك رصد الحدث ورفضه، عبر بيانات الاستنكار والشجب، من غير أي حراك فاعل طيلة عام 2016.
>
> وقد شدّد الملك الأردني عبد الله الثاني بأن الأردن يتعامل بشكل متواصل مع الانتهاكات والاعتداءات التي تقوم بها "إسرائيل"، ومحاولات تغيير الوضع القائم في مدينة القدس. وأكدّ بأنه سيقف في "وجه أية اعتداءات أو محاولات للتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى".

1 الجزيرة نت، 2016/9/17، https://goo.gl/88dhcq

2 القدس المقدسية، 2016/9/18، http://www.alquds.com/articles/1474225763573574500



الممكن نتيجة للعلاقات المتبادلة بين الجانبين، ومن ثمّ تم تجاوز الأزمة بشكلٍ سريع وسط انشغالات الشارع الأردني، بالانتخابات النيابيّة وما نتج عنها لاحقًا.

سقف المواقف أعلى بكثيرٍ من سقف العمل

تُعتبر المملكة الأردنية الوصية على المقدسات الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس، ونتيجةً لهذه الوصاية فهي تتفاعل بشكلٍ دائم مع ما تتعرض له هذه المقدسات من اعتداءاتٍ وانتهاكات من قبل الاحتلال، ونستعرض اثنين من المواقف المهمّة لقيادة الأردن الرسميّة حول ما يجري في القدس والأقصى.

ففي مقابلةٍ مع صحيفة الدستور الأردنية نُشرت في 2016/8/15، قال الملك الأردني عبد الله الثاني إن الأردن يتعامل بشكل متواصل مع هذه الانتهاكات والاعتداءات المتكررة التي تقوم بها «إسرائيل» والجماعات المتطرفة، والمحاولات السافرة لتغيير الوضع القائم في مدينة القدس ولمعالمها وتراثها وهويتها التاريخيّة، والانتهاكات التي تطال حقوق المقدسيين والتضييق عليهم وتهجيرهم، والمساس بالمقدسات الإسلاميّة والمسيحيّة. وأكد «أن مسؤوليتنا تجاه المقدسات الإسلاميّة في القدس على رأس أولوياتنا على الساحة الدوليّة، ونستخدم كل إمكانياتنا في الدفاع عن المسجد الأقصى/كامل الحرم القدسي الشريف الذي لا يقبل الشراكة ولا التقسيم» وأكد بأنه سيقف «بوجه أية اعتداءات أو محاولات للتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى/الحرم الشريف»[1].

وحول الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى مع نهاية عام 2016، استنكرت الحكومة الأردنية بشدة الاستفزازات الإسرائيليّة والسماح للمتطرفين بدخول ساحات المسجد الأقصى، بما يمثله ذلك من انتهاك لحرمة المسجد وإيذاء لمشاعر المسلمين في شتى أنحاء

1 موقع رئاسة مجلس الوزراء في المملكة الأدرنية الهاشميّة، 2016/8/15، https://goo.gl/MppkYT



العالم، وقال وزير الدولة لشؤون الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية محمد المومني في 2016/12/29 بأن الحكومة الأردنية، تحمل الحكومة الإسرائيلية باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال مسؤولية أي مساس بالمسجد الأقصى، وأكد بأن الأردن يوظف خياراته الدبلوماسية والقانونية كافة للحفاظ على المقدسات الإسلاميّة وحمايتها، لافتًا في هذا الصدد إلى الوصايا التاريخية والرعاية الهاشمية للمقدسات الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس، وأوضح المومني أن الالتزام الأردني بهذا الشأن حاسم وواجب مقدس، كما أشار المومني الى أن حراس الأقصى يقومون بواجباتهم للحيلولة دون الاقتحامات المتكررة لساحات المسجد الأقصى المبارك، وتعمل الحكومة على زيادة أعدادهم وتمكينهم من القيام بمهامهم[1].

ويشير هذان النموذجان لدرجة عاليةٍ من التفاعل الأردني الرسمي، مع ما يحدث في المسجد الأقصى خاصةً والقدس بشكلٍ عام، ولكنه تفاعلٌ يدور في فلك رصد الحدث ورفضه، عبر بيانات الاستنكار والشجب، من غير أي حراك ملموس كون الأردن هو الوصي على هذه المقدسات، وهو ما استمر طيلة عام 2016.

3. الدول العربيّة والإسلاميّة الأخرى:

شهد عام 2016 انزياحًا عربيًا للتطبيع مع الاحتلال، والذي تمظهر بأشكالٍ وصور متعددة، على الصعد الإعلاميّة والثقافيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، إضافةً لزيارات مسؤولين رسميين وشبه رسميين للاحتلال، وعقد اجتماعات مع مسؤولين إسرائيليين. هذا الانفتاح العربي والإسلامي نحو الاحتلال يترافق مع ظاهرتين أساسيتين، الظاهرة الأولى تقديم

1 وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2016/12/29
http://petra.gov.jo/Public_News/Nws_NewsDetails.aspx?Site_Id=2&lang=1&NewsID=283519&CatID=13



الأنظمة العربية للتطبيع والسلام مع الاحتلال، بأنّهما السّياق الطبيعي لإنهاء القضيّة الفلسطينية، وما ينتج عن هذا المسار من تبعات سياسيّة واستراتيجيّة، والظاهرة الثانية ضمور التفاعل الرسمي والشعبي مع قضايا القدس والمقدسات، وتراجع موقع القضية الفلسطينيّة بشكلٍ عام على أجندة أولويات الشعوب العربيّة، نتيجةً لتغيّر المعطى السياسي العربي، ولحالة الاحتراب الداخلي والمشاكل السياسيّة والأمنيّة في عددٍ منها.

مصر الحليف العربي الأبرز لـ «إسرائيل»:

شهدت العلاقات المصرية مع الاحتلال تحسنًا ملحوظًا، بعد استلام الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة، وقد برز خلال 2016 اهتمام الرئيس السيسي بالقضية الفلسطينيّة كمفتاح لتطوير علاقته مع «إسرائيل»، وقد صرّح في 2016/5/17 بأن حلّ القضية الفلسطينيّة سيمهّد لسلام دافئ بين القاهرة و«تل أبيب»، وأتت المبادرة المصريّة للسلام بعد تنسيق وتوافق بين مسؤول «الرباعية» السابق طوني بلير والسيسي ونتنياهو، وبعلم وموافقة وزير الخارجيّة الأميركي جون كيري والملكين السّعودي والأردني[1].

شهدت العلاقات المصرية مع الاحتلال تحسنًا ملحوظًا خلال 2016، وبرز اهتمام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالقضية الفلسطينيّة كمفتاح لتطوير علاقته مع "إسرائيل".
استمر الانفتاح المصري تجاه الاحتلال يتصاعد خلال العام، مع زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري للاحتلال في 2016/7/10، وهي الزيارة الأولى على هذا المستوى منذ 9 سنوات.

واستمر الانفتاح المصري تجاه الاحتلال يتصاعد خلال العام، مع زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري للاحتلال في 2016/7/10، وهي الزيارة الأولى منذ عام 2007،

1 المشهد المقدسي "تهويد في مختلف الاتجاهات على وقع مبادرات لاستئناف المفاوضات"، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016/6/2، ص 26. http://alquds-online.org/index.php?s=items&id=653





رئيس وزراءالاحتلال ووزير الخارجية المصري خلال زيارة الأخير للدولة العبريّة

ومن اللافت بأن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو التقى بشكري في القدس المحتلة، في رمزيّةٍ بالغة الأهميّة، وقال الوزير المصري إن مشروع حل الدولتين للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي «ليس بعيد المنال»، ودعا إلى اتخاذ خطوات لبناء الثقة، تؤدي الى إحياء مفاوضات السلام التي انهارت عام 2014[1]. ولم يتناول بيان الخارجية المصريّة أي ذكر للقدس إلا في إطار تضمين مبادرة السلام إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967، وعاصمتها «القدس الشرقية»، ولم يشر البيان لما تعانيه المدينة من تهويد، أو المشاكل الفلسطينيّة الأخرى كقضية اللاجئين الفلسطينيين مثلاً.

وفي سياقٍ آخر من التقارب المصري الإسرائيلي، جاء تصويت مصر لسفير الاحتلال في الأمم المتحدة داني دانون، ليصبح رئيسًا للّجنة القانونيّة في المنظمة الدوليّة، وهي لجنة تتناول قضايا حساسةً في مجال القانون الدولي، وأكدت مصادر دبلوماسيّة عربيّة، أن هناك أربع دول عربيّة، كانت من ضمن الدول الـ 109 التي صوتت لصالح الاحتلال، وتُشير المعطيات

1 bbc عربي، 2016/7/10، http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160710_egypt_israel_fm_peace



بأن الأردن ومصر والمغرب والإمارات العربيّة هي التي صوتت، وهو التصويت المصري الثالث لصالح الاحتلال خلال العامين الماضيين[1].

ومع وفاة الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيريز في 2016/9/28، أصدر الرئيس السيسي في اليوم نفسه بيانًا يعرب فيه عن الحزن والأسى» في وفاة بيريز، ويرسل «خالص تعازيه» نيابةً عن نفسه وحكومته، وأشاد ببيريز «حمامة السلام في المنطقة»[2]. ومع تسريب وسائل إعلام عبريّة بأن الرئيس السيسي سيحضر جنازة بيريز بنفسه، ذكرت وسائل الإعلام المصرية في 2016/9/28 بأن السيسي سيرسل وزير خارجيته سامح شكري لتمثيل مصر في الجنازة، وذكرت وسائل إعلام بأن الخوف من الغضب الشعبي جعل السيسي يتراجع عن الحضور، وفي سياق المشاركات العربيّة في الجنازة، كشفت صحيفة هآرتس بأن وزارة الخارجية الإسرائيليّة تتوقع مشاركة مسؤولين من مصر والأردن، إلى جانب ممثلين من دول عربيّة أخرى[3]. في حين شارك الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الجنازة، وسجلت وسائل الإعلام مصافحته الحارة لمسؤولي الاحتلال.

ووصل التقارب بين البلدين إلى استعداد الاحتلال دعم الاقتصاد والمساهمة في تحسين البنية التحتيّة المصرية، حيث كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت في 2016/10/18، استعداد «إسرائيل» للاستثمار داخل الأراضي المصرية، لدعم الاقتصاد المصري وانتزاعه من أجواء الكساد، إضافةً لتقديم التعاون والمساعدة لمصر في مجالات الطاقة الشمسيّة وإنتاج الكهرباء والزراعة والرّي والغاز، في مقابل توسيع التعاون المصري في قطاع السياحة. وأرجعت الصحيفة نمو التعاون الاقتصادي، نتيجةً للتعاون السياسي بين البلدين[4]. والذي

1 قدس برس، 2016/6/13، http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=20190
2 تايمز أوف إسرائيل، 2016/9/28،
http://www.timesofisrael.com/the-old-middle-east-looms-large-as-arab-leaders-mum-at-peress- passing
3 هآرتس، 2016/9/28، http://www.haaretz.com/israel-news/1.744730
4 واي نت، 2016/10/18، http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4867417,00.html



توجته مصر بسحبها لمشروع قانون قدمته للأمم المتحدة، يدين الاستيطان الإسرائيلي في القدس والضفة الغربيّة، وهو ما قدّم نموذجًا واضحًا بأن الدول العربيّة غير جادة في مواجهة الاحتلال في المحافل الدوليّة، ولا تريد إحراجه وتجريمه.

العرب والمسلمون نحو تطبيعٍ ناعم مع الاحتلال:

لم تكن مصر الدولة العربية الوحيدة، التي شهدت علاقاتها تناميًا مع دولة الاحتلال، فقد كشف تقريرٌ نشرته صحيفة معاريف في 2016/4/28، بأن مسؤولين إسرائيليين يتجولون في العالم العربي بوتيرة غير مسبوقة، كما أشارت إلى لقاءات سريّة بين ثلاثة مسؤولين إسرائيليين وثلاثة مسؤولين سعوديين، جرى الكشف عنها في الفترة الأخيرة، وعقدت خلال العامين الماضيين في روما والتشيك والهند، وترأس هذه اللقاءات عن الاحتلال الباحث في «مركز القدس للشؤون العامة والدولة» دوري غولد، الذي أصبح مديرًا عامًا لوزارة الخارجية، وترأس اللقاءات عن الجانب السعودي الجنرال المتقاعد أنور عشقي. وحول هذه اللقاءات قال الوزير الإسرائيلي زئيف إلكين للصحيفة «نحن لا نصنع شرق أوسط جديدًا، وإنما نحارب أعداء مشتركين، وهذه الحروب لا تؤدي إلى تعاون شامل، وإنما إلى تعاون حول نقاط معينة»[1].

> شهدت العلاقات العربيّة مع الاحتلال تناميًا ملحوظًا خلال 2016، وسط تراجع كبير في التفاعل مع القضية الفلسطينيّة، وكشفت مصادر عبريّة بأن مسؤولين إسرائيليين يتجولون في العالم العربي بوتيرة غير مسبوقة، وأشارت إلى لقاءات سريّة بين مسؤولين إسرائيليين وآخرين عرب.

لم تتوقف الزيارات بين الجانبين، بل وصلت لترؤس أنور عشقي وفدًا سعوديًا غير رسمي، ضم أكاديميين ورجال أعمال سعوديّين زاروا دولة الاحتلال، والتقوا خلال الزيارة بمجموعة من أعضاء الكنيست، بهدف

1 عرب 48، 2016/4/29، https://goo.gl/rG9gMN





صورة تذكارية تجمع الجنرال المتقاعد أنور عشقي وشخصيات إسرائيليّة

«تشجيع الخطاب في إسرائيل، حول مبادرة السّلام العربيّة»، وبحسب الصحيفة فقد اجتمع عشقي مع المدير العام لوزارة الخارجية دوري غولد ومنسق الأنشطة الحكوميّة ماج. يواف موردخاي. ومع أن عشقي لا يمثل أي صفة رسمية في المملكة العربيّة السعوديّة، إلا أن الزيارة كانت غير عادية البتة، ورأت بعض وسائل إعلام الاحتلال أنه لم يكن من الممكن أن يسافر إلى «إسرائيل» دون موافقة الحكومة السعوديّة[1]. وقد شغل عشقي مناصب عسكريّة رفيعة، وعمل في وزارة الخارجية لبلده، قبل أن يرأس معهدًا للدراسات، ويصفه متابعون بأنه مقربٌ من صانعي القرار في المملكة. ولم تُعقد اللقاءات التي جمعت الوفد السعودي مع المسؤولين الإسرائيليين في مقرّات أو مكاتب حكومية، بل حصلت في فندق الملك داود في القدس المحتلة.

وفي سياق التقارب الخليجي مع الاحتلال، انطلقت حملة رفضٍ شعبية خليجيّة، حصلت بعد تغريداتٍ على موقع تويتر، لوزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة نعى خلالها بيريز، قائلًا «فليرقد بسلام الرئيس الإسرائيلي السابق شيمون بيريز ... رجل الحرب ورجل السلام صعب المنال في الشرق الأوسط»، وهي التغريدة التي احتفت بها الصحف الإسرائيليّة بشدّة[2]، وقد هاجم نخبٌ وأكاديميون وعلماء من الخليج العربي، تصريحات الوزير البحريني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، معتبرينها لا تعبّر عن ضمير الخليجيين، وطالبوا الوزير بالاعتذار والتراجع عنها.

1 هآرتس، 2016/7/22، http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.732776

2 الخليج الجديد، 2016/9/29، http://thenewkhalij.org/ar/node/47230



ومع اندلاع موجة حرائق هائلة في المناطق الفلسطينيّة المحتلة، والتي اندلعت ابتداءً من 2016/11/22، وعجز طواقم الاحتلال عن إخمادها، لم يمر اليوم الرابع على اندلاع الحرائق إلا وقد أعلنت كل من مصر والأردن إرسالهما مساعدات وطائرات إطفاء



حسابات وزارة خارجية الاحتلال تشكر الدول التي ساهمت بإخماد الحرائق

لمساعدة «إسرائيل» في إخماد الحرائق، حيث استلم رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو مقترحًا بذلك مقدمًا من الأردن ومصر، ووفق المصادر فإن مصر أرسلت طارئتي إطفاء وأرسل الأردن طواقم أرضيّة[1]، وأعلنت السلطة الفلسطينيّة في اليوم نفسه تقديم المساعدة للاحتلال وإرسال طواقم ومعدات لوجستية.

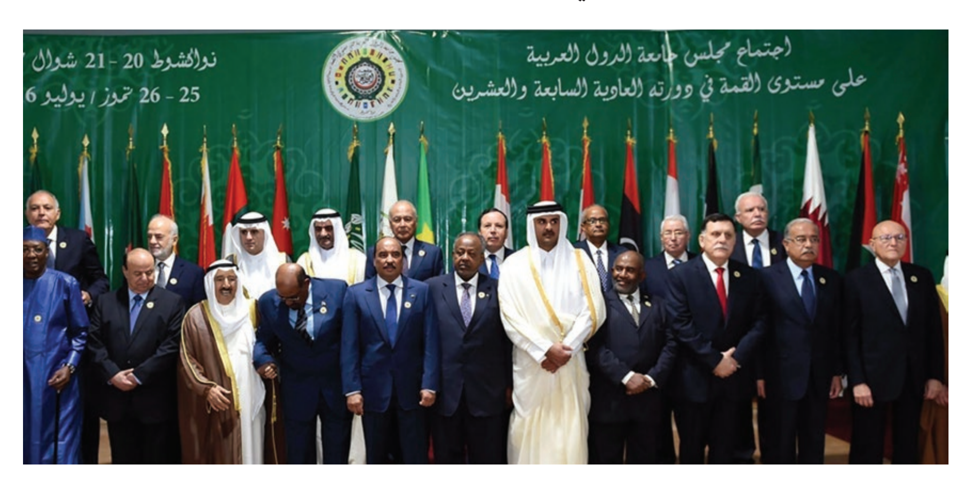
لم تقتصر المشاركة في إخماد الحرائق على مصر والأردن والسلطة الفلسطينيّة فقط، فقد أعلن وزير الدولة لشؤون الغابات والمياه التركي فيسيل أروجلو أن تركيا أرسلت ثلاث طائرات إطفاء الى «إسرائيل» للمساعدة في إطفاء الحرائق التي اجتاحت البلاد، وأوضح أروجلو بأن الطائرات أُرسلت بناءً على طلبٍ من «إسرائيل»، وقال الوزير بأن تركيا ترسل فرق الإطفاء لمساعدة «إسرائيل» منذ عدة سنوات[2]، وهو ما اعتُبر تبريرًا للمساعدات التركية للاحتلال. وقد شهد عام 2016 عودة للعلاقات التركية الإسرائيليّة، وبحسب

1 i24 ، 2016/11/25، https://goo.gl/ZzFtYe
2 صحيفة يني يشق yenisafak، 2016/11/26
http://www.yenisafak.com/en/world/turkey-sends-3-planes-to-extinguish-israel-wildfires-2570530



محللين فإن للتقارب التركي مع «إسرائيل» أهدافًا عدة على رأسها إعادة علاقاتها مع الولايات المتحدة بعد تسلم ترمب للسلطة من البوابة الإسرائيليّة.

التراجع العربي والإسلامي تجاه القضية الفلسطينيّة، وما تعانيه القدس والمقدسات الإسلاميّة والمسيحيّة، انسحب على القمة العربيّة التي عُقدت في العاصمة الموريتانية نواكشوط في 25-2016/7/26، حيث عبرت القمة عن حالة التردي التي تعيش فيها الدول العربيّة على المستوى الرسمي.



الصورة التذكارية للقادة العرب المشاركين في القمة العربيّة

وكان البيان الختامي للقمة رحب بالمبادرة الفرنسية لدفع عملية السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطينيي، وأكد «تكريس الجهود في سبيل حل شامل عادل ودائم يستند إلى مبادرة السلام العربية .... والقرارات الأممية ذات الصلة»، رحب البيان بعقد مؤتمر دولي للسلام، مكررًا البيان مطالبة المجتمع الدولي، بتنفيذ القرارات الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، مع تأكيده «مركزيّة» القضية الفلسطينيّة[1].

1 صحيفة القدس المقدسية، 2016/7/27، http://www.alquds.com/articles/1469650429755188200



تتكرر هذه المطالبات خلال السنوات الماضية، ولا ترتبط أصلًا بأي خططٍ عملية لمواجهة الاحتلال وحملات التهويد، ما ينبئ بتراجعاتٍ قادمة في التضامن العربي والإسلامي، بناءً على استمرار حالة الاحتراب والتشظي الداخلي لكثيرٍ من الدول العربيّة، وعدم رغبة الأنظمة العربيّة بإحداث تغيير ملموس في الواقع الفلسطيني، والتزامهم بالسقف الأمريكي ضمن إطار مشروع عملية السلام.

ثانيًا: مواقف الأطراف الدوليّة

1. الولايات المتحدة:

لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكيّة إعادة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لطاولة المفاوضات خلال عام 2016، أو إحداث أي تقدمٍ يذكر في الملف الفلسطيني، وشكل ما عرف باتفاق كيري- عبد الله المحاولة الأخيرة لإدارة أوباما للعمل على «منع التصعيد في القدس»، من بوابة المسجد الأقصى وانتفاضة القدس، قبل الانتخابات الأمريكيّة. ولكن القدس حضرت بشكل آخر من خلال المرشحين البارزين للرئاسة الأمريكيّة، دونالد ترمب وهيلاري كيلينتون، والوعود بنقل السفارة الأمريكيّة من «تل أبيب» إلى القدس المحتلة رغم أن المواقف السياسيّة للمرشحين خلال الانتخابات ليست ملزمةً لهم عند وصول الرئيس للبيت الأبيض.

> حاول المرشحان الأمريكيان للرئاسة التودد للاحتلال، وانحازت تصريحاتهما بشكل كبير لـ «إسرائيل» في إطار الحشد الانتخابي، وجذب الناخبين.
> وكان شعار "حماية إسرائيل" أولويّة في حملة كلينتون، في حين كان نقل السفارة الأمركيّة من "تل أبيب" إلى القدس، المرتكز الأساس في حملة ترامب الانتخابيّة.



التقرب من «إسرائيل» طريق الوصول للبيت الأبيض:

شكلت الانتخابات الأمريكيّة في 2016/11/8، منعطفًا مهمًّا على الصعيد الدولي لما للولايات المتحدة من حضور وتأثير في العديد من القضايا، وعلى الصعيد الفلسطيني لدورها في رعاية المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. شكلت العلاقة مع دولة الاحتلال عنوانًا ثابتًا لدى المرشحيْن الأساسييْن، حيث حضرت العلاقة مع الاحتلال بقوة قبل الانتخابات الرئاسيّة الأميركيّة، في إطار الحشد الانتخابي وجلب أكبر قدر ممكن من الأصوات، وقد سجل كل من هيلاري كلينتون ودونالد ترمب، تصريحات ومواقف كشفت عن الانحياز الواضح إلى «إسرائيل»[1]، خصوصًا أمام جماعات الضغط اليهوديّة.

استخدمت هيلاري كلينتون مرشحة الحزب الديموقراطي العلاقة مع «إسرائيل» في إطار حملتها الانتخابية، حيث ربطت الأمن الأميركي بالأمن الإسرائيلي[2]، ويذكر الموقع الإلكتروني الخاص بكلينتون في إطار عرض رؤيتها لاستراتيجية الأمن القومي لبلادها، بأنها نجحت في «وقف إطلاق النار في غزة وحماية إسرائيل»، ضمن الإنجازات التي حققتها خلال توليها حقيبة الخارجية الأمريكية، وعرضت بأنها «ستواصل دعم قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها، ومعارضة الجهود الرامية إلى تهميش إسرائيل»، وهي خطواتٌ تأتي في إطار حماية أمريكا، وهي من الركائز الأساسية لحملة كلينتون الانتخابية[3].

حماية «إسرائيل» التي أولتها كلينتون أولويّة في برنامجها الانتخابي، لا تقف عند الدعم المباشر للاحتلال، حيث يشير برنامجها الانتخابي، بأنها ملتزمة بالدفاع عن «إسرائيل» في المحافل الدوليّة، ويندرج في هذا الإطار التصدي لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات

1 حال القدس الفصلي الثالث 2016، هشام يعقوب (محرّر)، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016، ص 24.
http://alquds-online.org/items/71 7
2 المرجع نفسه.
3 Hillaryclinton ، 2016/6/13، https://www.hillaryclinton.com/issues/national-security





رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو يلتقي بمرشحة الحزب الديموقراطي هيلاري كلينتون

وفرض العقوبات (BDS)، إضافةً لعدم الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة من جانب واحد خارج إطار المفاوضات[1]. ومع عدم تطرق كلينتون للقدس خلال حملتها الانتخابية، ولكنها صرّحت بعد لقائها رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو في 2016/9/25، بأن «بقاء إسرائيل دولة قوية مصلحة حيويّة للولايات المتحدة»[2].

ولم يختلف التودّد لـ «إسرائيل» في خطاب مرشح الحزب الجمهوري دونالد ترمب، والذي التقى نتنياهو كذلك في 2016/9/25، وعرض الجانبان «تجربة إسرائيل الناجحة مع السور الأمني» في إشارة للجدار العازل في الضفة الغربيّة، وأكد ترمب بأنه سيواصل التعاون العسكري والتسليحي مع الاحتلال «لأن إسرائيل شريكة استراتيجية للولايات المتحدة»، وأعلن ترمب بأنه سيقوم بتطبيق قانون الكونغرس «الذي طال أمده» حول نقل السفارة الأمريكيّة من «تل أبيب» إلى القدس، ويعترف بـ «القدس عاصمةً غير مقسمة لدولة إسرائيل»، في حال وصوله للبيت الأبيض[3]. ومنذ إقرار الكونغرس لقانون نقل السفارة الأمريكيّة في القدس عام 1995، أعلن المرشحون للرئاسة الأمريكيّة بأنهم سيطبقونه حال

1 حال القدس الفصلي الثالث 2016، مرجع سابق، ص 25.

2 Jerusalem Post، 2016/9/26،
http://www.jpost.com/US-Elections/Netanyahu-sits-with-Clinton-after-Trump-meeting-468705

3 Jerusalem Post، 2016/9/25
http://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/Netanyahu-meets-with-Trump-in-New-York-468662



فوزهم بالرئاسة، ولكن جميع الرؤساء الأمريكيّين منذ ذلك الوقت، استخدموا حقهم الدستوري في تأجيل تنفيذ هذا القانون، للمحافظة على الأمن القومي للولايات المتحدة داخليًا وخارجيًا[1].

ترمب يريد افتتاح عهده الرئاسيّ بنقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة:

اعتُبر فوز المرشح الجمهوري دونالد ترمب حدثًا فارقًا في أواخر عام 2016، فإضافةً إلى شخصيته الاستثنائيّة، وما عرضه من خطط حول السياسة الداخلية لبلاده، وإعلانه خلال حملته الانتخابيّة تقديم الدعم للاحتلال وللاستيطان، شكل تأكيده في أكثر من مناسبةٍ نيته نقل السفارة الأمريكية من «تل أبيب» إلى القدس المحتلة، انحيازًا إضافيًا للاحتلال، وتغييرًا سلبيًا جديدًا في موقف الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينيّة، خصوصًا أن إدارة أوباما امتنعت عن التّصويت على قرارٍ يدين الاستيطان، ما سمح للقرار أن يصدر عن مجلس الأمن مع نهاية عام 2016.

> استقبل الاحتلال فوز ترامب بترحيب كبير جدًا، ومع اقتراب تسلمه الرئاسة بدأ فريقه الرئاسي بالتصريح عن قرب نقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس، حيث روج الاحتلال بأنها لا تحتاج إلا إلى تغيير اليافطة التعريفيّة. وعيّن ترامب مستشاره ديفيد فريدمان ليصبح سفير الولايات المتحدة في الدولة العبريّة، ويعرف عن فريدمان بأنه من الداعين لنقل السفارة للقدس، كما تربطه علاقات وطيدة مع قيادات الاحتلال.

وفي سياق تفاعل الاحتلال مع فوز ترمب، صرّح رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو في 2016/12/10، بأن الرئيس المنتخب ترمب لديه «مشاعر دافئة جدًا تجاه الشعب اليهودي والدولة اليهوديّة»، وبأن نتنياهو يعرف ترمب بشكل جيد وأردف «أن موقفه – أي ترمب- ودعمه لإسرائيل واضح جدًا»[2]، وهو ما يضاف لتصريحات أخرى من وزراء ومسؤولين لدى الاحتلال، عكست الترحيب الكبير بسيد البيت الأبيض الاستثنائي.

1 حال القدس الفصلي الثالث 2016، مرجع سابق، ص 26.
2 هآرتس، 2016/12/10، http://www.haaretz.com/israel-news/1.758078



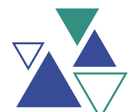
ومع اقتراب تسلم ترمب الرئاسة الأمريكيّة من سلفه باراك أوباما في 2017/1/20، بدأ فريقه الرئاسي بالتصريح حول اقتراب نقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس المحتلة، فقد صرّحت مستشارة ترمب كيليان كونواي في 2016/12/12، خلال مقابلة مع إذاعة هيو هيوت الأمريكيّة المحافظة، بأنّ نقل السفارة من «تل أبيب» إلى القدس المحتلة سيكون «أولويّة كبرى» لدى ترمب، وأشارت كونواي لاعتقادها بأن «أمريكيين كثرًا سيثمنون عاليًا قرار ترمب بنقل السفارة إلى القدس»، وأضافت «هذه خطوة ممتازة، وسيكون من السهل القيام بها استنادًا إلى عدد المرات التي تحدث فيها ترمب عنها»، وهي خطوةٌ «يستحقها صديقنا في إسرائيل»[1]، في إشارةٍ ربما لنتنياهو.

لم يكن تصريح كونواي المؤشر الوحيد حول عزم ترمب نقل السفارة الأمريكيّة، فقد أفادت صحيفة هآرتس في 2016/12/14، بأن نقل السفارة لا يحتاج إلا إلى قرار من الرئيس الأمريكي، ونقلت الصحيفة عن رئيس بلدية الاحتلال في القدس نير بركات بأن أحزابًا وشخصيات أمريكيّة تواصلت معه لاختيار موقعٍ مناسب للسفارة الأمريكيّة في القدس،



صف انتظار الحصول على تاشيرات أمام مبنى القنصلية الأمريكية في القدس المحتلة

1 Politico، 2016/12/12، http://ow.ly/tOIo30axyel



ولكنه أشار بأن مبنى القنصلية الواقع في حي «أرنونا» في القدس المحتلة جاهز بعد توسعته، ويحتاج الانتقال لتغيير اليافطة التعريفيّة -من قنصلية إلى سفارة- على الباب فقط[1].

وفي إطار سعي الإدارة الأمريكيّة لتنفيذ وعدها بنقل السفارة للقدس، قام ترمب بتعيين ديفيد فريدمان مستشاره خلال الحملة الانتخابية، سفيرًا للولايات المتحدة لدى الدولة العبريّة، ويعتبر فريدمان من الداعمين لنقل السفارة إلى القدس، ولتوسيع الاستيطان في الضفة الغربيّة، وهو يهودي أرثوذكسي، وكان له عددٌ من التصريحات خلال الحملة الانتخابية لترمب، تتحدث عن علاقة الأخير بالدولة العبريّة، وهاجم خلالها تقاعص الرؤساء السابقين عن نقل السفارة للقدس، قائلًا إن «إدارة ترمب لن تضغط أبدًا على إسرائيل فى حل الدولتين أو أي حلّ آخر يخالف رغبات الشعب الإسرائيلي»[2]. وفي بيان نشره فريق ترمب الانتقالي، أكد فريدمان أنه يريد العمل من أجل «السلام» ويتطلع إلى «تحقيق ذلك من سفارة الولايات المتحدة في العاصمة الأبديّة لإسرائيل، القدس»، وهي إشارةٌ بارتباط التعيين بنقل السفارة بشكلٍ أو بآخر[3].

هذا التوجه نحو نقل السفارة طغى على نهاية 2016، وشكل إغراءً كبيرًا لإدارة ترمب، ولكنه مخاطرة في الوقت نفسه، حيث يحذر عددٌ من قيادات جيش الاحتلال وأجهزة الأمن الإسرائيليّة من مغبّة هذه الخطوة، لأن نقل السفارة يمكن أن يؤدّي إلى اندلاع مواجهات في القدس والضفة الغربيّة، وسيضر بالعلاقات الإسرائيليّة «مع الدول العربية المعتدلة»[4].

1 هآرتس، 2016/12/14، http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.758959
2 هآرتس، 2016/12/16، http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.759480
3 حال القدس الفصلي الرابع 2016، هشام يعقوب (محرّر)، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016، ص 20.
http://alquds-online.org/items/762
4 هآرتس، 2016/12/14، http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.759008



ومع بداية 2017 سرّبت وسائل الإعلام بأن ترمب سينتظر انتهاء مفاعيل آخر قرار يقضي بتأجيل نقل السفارة، والذي صدر خلال حكم سلفه باراك أوباما في نهاية شهر أيار/مايو 2017 القادم، وهو التاريخ الفاصل في اتخاذ القرار من عدمه بحسب متابعين، مع إمكانية تأجيله لستة أشهر أخرى.

2. الاتحاد الأوروبي:

يعمل الاتحاد الأوروبي على حلحلة الصراع العربي الإسرائيلي من بوابة «حل الدولتين»، وتعمل دول الاتحاد على دفع «إسرائيل» للمفاوضات مجددًا، والخروج من الجمود في الملف الفلسطيني. وقد استمرت مفاعيل قرار المفوضيّة الأوروبيّة في 2015/11/11 لعام 2016، والقاضي بإعلام المستهلك بأن البضائع منتجة في المستوطنات عبر وسمها، فقد كان القرار خطوة مهمّة -مع أنها معنوية- في تسليط الضوء على مخالفات الاحتلال للقانون الدولي، رغم ضآلة حجم الاستيراد الأوروبي من المستوطنات مقارنة بباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة[1].

> أحدث قرار الاتحاد الأوروبي وسم منتجات المستوطنات، أزمة دبلوماسية مع الاحتلال الذي صعد تصريحاته ضد الاتحاد.
> وبرزت خلال 2016 أزمة أخرى، على خلفية استمرار الاحتلال بهدم المنازل والمنشآت الفلسطينيّة الممولة من الاتحاد الأوروبي، ووصلت لحدّ المطالبة بمحاكمة الاحتلال على هذه الجرائم.

أغضب هذا القرار الأوروبي دولة الاحتلال، وتتابعت ردات الفعل الإسرائيليّة تجاهه، حيث رفضت حكومة الاحتلال لقاء المبعوث الأوروبي للشرق الأوسط فرناندو جِنتيليني، وأوضحت مصادر الاحتلال بأن القرار لا يعني القطيعة مع الاتحاد الأوروبي، ولكنه في إطار إعادة النظر في دور الاتحاد في «عملية السلام»[2].

1 حال القدس السنوي 2015، هشام يعقوب (محرّر)، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016، ص 73.
2 القدس العربي، 2016/1/12، http://www.alquds.co.uk/?p=464030



محاولات الاحتلال تغيير الموقف الأوروبي تجاه القرار لم تفلح، حيث دافع الاتحاد الأوروبي في 2016/1/18، عن موقفه بضرورة وضع ملصقات على منتجات المستوطنات، مع تأكيد الاتحاد بأنه يعارض أيّ مقاطعة لها، وعلل الاتحاد قرار وسم المنتجات بأنه يأتي في إطار تطبيق قوانين الاتحاد الأوروبي، وقد تضمن البيان الصادر عن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي موقف الاتحاد الأوروبي حول القرار بأن «الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ حرب 1967 وبينها الضفة الغربيّة والقدس الشرقيّة وهضبة الجولان ليست جزءًا من حدود إسرائيل المعترف بها دوليًا»، ولذلك يجب وسم المنتجات الصادرة منها[1].

وبرزت خلال 2016 أزمة أخرى بين الاحتلال والاتحاد الأوروبي، على خلفية استمرار الاحتلال في هدم المنازل الفلسطينيّة التي تمول إنشاءها دول الاتحاد الأوروبي، ونقلت صحيفة هآرتس أن سفير الاتحاد الأوروبي لدى الاحتلال «لارس أندرسون»، انتقد بشدّة سياسة الاحتلال هذه، وأشار بأن استمرار هدم منازل الفلسطينيين فى الضفة الغربيّة قد يضرّ بالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي و«إسرائيل»، وانتقد السفير أندرسون حرمان الفلسطينيين من تراخيص البناء، قائلًا بأن الاتحاد يقدّم المساعدة للفلسطينيين في حين أن الدولة العبريّة لا تقوم بواجباتها تجاههم[2].

استمر رفض الاتحاد الأوروبي لسياسة هدم منازل الفلسطينيين، ونقلت الصحف العبريّة بأن الاتحاد الأوروبي يفكر جديًا في مقاضاة «إسرائيل» لتدميرها المنازل التى تبرعت بها دول الاتحاد الأوروبي كجزء من مساعداتها الإنسانيّة للفلسطينيين، ونقلت صحيفة هآرتس عن سفير الاتحاد الأوروبي لارس أندرسون، قوله في الأشهر الستة الأولى من عام 2016 تم هدم 91 مبنى مموّلة من الاتحاد الأوروبي، وبأنّ على «إسرائيل» احترام القانون

1 رويترز، 2016/1/18، http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0UW286
2 هآرتس، 2016/5/31، http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.722519



الدولي، وأن تشكل جهازًا قانونيًّا يسمح بإقامة هذه المباني، بما يتوافق مع القانون الدولي واتفاقية «أوسلو»[1].

المبادرة الفرنسية محاولة أوروبيّة لإعادة إحياء عملية السلام:

قدمت فرنسا مبادرةً للسلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، واعتبرت الأوساط الفرنسية بأن المبادرة قادرةٌ على إنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيليي، باعتباره «لبَّ الصراع في الشرق الأوسط»، وتتضمن المبادرة الفرنسية عقد مؤتمر دولي للسلام في العاصمة الفرنسية باريس، بمشاركة نحو 30 دولة ومنظمة دوليّة. قدمت فرنسا مبادرتها للسلام للاحتلال في 2016/2/16 بشكل رسميّ، خلال اجتماع السفير الفرنسي لدى «إسرائيل» باتريك ميزونيف، مع رئيس القسم السياسي في وزارة الخارجية ألون أوشبيز ليعرض عليه المبادرة الفرنسية الخاصة بعقد مؤتمر دولي للسلام، بهدف تحريك عملية السلام بين الجانبين[2].

تعتمد المبادرة الفرنسية «حلّ الدولتين» طريقةً لإنهاء الصراع، عبر إقامة دولة فلسطينيّة مستقلة قابلة للحياة، بالإضافة لتحديد سقف زمني لأي مفاوضات مستقبلية بين الطرفين، وتحديد بنود التفاوض، والمواضيع الخلافية التي يجب حلها، وصولًا للاتفاق النهائي حول تفاصيل حل الدولتين، على أن ترعى المفاوضات مجموعة دعم دوليّة، تضمّ دولًا عربيّة والاتحاد الأوروبي. وترتكز المبادرة المدعومة بشكلٍ كبير من الاتحاد الأوروبي، إلى المقومات الآتية، كأساس لحل الصراع:

- اعتماد حدود عام 1967 مع تبادل للأراضي.
- ترتيبات تجعل القدس عاصمة للدولتين.

---

1 هآرتس، 2016/7/27، http://www.haaretz.com/israel-news/1.733729

2 القدس المقدسية، 2016/2/16، http://www.alquds.com/articles/1455639594373730000/



- ترتيبات أمنية تحفظ سيادة الدولة الفلسطينيّة وتضمن أمن «إسرائيل»[1].
- حل عادل ومتفق عليه بخصوص اللاجئين
- تحديد مدة عامين أمام المفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي.

تباينت آراء الجانبين المعنيين بالمبادرة، فقد أعلنت حكومة الاحتلال في 2016/4/28 رفضها المبادرة الفرنسيّة، في بيانٍ صادر عن مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي تضمن تأكيدًا بأن «موقف إسرائيل الثابت هو أن الطريق الأفضل لحل الصراع مع الفلسطينيين يكون بإجراء مفاوضات مباشرة وثنائية»، وأكد أن «إسرائيل مستعدة للشروع في مفاوضات مباشرة من دون شروط مسبقة»[2]. ثم جدّد نتنياهو رفضه للمبادرة في 2016/5/23، معلقًا بأن «السلام لا يمكن أن يتم من خلال المؤتمرات الدوليّة ولكن من خلال المفاوضات المباشرة فقط»[3]. ويأتي الرفض الإسرائيلي في سياق الاستفراد بالجانب الفلسطيني، ما يحقق له مكاسب كبيرة، وهي تنازلات أكبر من التي يحصل عليها من المفاوضات ذات الرعاية الدولية. أما على الجانب الفلسطيني فقد رحبت القيادة الفلسطينيّة بالطرح الفرنسي، نتيجةً لرهان السلطة بأن المبادرة ستحرج دولة الاحتلال وتدفع عجلة المفاوضات. ولم تقف السلطة عند الموافقة فقط، بل عملت على الترويج للمبادرة على الصعيدين العربي والدولي، متغافلةً السقف المتدني لها[4].

لم يوافق الاحتلال على المبادرة الفرنسية، فهي مع سقفها المتدني لم ترضِ أطماع الاحتلال، وقد قامت الدبلوماسية الإسرائيلية بثني عدد من الدول عن المشاركة في المؤتمر.

وأظهر الرفض الإسرائيلي عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على الرغم من الإمكانات التي تتوافر له على الضغط على الاحتلال، وبأن مبادرة فرنسا لعب في الوقت الضائع.

1 المشهد المقدسي مرجع سابق، ص 28.
2 الجزيرة نت، 2016/4/28، https://goo.gl/okpVYj
3 jpost، 2016/5/23، http://ow.ly/UThy30axzsK
4 تقدير استراتيجي (89) – حزيران/ يونيو 2016، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016/6/28، https://goo.gl/S3J8qK



وأمام الرفض الإسرائيلي للمبادرة، واجهت باريس تعثرًا في إطلاق مؤتمر السلام، ففي 2016/5/17 أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند تأجيل المؤتمر من 2016/5/30 إلى 2016/6/3، وبرّر هولاند التأجيل، بأن وزير الخارجية الأمركي لا يستطيع الحضور في 30 أيار/مايو[1]. ورأى مراقبون أن التأجيل هو محاولة أخيرة من قبل الفرنسيين، لاسترضاء الجانب الإسرائيلي، وإقناعه بحضور المؤتمر، نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها باريس والحشد الدولي الذي سيحضره.

انعقاد مؤتمر باريس بحضور الضحية وغياب الجلاد:



الرئيس الفرنسي خلال افتتاح المؤتمر الدولي للسلام في باريس

جرت أعمال المؤتمر الدولي للسلام في باريس في 2016/6/3، وسط غياب الاحتلال بعد رفضه المتكرر له، وفي افتتاح أعمال المؤتمر أكد الرئيس الفرنسي هولاند أهمية استئناف مفاوضات السلام لحل أزمة الشرق الأوسط «التي طال أمدها أكثر مما ينبغي»، ودعا الإسرائيليين للجلوس إلى طاولة المفاوضات[2]. وجاء البيان الختامي للمؤتمر منخفضًا جدًا، وتضمن أهمية حل الدولتين وأنه هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام، وحذّر من أن المشاركين في المؤتمر «يشعرون بالقلق من أن أفعالًا على الأرض، ولا سيما استمرار أعمال العنف والنشاط الاستيطاني، إنما يعرضان آفاق حل الدولتين للخطر»، وأكد البيان أن الوضع الحالي في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة غير قابل للاستمرار، وشدد على أهمية إظهار الجانبين

1 الجزيرة نت، 2016/5/17، https://goo.gl/UlrZ9b
2 الجزيرة نت، 2016/6/3، https://goo.gl/Hxd6kG



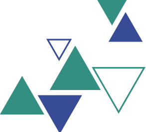
الإسرائيلي والفلسطيني، التزامًا صادقًا بحلّ الدولتين من أجل إعادة بناء الثقة وخلق الظروف لإنهاء كامل للاحتلال الذي بدأ في العام 1967[1].

جاء الموقف الإسرائيلي من البيان الختامي للمؤتمر متناغمًا مع رفضه لانعقاده منذ البداية، فقد علقت وزارة الخارجية الإسرائيليّة أن المؤتمر «شكل فرصةً ضائعةً»، وأضاف البيان بأنه بدلًا من حثّ رئيس السلطة الفلسطينيّة محمود عباس على الرد على نداءات رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو المتكررة للبدء فورًا في مفاوضات مباشرة من دون شروط مسبقة، قدَّم المجتمع الدولي مطالب عباس وسمح له بمواصلة التهرب من إجراء مفاوضات ثنائيّة مباشرة من دون شروط مسبقة[2].

وفي السياق نفسه أعلنت مصادر الاحتلال بأنها قامت بجهود دبلوماسيّة وإعلاميّة قبيل المؤتمر، وهو ما أدى لتغيّب وزراء خارجية روسيا وبريطانيا وألمانيا عن حضوره[3]. وفي مكالمة هاتفيّة عقب المؤتمر، مع كل من وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرولت، ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري، أكد نتنياهو موقف «إسرائيل» من عملية السلام، وقال «إن أي بديل للمفاوضات المباشرة من دون شروط مسبقة، لن يؤدي الى تحقيق السلام»، وأعلن مسؤول إسرائيلي بأن جهود رئيس الوزراء ووزارة الخارجية، أدت لخروج البيان الختامي بصيغة محايدة وغير مرتبة مقارنة بمسوداته التي نُشرت في وقتٍ سابق[4].

تُظهر المبادرة الفرنسية وما نتج عنها، والسياقات التي أكملت فيها فرنسا لعقد مؤتمر آخر للسلام مع بدايات عام 2017، بأن الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من المساحة التي يستطيع العمل بها، تعرقلت جهوده بمجرّد الرفض الإسرائيلي، الذي أعاق التحرّك، خصوصًا أن

1 مركز مدار، 2016/6/14، https://goo.gl/ihg7NV
2 Israel hayom، 2016/6/5، http://www.israelhayom.com/site/newsletter_article.php?id=34147
3 مركز مدار، 2016/6/14، مرجع سابق.
4 Israel hayom، 2016/6/5، مرجع سابق



الولايات المتحدة لم تتدخل جديًّا في دعم المبادرة، عبر إقناع الاحتلال بالانخراط فيها. ومن جهةٍ أخرى لم تحظَ القدس في المؤتمر بالاهتمام الكافي، حيث تطرح فرنسا شكلًا محدودًا من أشكال السيادة الفلسطينيّة الشكليّة على المقدسات الإسلاميّة، بعيدًا عما يجري في المدينة من تضييق وتشريد للسكان، فيما ربطت الترتيبات المستقبلية للمدينة المحتلة بما يتفق عليه الطرفان، وهو ما لا يمكن الاستناد إليه، كون الجانب الإسرائيلي يعتبر القدس «عاصمته الأبديّة».

3. المحافل الدوليّة:

شهد عام 2016 تفاعلًا في عددٍ من المحافل الدوليّة، وشكل القرار الخاص بمدينة القدس والمقدسات فيها الصادر عن اليونسكو، أو قرار الاستيطان الصادر عن مجلس الأمن، مجالًا لإبراز جرائم الاحتلال في فلسطين المحتلة، وتسليطًا للضوء على معاناة الشعب الفلسطيني المتنامية. وأظهر الرد الإسرائيلي على هذه القرارات، قدرة الحراك الدولي على إحراج الاحتلال وتعميق التعاون مع العديد من الدول في هذا الصدد.

قرار اليونسكو يصف القدس والأقصى بعباراتٍ إسلاميّة:

صادق مجلس المديرين التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في 2016/10/13[1]، على مشروع قرار يرمي لصون التراث الثقافي الفلسطيني والطابع المميز لشرق القدس، حيث صوتت 24 دولة لمصلحة القرار واعترضت عليه ست دول، وامتنعت 26 دولة أخرى عن التصويت. وفي 2016/10/18 صادق المجلس التنفيذي لليونسكو على القرار بشكل نهائي. عبّر القرار عن أسفه الشديد لرفض الاحتلال تنفيذ قرارت اليونسكو السابقة المتعلقة بالقدس، وعن بالغ الاستياء من امتناع «إسرائيل» عن وقف أعمال الحفر

1 الجزيرة نت، 2016/10/13، https://goo.gl/kSLKxz



والأشغال المتواصلة في شرق القدس، لا سيما في البلدة القديمة وما حولها، وطلب حظر كل هذه الأعمال مباشرة.

شهد اليونكسو إصدار قرارين عن القدس والمقدسات فيها، وقد وصف القراران واقع المدينة بالمصطلحات الإسلامية، واستنكر أعمال الاحتلال واعتداءاته في القدس والأقصى.

أظهرت ردود مسؤولي الاحتلال سلوكًا هستيريًا، وفي هذا الإطار اتهم الاحتلال اليونسكو بمعاداة السامية وبأن القرار «غير لائق»، فيما وصفه رئيس وزراء الاحتلال بأنه «سخيف».

واستنكر القرار منع المصلين المسلمين من الوصول للمسجد الأقصى، وطالب بوقف الاقتحامات المتكررة من قبل الشرطة والمستوطنين، إلى جانب إدانة دخول موظفي الآثار الإسرائيليين للأقصى، وطالب القرار «إسرائيل» بالعودة إلى الوضع التاريخي الذي كان قائما حتى أيلول/سبتمبر 2000، بما في ذلك منح الأردن سلطة تنظيم الدخول إليه والصلاة فيه. ومع أن القرار تضمّن عبارة إشكاليّة حول أهمية القدس القديمة وأسوارها بالنسبة إلى الأديان السماوية الثلاثة، الذي يؤدي لاستخراج قراءات في القرار تُبعده عن هدفه الأساس، وتقلل من الاستفادة منه إلا أنّ الجزء المتعلق بالمسجد الأقصى من القرار، تجاهل التسمية الإسرئيليّة للأقصى، واعتمد التسمية الإسلاميّة على غرار «الأقصى/ الحرم الشريف» و «حائط البراق/الحائط الجنوبي للأقصى»[1].

ومع أن للاحتلال تاريخًا طويلًا في عدم تنفيذ أي من القرارات الدولية، بل يعلن استمراره في مشاريع التهويد والاستيطان، إلا أن القرار استطاع إثارة غضب الاحتلال، وأظهرت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين سلوكًا هستيريًا كما وصفها متابعون. وفي هذا الإطار اتهم سياسيون إسرائيليون اليونسكو بمعاداة السامية وبأن القرار «غير لائق»، فيما وصفه

1 تهويد القدس وسبل المواجهة السياسيّة والإعلاميّة، مرجع سابق، ص 173.



رئيس وزراء الاحتلال بأنه «سخيف»، ودعا وزير الزراعة أوري أريئل إلى تفريغ القرار من مضمونه عبر تكثيف اقتحام المسجد الأقصى[1]، وأرسل رسالةً الى رئيس الوزراء نتنياهو يدعوه فيها إلى الكفّ عن تمويل الأمم المتحدة[2].

ولم يقف الرد الإسرائيلي عند هذا الحدّ، بل أعلن الاحتلال في 2016/6/14 تعليق تعاونه مع اليونسكو، وأرسل وزير التربية والتعليم في حكومة الاحتلال نفتالي بينيت -الذي يشغل أيضا منصب رئيس لجنة «إسرائيل» لدى اليونسكو-، رسالةً إلى المنظمة قال فيها «لقد أعلمت مبعوثنا إلى اليونسكو بتعليق كل النشاطات المهنية معها»، وقال الوزير في الرسالة إنه «وفقًا لهذا التصويت ستتوقف فورًا كل مشاركة ونشاط، ولن يجري أية لقاءات أو تعاون فني مع منظمة تقدم الدعم للإرهاب»[3].

لجنة التراث العالمي وقرارٌ يثير حفيظة الاحتلال مجددًا:

استمر الحراك في اليونسكو حيث صدقت لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة «اليونسكو» في 2016/10/26، على قرار قدمه الأردن وصوتت عليه الدول الأعضاء من خلال التصويت السرّي، وتمحور حول الإبقاء على البلدة القديمة في القدس وأسوارها ضمن قائمة التراث العالمي المهدّد. وتضمن القرار انتقاداتٍ حادة للاحتلال جراء رفضه المتكرر زيارة للخبراء في الآثار للمواقع الأثريّة في القدس، ومعاينة الإجراءات المتخذة لحمايتها[4]، واستخدم القرار المصطلحات الإسلاميّة على غرار القرار السابق في 2016/10/13، وشدّد على ضرورة احترام وحماية التراث الثقافي للمسجد الأقصى رابطًا إياه بـ «الوضع الراهن»، كموقع خاص لعبادة المسلمين، وكونه جزءًا لا يتجزأ من التراث الثقافي العالمي.

1 تايمز أوف إسرائيل، 2016/10/13، http://ow.ly/Ot4Y30axE1M

2 تايمز أوف إسرائيل، 2016/10/14، https://goo.gl/QPB4Jz

3 الجزيرة نت، 2016/10/14، https://goo.gl/Pli0SV

4 bbc عربي، 2016/10/26، http://www.bbc.com/arabic/middleeast-37782701





السفير الإسرائيلي في اليونسكو هاكوهن برمي نسخة من القرار في سلة المهملات

استبق الاحتلال القرار بإجراء رئيس وزراء الاحتلال نتنياهو اتصالاتٍ مع عددٍ من الرؤساء ووزراء الخارجية، لمنع تمرير قرارات تشوه «التاريخ» بحسب وسائل الإعلام العبريّة[1]، وأرسل مدير عام وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة السابق دوري غولد، رسالةً للعديد من المدراء العامين لوزراء الخارجية لمعارضة مثل هذه القرارات.

وبعد التصديق على القرار استدعى الاحتلال سفيره لدى اليونسكو كارمل شاما هاكوهين، وذلك لإجراء مشاورات حول القرار، فيما وصفه مسؤولون لدى الاحتلال بأنه يتجاهل «علاقة اليهوديّة بأحد أقدس المواقع في القدس». علّق نتنياهو على القرار بقوله «مسرح العبث لا يزال مستمرًا»، وأضاف «سنقرر ما يجب القيام به، وما هي خطواتنا المقبلة، تجاه هذه المنظمة». وقد رصدت وسائل الإعلام قيام السفير الإسرائيلي هاكوهن بعيد التصديق على القرار، برمي نسخة من القرار في سلة المهملات علق عليها عبارة «التاريخ» باللغة الانكليزيّة[2]، في إشارةٍ إلى وجهة النظر الإسرائيلية تجاهه.

1 هآرتس، 2016/10/26، http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.749353
2 رويترز، 2016/10/26،
http://www.reuters.com/article/us-israel-palestinians-unesco-idUSKCN12Q2HM



أشادت الأوساط الفلسطينيّة والعربية بقرارات اليونسكو، ودعت لمتابعتها وتعزيزها في مواجهة مخططات الاحتلال التهويديّة، عبر القيام بمبادرات ملموسة لحماية المقدسات الإسلاميّة والمسيحيّة فيها، ولأن جوهر القرار يتضمن الحفاظ على المواقع التاريخيّة وصيانتها وتأكيد عدم تخريبها، فمن الضروري متابعة هذه الجهود دوليًّا بما ينعكس على وقف الحفريات التي يقوم بها أسفل وفي محيط المسجد الأقصى، والتي تهدد سلامة المسجد وتُحدث تشققات في أبنيته.

مجلس الأمن يدين سياسة «إسرائيل» الاستيطانيّة:



التصويت على قرار الاستيطان في مجلس الأمن

لم يتوقف الحراك الدولي على اليونسكو فقط، بل استمر في مجلس الأمن، فقد قدمت أربع دول وهي نيوزيلندا وماليزيا والسنغال وفنزويلا، مشروع قرار حول الاستيطان في الضفة الغربيّة، كانت قد اقترحته مصر ولكنها قامت بسحبه بعد طلب الاحتلال ذلك بحسب وسائل الإعلام. صدر القرار رقم 2334 عن مجلس الأمن في 2016/12/23، ويدين القرار الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربيّة بما فيها القدس، ووافق عليه 14 عضوًا وامتناع الولايات المتحدة عن التّصويت، ويعتبر القرار الوحيد منذ القرار 465 الصادر عام 1980، الذي يدين بشكلٍ واضح سياسة الاحتلال الاستيطانية[1].

1 حال القدس الفصلي الرابع 2016، مرجع سابق، ص 21

أدان القرار جميع التدابير الرامية إلى إحداث تغيير ديمغرافي في الأراض الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها بناء وتوسيع المستوطنات، ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين، ما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي، وأكد القرار أنه لن يعترف بأي تغييرات في الأراضي المحتلة بعد الرابع من حزيران/يونيو 1967 بما في ذلك القدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات[1].

علّق رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على القرار بقوله إن «إسرائيل ترفض هذا القرار المعادي لها، والمخزي من الأمم المتحدة، ولن تمتثل له»، وحذّر نتنياهو الدول التي أيّدت القرار من أنّها ستدفع ثمنًا دبلوماسيًّا واقتصاديًّا بسببه، وأعلن بأنه استدعى سفيري «تل أبيب» في نيوزيلندا والسنغال «فورًا للتشاور»، وقرّر إلغاء زيارة مقررة في كانون ثان/يناير 2017 لوزير الخارجية السنغالي، وأمر بإلغاء جميع المساعدات للسنغال[2].

شكل امتناع الولايات المتحدة عن التصويت صدمةً لقيادة الاحتلال، وهي التي – أي الولايات المتحدة- استخدمت حق النقض ثلاثين مرة ضد مشاريع قرارات أمميّة تتعلق بالاحتلال، ووصف نتنياهو التراجع الأمريكي بأن «إدارة أوباما لم تفشل فقط في حماية إسرائيل من هذه العصابة في الأمم المتحدة، بل تواطأت معها وراء الكواليس»[3]، وأشار نتنياهو إلى التغييرات المرتقبة بعد استلام ترمب مقاليد الحكم، والتي ستمحو «الآثار الضارة لهذا القرار السخيف».

ومع أن القرار هو إدانةٌ دوليّة مهمة للاحتلال، وخطوة لكشف وجهه القبيح أمام المحافل الدوليّة، إلا أنه لا يحتوي مفاعيل عمليّة على أرض الواقع، عدا عن كونه قد صدر تحت

1 الجزيرة نت، 2016/12/24، https://goo.gl/vqAwHe

2 Jerusalem Post ، 2016/10/24، http://ow.ly/UUrn30axEWq

3 الجزيرة نت، 2016/12/24، مرجع سابق



البند السادس، إضافةً لما للاحتلال من تجربة في تفريغ القرارات من مضامينها، عبر عرقلة تطبيقها، ومتابعة سياساته التهويديّة على أرض الواقع.

وجدير بالذكر بأن قرار الاستيطان ومن قبله القرارات الصادرة عن اليونسكو، وغيرها من المنظمات والهيئات الدوليّة، تقدم صورة للفلسطينيين على صعيدي السلطة والفصائل والحراك الشعبي في الخارج، لمساحات العمل المشتركة مع الدول الأخرى غير المركزيّة، عربيّة كانت أم أجنبيّة، والتي كانت قادرةً على تبنّي وطرح مشاريع وقرارات تستطيع إدانة وتجريم الاحتلال، بما يوسع أطر التفاعل والتأثير، لإبراز ما يجري في القدس خاصة، والأراضي الفلسطينيّة المحتلة عامة.

4. أبرز الاتجاهات المحتملة لعام 2017

• على مستوى مشروع تهويد القدس:

تحمل الأشهر أو السنوات القليلة القادمة الكثير من مشاريع التهويد التي سيسير الاحتلال بسرعة في تنفيذها مستغلًّا ضعف الموقف الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي، ودعم الإدارة الأمريكية الجديدة لدولة الاحتلال؛ وعليه يتوقع أن يسير مشروع تهويد القدس في المسارات الآتية:

- تكثيف اقتحامات الأقصى وصولًا إلى فرض أمر واقع يصبح فيه الاحتلال شريكًا أساسيًّا في إدارة المسجد تمهيدًا للاستحواذ الكامل على إدارته والسيطرة عليه.
- مزيد من استهداف المصلين والمرابطين والمرابطات، وتوسيع دائرة استهداف حراس الأقصى وموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس.
- تكثيف البناء التهويديّ في القدس عمومًا ومحيط الأقصى خصوصًا، ومن المرجح أن يشرع الاحتلال في بناء كنيس «جوهرة إسرائيل»، ومجمع «بيت هليبا»، و»مركز كيدم- المعبد التوراتي» وغير ذلك من المشاريع التهويدية الكبرى.



- من المتوقع أن يخضع رئيس الحكومة الإسرائيلية لضغط أعضاء «الكنيست» المطالبين بالسماح لهم باقتحام الأقصى، ومطالب المنظمات المتطرفة؛ وعليه سيشهد الأقصى عودة الاقتحامات السياسية مع إعطاء الشرطة الإسرائيلية صلاحية تنظيم هذه الاقتحامات لتلافي ردود الفعل القوية.
- مع إقرار قانون «تسوية المستوطنات» ستستمر وتيرة البناء الاستيطاني في الارتفاع، وستستمرّ سياسة الاحتلال في هدم بيوت المقدسيين.
- في ظل عجز الاحتلال عن وقف التطور السكاني الفلسطيني في القدس على حساب النمو السكاني اليهودي فإنه سيلجأ إلى خطوات أكثر نجاعة في تهجير المقدسيين، وربما تشهد الفترة القادمة صورًا من الطرد الجماعي لا سيما في سلوان عمومًا وحي بطن الهوى في سلوان خصوصًا.

• على مستوى السلطة الفلسطينية:

نظرًا إلى فشل المبادرة الفرنسية خلال 2016 في إعادة إحياء المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وعدم قدرة دول الاتحاد الأوروبي في دفع الاحتلال للانحراط بها، وإصرار الأخير على مبدأ «المفاوضات المباشرة غير المشروطة»، ومع تسلم ترمب الرئاسة الأمريكيّة، وقد أظهر انحيازًا مبالغًا تجاه الاحتلال. أمام هذه السياقات فمن غير المرجح عودة المفاوضات في 2017، خصوصًا أنّ الراعي الأمريكي يعتزم نقل سفارة بلاده من «تل أبيب» إلى القدس، الأمر الذي سيحدّ من قدرة الأمريكيين على لعب دور الرعاية وجمع الفرقاء، وسيشكل موقفهم من القدس حجر عثرةٍ أمام هذا المسار.

وفي ظلّ هذا الانسداد المرجح في المفاوضات، ستستمر السلطة في التنسيق مع الاحتلال بشقيه «الأمني» و «المدني»، حيث تصوره دوائر مقربة من السلطة بأنه الشريان القادر على إبقاءها على قيد الحياة. وأمام التطور الذي رافق التنسيق المدني خلال 2016، من المرجح تنامي هذا الإطار من التنسيق خلال 2017 بشكلٍ أكبر.

• على مستوى الانتفاضة:

على الرغم من غياب العوامل الخارجية الدّاعمة لانتفاضة القدس وسعي الاحتلال مع السلطة إلى القضاء عليها ومنع أي حراك شعبي ضد الاحتلال، إلا أنّ الحراك يملك من العوامل الموضوعية والذاتية التي تجعل استمراره مرجحًا مع استمرار الاحتلال وتصعيد سياساته التهويدية على المستويين الديني والديمغرافي، وكذلك تطلع الفلسطينيين إلى مواجهة هذه السياسات، لا سيما مع انسداد أفق التسوية السياسية. ويعزّز احتمالية هذا المسار استمرار المواجهات والاشتباكات، والخلايا التي يعلن الاحتلال عن تفكيكها والتي تعكس حالة التحضير المستمر لتنفيذ عمليات، وكذلك عمليات الطعن والدهس التي نفذت في الأشهر الأولى من عام 2017.

• على مستوى الدول العربيّة والإسلاميّة:

تصاعد التودد العربي والإسلامي لدولة الاحتلال، خلال عام 2016. ومن المرجح أن يشهد عام 2017 مزيدًا اللقاءات والعلاقات التطبيعيّة مع الاحتلال، خصوصًا في الأطر غير المباشرة على غرار الفعاليات الدوليّة الرياضيّة والاقتصاديّة، وتعزيزًا لموقع الاحتلال بين ما يسمى الدول العربيّة المعتدلة.

• على مستوى الولايات المتحدة الأمريكيّة:

شكل نقل السفارة الأمريكية من «تل أبيب» إلى القدس واحدةً من مرتكزات الحملة الانتخابية لدونالد ترمب، وبعد فوزه بالرئاسة وتأكيد فريقه الرئاسي في أكثر من مناسبة بأن النقل أصبح قريبًا جدًا، تم تأجيل القرار لمنتصف 2017. عدم نقل السفارة مباشرةً بعد فوز ترمب، لا يشكل تراجعًا بالضرورة عن القرار، بل يأتي في إطار التأجيل إيجاد الظروف المناسبة على الصعيدين الدولي والمحلي – الفلسطيني الإسرائيلي-، ولكون الإطار الأمني لدى الاحتلال يحذّر من مفاعيل القرار وتداعياته من جهة، ولتحافظ الولايات المتحدة على حلفاءها العرب من جهةٍ أخرى، وإعطاء فرصة لعملية السلام برعايةٍ أمريكيّة.



يُرجح نقل السفارة الأمريكيّة الأمريكيّة إلى القدس فور تذليل الإدارة الأمريكيّة العقبات التي تواجه هذه الخطوة، ومنها تهيئة الأجواء العربيّة والإسلاميّة والدوليّة. ومن المتوقع أن تتغاضى الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة ترمب عن البناء الاستيطاني، وتسعى لإبطال مفاعيل قراري مجلس الأمن رقم 2334 واليونسكو في 2016/10/18 والذيْن أدانا الاحتلال.

التوصيات

السلطة الفلسطينية:

1. تنفيذ الوعود المتلاحقة بوقف التّنسيق الأمني مع الاحتلال، حيث أصبح التنسيق الأمني أداة في يد الاحتلال لقمع الانتفاضة أو أي حراك واحتجاج في المناطق التي تسيطر عليها السلطة.

2. لا يمكن لمبررات التنسيق المدني مع الاحتلال أن تجعله أمرًا سائغًا، وعلى السلطة وقف اللقاءات التطبيعيّة مع الاحتلال، والتي لا تخترق المجتمع الإسرائيلي بقدر ما تسهل التطبيع في الأوساط الفلسطينيّة والعربيّة.

3. بعد النجاحات التي تم تحقيقها خلال عام 2016 في المحافل الدوليّة، على السلطة الاستفادة من هذه النجاحات في سياقين أساسيين:

- الأول: رفع التعاون مع الكتل العربيّة والإسلاميّة في المحافل الدوليّة، لطرح مشاريع قوانين تساهم في إحراج وإبراز الوجه البشع للاحتلال.

- الثاني: زيادة التواصل والتنسيق مع الدول الأجنبيّة غير المركزيّة في العالم، والتي تستطيع حمل هموم وقضايا الشعب الفلسطيني في المنابر الدوليّة، ورفع التشبيك معها بشكلٍ أكبر في هذا الصدد.

4. لا يمكن للسلطة أن تكمل بموقفها المناهض للانتفاضة بشكلٍ عام، ولأي حراك يحصل في الضفة الغربيّة بشكلٍ خاص، فعلى السلطة استثمار الانتفاضة عبر

توجيهها وعدم المشاركة في قمعها، بل تحويلها لورقة قوة في وجه الاحتلال.

5. المضيّ في تنظيم الانتخابات المحليّة في القدس ومحيطها، وعدم الرضوخ لشروط وضغوطات الاحتلال في هذا الصدد، وتحقيق مكاسب سياسيّة وإعلاميّة.

6. على السلطة الالتفات أكثر للقطاعات الحياتيّة في القدس، وعدم التهرب من دورها في دعم ورفد هذه القطاعات بالدعم اللازم، لما لها من الأثر على تحسين حياة المقدسيين ودعم صمودهم.

الفصائل والقوى الفلسطينية

1. استحضار القدس كثابتٍ دائم في خطاباتها ومواقفها.
2. الخروج من حالة الركود التي ترزح تحتها، ورفع مستوى تفاعلها مع قضايا القدس والأقصى، عبر خطط العمل وتنظيم الفعاليات، والانخراط بالانتفاضة بالمحصلة.
3. إنهاء الانقسام السياسي الحاصل، والعمل على إعادة اللحمة الوطنية بين الضفة الغربيّة وقطاع غزة.
4. تشكيل لجان دعم عوائل شهداء انتفاضة القدس، والعمل على تأسيس شبكة أمان اجتماعية ومالية لتعويض الشهداء والأسرى عما يسببه الاحتلال لهم من خسائر معنوية ومادية.
5. تعزيز حالة الرباط في المسجد الأقصى، ورفده بالمصلين والمعتكفين.

انتفاضة القدس:

1. إنّ انتفاضة القدس المستمرة منذ تشرين أول/أكتوبر 2015 هي انتفاضة على الاحتلال وعلى كل ما يتصل به من تطبيع وتنازلات، هي مصداق الجدوى المستمرة لمقاومة الاحتلال بما هي عملية تراكمية تؤلم الاحتلال، والكل مدعو إلى احتضانها ودعمها بما هي حق وقوة وطريق للتحرير والانتصار.



2. شباب الانتفاضة مدعوون إلى ابتكار الوسائل المتنوعة في العمليات ضد الاحتلال، والعمل على إيجاد قيادة ميدانية تدير شؤون الانتفاضة بالطريقة المناسبة.

الأردن:

1. التجاوب مع نبض الشارع الفلسطيني والأردني والإسلامي الرافض لواقع التطبيع مع الاحتلال.
2. العمل على تعزيز موقع الأردن كوصيّ على المقدسات الإسلاميّة والمسيحيّة، والاستحصال على قرارات دوليّة في هذا الصدد.
3. حماية المسجد الأقصى عبر دعم حراسه، وعدم تركهم فريسة للاحتلال.
4. ترجمة المواقف الجدية للقيادة الأردنية بخصوص القدس والأقصى، على شكل خطط فاعلة وعمليّة.
5. دعم المؤسسات الأهليّة والشعبية في الأردن والقدس، والتي تُعنى بهموم وواقع المقدسات في المدينة المحتلة، ودفعها لتقوم بدور التواصل والتحفيز مع الهيئات العربيّة والإسلاميّة والدوليّة.
6. تأمين الحماية اللازمة لموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس وعلى رأسهم حراس الأقصى هي مسؤولية أردنية قبل كل شيء، فلا بد من موقف حازم في وجه اعتداءات الاحتلال عليهم وإبعادهم.

الدول العربية والإسلامية:

1. إيقاف حالة الانزياح تجاه الاحتلال، والاتجاه العربي المتنامي نحو التطبيع معه بأطر رسميّة وأخرى غير رسميّة ولكنها مقربة من صناع القرار.
2. العمل الجاد على دعم القدس والمقدسيين والمقدسات، وتحريك رؤوس الأموال العربيّة لمواجهة خطر التهويد المحدق بالمدينة.

3. دعم القطاعات الحياتيّة للمقدسيين في المدينة، وإيجاد شبكة أمان تبعدهم عن الاحتلال ومؤسساته، والعمل على تمكين المجتمع الفلسطيني للاستقلال باقتصاده وإدارة شؤونه. بالإضافة للتكفل بعوائل الشهداء والأسرى، وتأمين الدعم السياسي والمادي المباشر للانتفاضة.
4. تطبيق قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في تأسيس صناديق دعم للقدس والأقصى.
5. تفعيل لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي.
6. عدم دعم مبادرات السلام الدوليّة بشكلٍ كامل وتلقائي، وعدم تقديم الغطاء العربي للمفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي، وإيجاد حالة رعاية عربيّة للسلطة الفلسطينيّة، ما يبعدها عن الاحتلال وسطوته الأمنية والماليّة.

القوى والأحزاب والهيئات الشعبية:

في ظل ضعف الموقف الرسمي العربي والإسلامي ندعو القوى والأحزاب والهيئات الشعبية المختلفة إلى أن تستنفر جهودها دفاعًا عن القدس والأقصى قبل فوات الأوان.

المرجعيات والهيئات المسيحية:

يجب على كل المرجعيات والهيئات المسيحية في العالم العمل على وقف جريمة التطهير العرقي التي يقترفها الاحتلال بحق المسيحيين في القدس، ومن أجل وقف اعتداءاته على المقدسات والمعالم المسيحية، ومن أجل وقف تسريب أملاك الكنائس المسيحية في القدس، ولا شك في أن هذه مهمة تعني كل الجهات الغيورة على القدس سواء كانت إسلامية أو مسيحية.





الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org



ISBN 978-9953-0-4068-4



